



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

ماجستير المحاسبة العامة

**أثر عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 29 في جودة التقارير المالية
للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
(دراسة تطبيقية)**

**The impact of non-application of IAS 29 in the Quality of financial
reporting of the companies listed in Damascus Securities
Exchange
(An Empirical Study)**

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة العامة

إعداد:

محمود سمسمية

إشراف:

الدكتورة: سمر حبيب

1442هـ - 2021 م

أثر عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 29 في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

إعداد: محمود سمسمية

إشراف الدكتورة: سمر حبيب

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 29 في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ولبلوغ هذا الهدف تم اختبار جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية وجودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29/ باستخدام نماذج رياضية مُعتمدة لقياس جودة التقارير المالية.

ومن ثم تم تعديل القوائم المالية لعينة الدراسة حسب مقتضيات معيار المحاسبة الدولي رقم 29/. بعد ذلك تم إعادة قياس جودة التقارير المالية من خلال النماذج الرياضية ذاتها المستخدمة في القياس قبل التعديل وذلك لإحصاء الفروقات قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29/ على عينة الدراسة، حيث اشتملت الدراسة بيانات الفترة 2013-2017.

توصلت الدراسة إلى أنه **يوجد** أثر جوهري لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29/ في جودة التقارير المالية وذلك للقطاعات الشركات (الصناعية والزراعية والخدمية والاتصالات) المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، في حين **لا يوجد** أثر جوهري لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29/ في جودة التقارير المالية وذلك لقطاعي شركات (التأمين والبنوك) المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

التضخم، معيار المحاسبة الدولي 29، جودة التقارير المالية، جودة المستحقات، جودة التدفقات النقدية التشغيلية.

قرار لجنة الحكم

تم مناقشة هذه الرسالة والتي تحمل عنوان:

أثر عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 29 في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق
للأوراق الماليّة

(دراسة تطبيقية)

وأجيزت بتاريخ 2021/03/09 من قبل لجنة الحكم المؤلفة من:

أعضاء لجنة الحكم

التوقيع

الأستاذ الدكتور حسين دحدوح:

(الأستاذ في جامعة دمشق - قسم المحاسبة - عضواً)

الدكتور تيسير المصري:

(الأستاذ المساعد في جامعة دمشق - قسم المحاسبة - عضواً)

الدكتورة سمر حبيب:

(الأستاذ المساعد في جامعة دمشق - قسم المحاسبة - عضواً مشرفاً)

إهداء

إلى الرسول الأكرم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم

إلى الذي أفنقه دوماً سنداً وعطفاً أبي رحمه الله

إلى التي سهرت الليالي الطوال تدعمني وتساندني أمي الغالية

إلى التي تحملت مشاق مسيرتي زوجتي الغالية

إلى التي عجز الكلام عن وصفها شقيقتي الغالية

إلى كل من علمني حرفاً وأسدى إليّ معروفاً وقدم لي المشورة والمعونة وحسن التوجيه

إلى كل من أحاطني بالعون والدعاء ولكل من ترك أثرا جميلا في حياتي أصدقائي الأوفياء

محمود

شكر وتقدير

يطيب لي أن أشيد بأهل الفضل وأذكر فضلهم عليّ، وجودة إشرافهم ومتابعتهم وحسن توجيهاتهم وإرشادهم، وأخص بذلك الدكتورة سمر حبيب التي تولت الإشراف على هذه الدراسة، وأعطتني من وقتها الثمين. حيث كانت لتوجيهاته القيمة وآرائها السديدة، وما قدمته من نصح وإرشاد وتذليل للصعوبات في مراحل إعداد هذه الدراسة أثر بالغ في إنجازها، ولها مني دوماً كل الاحترام والتقدير.

والشكر موصول للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة والحكم لتكرمهم بقراءة هذه الرسالة لتقويمها والحكم عليها

الأستاذ الدكتور حسين دحدوح المربي الفاضل الذي وجب علي حق الاعتراف بفضله فكان دوماً منهلًا للعلم، الذي تفضل مشكوراً بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، وهو ما يعدّه الباحث شرفاً له وللرسالة، لما يتمتع به من علم وفير وتجربة واسعة.

والدكتور تيسير المصري لتفضله أيضاً بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، لما يتمتع به من خبرة وتجربة عريضة والذي يتوق الباحث إلى إثراء هذه الرسالة بآرائه القيمة وملاحظاته وتوجيهاته. كما أتقدم بالشكر الخاص إلى رئيس قسم المحاسبة الأستاذ الدكتور إبراهيم العدي، وأعضاء مجلس القسم لما بذلوه من جهدٍ، وعلى ما قدموه من نصحٍ وتوجيهاتٍ قيّمة أغنت البحث.

والشكر موصول إلى كل من كانوا عوناً بعد الله في تذليل الصعاب لما بذلوه من جهد، وعلى ما قدموه من نصح وتوجيهات قيّمة للبحث.

الباحث

قائمة المحتويات

التسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
	عنوان الدراسة	
	مستخلص الدراسة باللغة العربية	ب
	لجنة الحكم	ج
	الإهداء	د
	شكر وتقدير	هـ
	قائمة المحتويات	و
	فهرس الجداول	ي
	قائمة الاختصارات والمصطلحات	م
	مخطط الدراسة	
	مقدمة	1
أولاً	مشكلة الدراسة.	3
ثانياً	الدراسات السابقة.	4
ثالثاً	أنموذج الدراسة.	14
رابعاً	أهمية الدراسة.	14
خامساً	أهداف الدراسة.	15
سادساً	فروض الدراسة.	16
سابعاً	منهج الدراسة.	17
ثامناً	مجتمع وعينة الدراسة.	18
تاسعاً	حدود الدراسة.	18
عاشراً	محددات الدراسة.	19
	الفصل الأول: عرض البيانات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 29 وآثار عدم تطبيقه في بيئة الأعمال	

	المبحث الأول: مفهوم التضخم وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية	
23	تعريف التضخم	1-1-1
24	أسباب التضخم	2-1-1
27	أنواع التضخم	3-1-1
28	أثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية	4-1-1
30	إجراءات الحد من التضخم	5-1-1
	المبحث الثاني: أثر تجاهل التضخم في بيانات القياس المحاسبي.	
33	نموذج التكلفة التاريخية، مبرراتها وانتقاداتها	1-2-1
36	الآثار الناجمة عن تطبيق نموذج التكلفة التاريخية في ظل التضخم	2-2-1
	المبحث الثالث: البدائل المتاحة للقياس المحاسبي لمعالجة أثر التضخم.	
43	نموذج التكلفة التاريخية المعدلة	1-3-1
47	نموذج محاسبة القيمة الجارية	2-3-1
53	نموذج القيمة العادلة	3-3-1
	المبحث الرابع: إجراءات إعادة عرض البيانات المالية وفقاً معيار المحاسبة الدولي 29	
56	مؤشرات التضخم المرتفع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 29	1-4-1
57	التعريفات الإجرائية	2-4-1
58	إجراءات تعديل البيانات المالية	3-4-1
63	بنود أخرى تناولها معيار المحاسبة الدولي 29	4-4-1
65	الإجراءات العملية لإعادة عرض البيانات المالية وفق معيار المحاسبة الدولي 29	5-4-1
	الفصل الثاني: جودة التقارير المالية مفهومها وأهدافها ومداخل ونماذج قياسها	
	المبحث الأول: جودة التقارير المالية	
74	مفهوم جودة التقارير المالية	1-1-2

74	تعريف جودة التقارير المالية	2-1-2
75	أهمية جودة التقارير المالية	3-1-2
76	أنواع جودة التقارير المالية	4-1-2
76	معايير جودة التقارير المالية	5-1-2
78	أبعاد جودة التقارير المالية	6-1-2
78	مداخل تقييم جودة التقارير المالية	7-1-2
80	المقومات اللازمة لتحقيق جودة التقارير المالية	8-1-2
	المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	
82	مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	1-2-2
83	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية.	2-2-2
88	محددات استخدام الخصائص النوعية.	3-2-2
	المبحث الثالث: مداخل ونماذج قياس جودة التقارير المالية	
90	مداخل قياس جودة التقارير المالية	1-3-2
91	نماذج قياس جودة التقارير المالية	2-3-2
	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
	المبحث الأول: عينة الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة	
104	لمحة عن سوق دمشق للأوراق المالية.	1-1-3
105	مجتمع وعينة الدراسة.	2-1-3
107	مصادر البيانات.	3-1-3
107	فروض الدراسة.	4-1-3
109	الأساليب الإحصائية المستخدمة.	5-1-3
	المبحث الثاني: اختبار الفروض وتحليل النتائج	
111	التطبيق العملي لمعيار المحاسبة الدولي رقم /29/ على عينة الدراسة	1-2-3
113	اختبار الفروض	2-2-3

	النتائج والتوصيات	
151	نتائج الدراسة.	أولاً
156	توصيات الدراسة.	ثانياً
	مراجع الدراسة	
158	المراجع باللغة العربية.	أولاً
164	المراجع باللغة الأجنبية.	ثانياً
	ملاحق الدراسة	
169	الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم.	الملحق 1
170	قيم متغيرات النموذج الرياضي الأول قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 - بيانات اختبار الفرض الرئيسي الأول.	الملحق 2
172	قيم متغيرات النموذج الرياضي الأول بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 - بيانات اختبار الفرض الرئيسي الأول.	الملحق 3
174	قيم متغيرات النموذج الرياضي الثاني قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 - بيانات اختبار الفرض الرئيسي الثاني.	الملحق 4
176	قيم متغيرات النموذج الرياضي الثاني بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 - بيانات اختبار الفرض الرئيسي الثاني.	الملحق 5
178	مستخلص الدراسة باللغة الإنكليزية	

فهرس الجداول

الصفحة	موضوع الجدول	رقم الجدول
114	جدول (1) دالات اختبار نموذج الدراسة (النموذج الرياضي الأول) شروط الانحدار	1
115	جدول (2) الإحصاءات الوصفية متوسط والانحراف المعياري لمتغيرات الفرض الرئيسي الأول قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي (29)	2
115	جدول (3) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين تقييم المتغيرات المستقلة وتأثر التدفقات النقدية للشركة (المتغير التابع) قبل تطبيق معيار المحاسبة (29)	3
115	جدول (4) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة على التدفقات النقدية للشركة	4
116	جدول (5) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم /29/ على المتغير التابع التدفقات النقدية التشغيلية للشركة	5
118	جدول (6) الدالات الإحصائية للبواقي لنموذج الانحدار	6
121	جدول (7) الدالات الإحصائية لمؤشرات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم /29/	7
121	جدول (8) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين تقييم المتغيرات المستقلة وتأثر التدفقات النقدية للشركة (المتغير التابع) بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم /29/	8
121	جدول (9) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة على التدفقات النقدية للشركة	9
122	جدول (10) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم /29/ على المتغير التابع التدفقات النقدية التشغيلية للشركة	10
124	جدول (11) الدالات الإحصائية لنموذج الانحدار بعد تطبيق المعيار المحاسبي (29)	11
126	جدول (12) الدالات الإحصائية للمتغيرات للمقارنة قبل وبعد تطبيق المعيار	12

128	جدول (13) الدالات الإحصائية لمؤشر البواقي للمقارنة قبل وبعد تطبيق المعيار	13
129	جدول (14) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الأول) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع البنوك منفردا.	14
130	جدول (15) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الأول) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع شركات التأمين منفردا.	15
131	جدول (16) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الأول) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع الشركات الصناعية منفردا.	16
131	جدول (17) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الأول) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع الشركات الزراعية منفردا.	17
132	جدول (18) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الأول) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع الشركات الخدمية منفردا.	18
133	جدول (19) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الأول) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع شركات الاتصالات منفردا.	19
134	جدول (20) دالات اختبار نموذج الدراسة (النموذج الرياضي الثاني) شروط الانحدار	20
135	جدول (21) الإحصاءات الوصفية متوسط والانحراف المعياري لمتغيرات الفرض الرئيسي الثاني قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي (29)	21
135	جدول (22) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين تقييم المتغيرات المستقلة وتأثر صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية (التابع) قبل تطبيق معيار المحاسبة (29)	22
136	جدول (23) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة على صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية	23
136	جدول (24) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة قبل تطبيق المعيار رقم (29) على المتغير التابع صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية	24
137	جدول (25) الإحصاءات الوصفية للبواقي والقيم الفعلية الناتجة من تطبيق النموذج	25
139	جدول (26) الدالات الإحصائية لمؤشرات تطبيق المعيار (29)	26

27	جدول (27) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين تقييم المتغيرات المستقلة وتأثر صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية (التابع) بعد تطبيق معيار المحاسبة (29)	139
28	جدول (28) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة على صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية بعد تطبيق المعيار	140
29	جدول (29) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة بعد تطبيق المعيار رقم (29) على المتغير التابع صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية	140
30	جدول (30) الإحصاءات الوصفية للبواقي والقيم الفعلية الناتجة من تطبيق النموذج	141
31	جدول (31) الدالات الإحصائية للمتغيرات للمقارنة قبل وبعد تطبيق المعيار	143
32	جدول (32) الدالات الإحصائية لمؤشر البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) للمقارنة قبل وبعد تطبيق المعيار	144
33	جدول (33) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع البنوك منفردا.	145
34	جدول (34) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع شركات التأمين منفردا.	146
35	جدول (35) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع الشركات الصناعية منفردا.	147
36	جدول (36) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع الشركات الزراعية منفردا.	147
37	جدول (37) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع الشركات الخدمية منفردا.	148
38	جدول (38) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع شركات الاتصالات منفردا.	149

قائمة الاختصارات والمصطلحات:

الاختصار	المصطلح الأجنبي	المصطلح العربي
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
AICPA	American Institute Of Certified Public Accountants	المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين
AP	Account Payable	حسابات الذمم الدائنة
AR	Account Receivable	حسابات الذمم المدينة
CL	Current Liabilities	الالتزامات المتداولة
DEP	Depreciation	مصاريف الاهتلاك والإطفاءات
DSE	Damascus Securities Exchange	سوق دمشق للأوراق المالية
FASB	Financial Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
FIFO	First In First Out	الوارد أولاً صادر أولاً
FRQ	Financial Reporting Quality	جودة التقارير المالية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً
IAS	International Accounting Standard	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFAF	International Federation of Financial Analysts	الاتحاد الدولي للمحللين الماليين
IFRS	International Financial Reporting Standard	معايير التقارير المالية الدولية
INV	Inventory	المخزون
LIFO	Last In First Out	الوارد أخيراً صادر أولاً
ON	Operating Net profit	صافي الربح التشغيلي
PPE	Property, Plant & Equipment	الممتلكات والمصانع والمعدات
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences	حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية
STDEB	Short Term Debt	الديون قصيرة الأجل
TACC	Total Accruals	المستحقات الكلية
W.A	Weighted Average	المتوسط المرجح
WC	Working Capital	رأس المال العامل
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
AP	Account Payable	حسابات الذمم الدائنة
AR	Account Receivable	حسابات الذمم المدينة
CFO	Cash Flow from Operating	التدفقات النقدية التشغيلية
CL	Current Liabilities	الالتزامات المتداولة

مصارييف الاهتلاك والإطفاءات	Depreciation	DEP
سوق دمشق للأوراق المالية	Damascus Securities Exchange	DSE
مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي	Financial Accounting Standard Board	FASB
الوارد أولاً صادر أولاً	First In First Out	FIFO
جودة التقارير المالية	Financial Reporting Quality	FRQ
مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً	Generally Accepted Accounting Principles	GAAP
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standard	IAS
مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standard Board	IASB
الاتحاد الدولي للمحللين الماليين	International Federation of Financial Analysts	IFAF
معايير التقارير المالية الدولية	International Financial Reporting Standard	IFRS
المخزون	Inventory	INV
الوارد أخيراً صادر أولاً	Last In First Out	LIFO
صافي الربح التشغيلي	Operating Net profit	ON
الممتلكات والمصانع والمعدات	Property, Plant & Equipment	PPE
حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for the Social Sciences	SPSS
الديون قصيرة الأجل	Short Term Debt	STDEB
المستحقات الكلية	Total Accruals	TACC
رأس المال العامل	Working Capital	WC
جودة المحاسبة	Accounting quality	-
جودة المستحقات	Accruals quality	-
قابلية المقارنة	Comparability	-
الاكتمال	Completeness	-
القيمة التأكيدية	confirmatory value	-
الخصائص الداعمة	Enhancing qualitative characteristics	-
التمثيل الصادق	Faithful representation	-
الخصائص الأساسية	Fundamental qualitative characteristics	-
الأهمية النسبية	Materiality	-
الحياد	neutrality	-
القدرة التنبؤية	predictive value	-
الملاءمة	Relevance	-
التوقيت المناسب	Timeliness	-
قابلية الفهم	Understandability	-
قابلية التحقق	Verifiability	-

مخطط الدراسة

مقدمة:

تعد التقارير المالية مخرجات لنظام المحاسبة، والهدف الرئيسي من إعدادها توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وبالتالي فإن المحاسبة ليست غاية في حد ذاتها وإنما تنبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن أن توفرها لأغراض اتخاذ القرارات، وتعد القوائم المالية إحدى وسائل الإبلاغ للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات وإيصال المعلومات إلى مستخدميها على اختلاف فئاتهم.¹

ولذلك يجب أن تساهم القوائم المالية في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تتعلق بنشاطات الكيانات الاقتصادية وتفيد في صنع القرار الاقتصادي، وتشكل المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية دوراً مهماً في تحقيق المصادقية لهذه التقارير المالية.²

وحيث أن المحاسبة تتخذ من النقود وحدة للقياس وأساساً للتسجيل في السجلات المحاسبية باعتبارها وسيلة للتبادل ومقياساً للقيم، وتفترض أنها ثابتة لا تتغير، إلا أن الوحدة النقدية ليست مقياساً ثابتاً وإنما هي مقياس متغير وقيمتها تتمثل في قوتها الشرائية التي تتغير من زمن إلى آخر لأسباب عدة.³

فظاهرة التضخم تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد مما يسهم في خلق مشكلات محاسبية مختلفة يأتي في مقدمتها مشكلة اختيار البديل المناسب للقياس المحاسبي. فالبديل الواجب استخدامه يجب أن يوفر معلومات محاسبية قادرة على إشباع حاجات المستخدمين، مما يتطلب أن تتسم المعلومات المحاسبية بخصائص نوعية كالموضوعية والموثوقية وقابلية المقارنة والتحقق، فعدم تحقق ذلك يجعل المعلومات المقدمة لمستخدميها مضللة وغير ممثلة للواقع، وبالتالي قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة.⁴

إن التضخم الجامح يعيق البيانات المالية التي تم إعدادها بموجب نموذج التكلفة التاريخية من إنتاج معلومات مالية قابلة للفهم وقابلة للمقارنة.⁵ ولذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام

¹ البديري، حسين، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها – دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 1، 2017، ص375.

² السامرائي، محمد حامد مجيد، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص32.

³ عبد الستار، سامح سيد، بحث تمهيدي ماجستير، بعنوان: أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مشكلة تغير الأسعار (التضخم)، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، 2008، ص2.

⁴ السعدي، إبراهيم خليل حيدر، بحث بعنوان: مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2009، ص4.

⁵ A. Karapınar – F. Zaif – R. Bayırlı, (2012), Impact of Inflation Accounting Application on Key Financial Ratios, Journal of Business Research – Türk, P44.

1989، معيار المحاسبة الدولي 29 التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، بهدف وضع معيار خاص للمنشآت التي تعد تقاريرها بعملة وظيفية لبلد ذو تضخم مرتفع.⁶

يطالب هذا المعيار المعاد صياغته في عام 1994، المنشآت التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع أن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم. ويحدد المعيار شروط تطبيق ذلك سواء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجارية.⁷

حيث يجب تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الأساسية بما في ذلك البيانات المالية الموحدة لأي منشأة تقدم تقاريرها بعملة اقتصاد ذو معدل تضخم مرتفع، لأن التقرير عن نتائج العمليات والمراكز المالية في اقتصاد ذو معدل تضخم مرتفع بالعملة المحلية وبدون إعادة احتساب أمر غير مفيد، فالنقد يفقد قوته الشرائية بمعدل يجعل مقارنة مبالغ العمليات والأحداث الأخرى التي تجري في أوقات مختلفة أو حتى في نفس الفترة المحاسبية أمراً مضللاً.

وفي ظل التضخم المرتفع الذي تواجهه بيئة الأعمال السورية ولاسيما خلال الفترة 2013-2017 أصبح من الضروري تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين /IAS29/ "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" الذي يستوجب تعديل الأرقام التاريخية والجارية لتصبح معدة وفق أرقام جارية بنهاية تاريخ البيانات المالية، بهدف الحفاظ على تقديم معلومات ذات جودة عالية لمستخدمي المعلومات المالية.

وقد أشارت الجهات والهيئات الحكومية السورية لتلك المشكلة ومن بينها مصرف سورية المركزي حيث تضمن كتاب حاكم مصرف سورية المركزي رقم 883/س/1/7 الصادر بتاريخ 2014/4/15 طلب تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29 لاتخاذ المناسب في ظل الظروف التي تمر بها سورية، وكذلك تضمن اقتراح تكليف شركات التدقيق المعتمدة محلياً أو مفتشي الحسابات الخارجيين لدراسة إمكانية تطبيق هذا المعيار.

⁶ Gücenme, Ü., & Poroy Arsoy, A. (2006). Changes in Financial Reporting in Turkey: Historical Development of Inflation Accounting from 1960 to 2005, P3.

⁷ الأسعد، آلاء مصطفى، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية: العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013، ص268.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي /IAS29/ على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بالرغم من ظروف التضخم المرتفع الذي تتعرض له بيئة الأعمال السورية، منذ بداية الأزمة الراهنة التي تعصف بالبلاد والتي أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية تردياً كبيراً.⁸

مما يجعل الإبقاء على الأرقام التاريخية أو الأرقام الجارية دون الاعتبار للتغيرات في مستوى الأسعار العامة قد يجعل القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لا تقدم معلومات ذات جودة عالية لمستخدمي التقارير المالية.

وعليه يمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلين الرئيسيين:

1- التساؤل الرئيسي الأول: هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأول، تساؤلات فرعية ستة وهي:

- 1- هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- 2- هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- 3- هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- 4- هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الزراعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- 5- هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الخدمية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- 6- هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع شركات الاتصالات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

8 حساني، عبد الرزاق، تطور سعر صرف الليرة السورية وعلاقته بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأزمة الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 2، 2015.

2- التساؤل الرئيسي الثاني: هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الثاني، تساؤلات فرعية ستة وهي:

1- هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2- هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

3- هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

4- هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الزراعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

5- هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الخدمية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

6- هل يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع شركات الاتصالات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ثانياً: الدراسات السابقة:

انطلاقاً من أن المعرفة عملية تراكمية، لذلك من الواجب التعرض للدراسات السابقة لكونها تساهم في تشكيل قاعدة معرفية واسعة تمكّن وتدعم الإحاطة التامة بجوانب مشكلة الدراسة ويمكن من خلالها معرفة التطور التاريخي للمشكلة وإدراك إلى أي مدى توصل السابقون في حل هذه المشكلة، وما هي النقاط التي أغفلوها، أو لم يوفقوا في اختبارها، وتجنب الوقوع في التكرار غير الضروري. ولتعدد الدراسات السابقة المرتبطة بمشكلة الدراسة، عمد الباحث إلى اختيار أهم تلك الدراسات، وأقربها لمشكلة الدراسة، وفيما يلي عرض لها بحسب قربها من المشكلة بدءاً من الأحدث إلى الأقدم:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة غصن، (2018)، أثر شفافية الإفصاح في جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية.⁹

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مستوى شفافية الإفصاح في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وفقاً لمقاييس استمرارية الأرباح ومن خلال مقاييس القيمة الملائمة ومن خلال مقاييس جودة المستحقات.

أجريت هذه الدراسة على تسع مصارف وأربع شركات تأمين وذلك خلال العامين 2015+2016.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- يؤثر مستوى شفافية الإفصاح في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال مقياس استمرارية الأرباح بعلاقة طردية.
- يؤثر مستوى شفافية الإفصاح في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال مقياس القيمة الملائمة بعلاقة طردية.
- لا تتأثر العلاقة بين شفافية الإفصاح وجودة التقارير المالية بالمقياس المستخدم في قياس جودة التقارير المالية.
- يؤثر مستوى شفافية الإفصاح في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بعلاقة طردية.

2- دراسة عقل، (2017)، متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29 في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية -دراسة ميدانية.¹⁰

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 ومعرفة مدى توافر هذه المتطلبات في سورية ومعرفة الصعوبات التي تقف أمام توفير هذه المتطلبات وتقديم الحلول التي يمكن أن تزيل هذه الصعوبات.

أجريت الدراسة في سبع شركات مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لخمس قطاعات مختلفة وقد تم توزيع استبيان على أفراد العينة من المحاسبين والمدراء الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين لهذه الشركات.

⁹ غصن، سلمى، أثر مستوى شفافية الإفصاح في جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2018.

¹⁰ عقل، وائل، متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29 في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية -دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2017.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- يعترض تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في البيئة الاقتصادية العديد من الصعوبات من أبرزها الافتقار إلى قوانين ملزمة والحاجة إلى مؤشرات عن التضخم والأرقام القياسية بشكل دوري وفوري وعدم التأخر في إصدارها.
- يستلزم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 توافر التأهيل المهني المتمثل بالكوادر العلمية المتخصصة والمدرّبة على استيعاب التطورات الجديدة في الفكر المحاسبي والقادر على تطبيق الإرشادات والقواعد المنصوص عليها في المعايير لإعداد تقارير مالية أكثر مصداقية وشفافية وتنتج عنها معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

3-دراسة عبد العال (2017)، أثر إعداد التقارير المالية في ظل التضخم المرتفع في القيمة الملائمة للتقارير المالية -دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية.¹¹

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التضخم في القوائم المالية وملاءمتها. ومعرفة قدرة إعداد التقارير المالية في ظروف التضخم المرتفع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 29 على تقديم معلومات مالية أكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية

أجريت الدراسة على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من عام 2013—2015. مستبعداً منها المصارف الإسلامية نظراً لتطبيقها المعايير الإسلامية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يساعد في تحسين قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير التغير في السعر السوقي للسهم.
- يؤثر إعداد التقارير المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 29 في القيمة الملائمة لحقوق الملكية حيث أدى إلى تحسين القوة التفسيرية للقيمة الملائمة وذلك بناء على نموذج السعر في تقييم القيمة الملائمة.

¹¹ عبد العال، فراس، أثر إعداد التقارير المالية في ظل التضخم المرتفع في القيمة الملائمة للتقارير المالية -دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2017.

4- دراسة بدر، (2015)، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.¹²

هدفت الدراسة إلى بيان الآثار المختلفة لارتفاع المستوى العام للأسعار على الشركات المساهمة وذلك من خلال بيان أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار في قياس الدخل والمركز المالي وعلى قرارات المستخدمين المختلفين للبيانات المالية.

أوضحت الدراسة كيفية تطبيق أسلوب إعادة عرض القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين من خلال تطبيق هذا المعيار على إحدى الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للعام 2013 ولفترة مقارنة سابقة واحدة.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- يوجد أثر جوهري لتطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 على قياس المركز المالي للشركة الصناعية موضوع الدراسة.
- إن المحاسبة عن الأصول طويلة الأجل واهتلاكاتها وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية لرأس المال وعدم المحافظة على الطاقة الإنتاجية.
- إن الاستمرار في تطبيق مدخل التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تشويه قياس الدخل والإفصاح عنه في البيانات المالية بصورة مبالغ فيها وذلك نتيجة مقابلة إيرادات حديثة بأسعار مرتفعة نسبياً مع مصاريف قديمة بأسعار منخفضة نسبياً.
- إن الإبقاء على مدخل التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار من شأنه أن يضلل المستخدمين للبيانات المالية لدى اعتمادهم على نتائج التحليل المالي الذي يستخدم المقارنات كأساس لتقييم أداء الشركات.

5-دراسة السعدي، (2010)، فاعلية القياس المحاسبي عند التغير العام للأسعار وأثره على جودة المعلومات المحاسبية وفق المعيار الدولي 29 (دراسة تطبيقية لشركة الإسمنت الأردنية).¹³

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التغير العام للأسعار على جودة البيانات المالية للشركات الأردنية ومعرفة الأثر المحتمل لتعديل البيانات بالتغير الذي يطرأ على الأسعار والقوة الشرائية للوحدة النقدية وذلك لجعل القوائم المالية ذات جودة عالية وتمثل الواقع الحقيقي للمعاملات والتوصل لتحديد المكاسب والخسائر في

12 بدر، عبد القادر، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية -دراسة تطبيقية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2015.

13 السعدي، إبراهيم خليل حيدر، فاعلية القياس المحاسبي عند التغير العام للأسعار وأثره على جودة المعلومات المحاسبية وفق المعيار الدولي 29 (دراسة تطبيقية لشركة الإسمنت الأردنية)، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 19، 2010.

القوة الشرائية بالنسبة للبنود النقدية وتحديد الأرباح والخسائر للنشاط الحقيقي للشركات لترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية.

تناولت الدراسة التضخم الحاصل في الاقتصاد الأردني خلال الفترة من 2003 ولغاية 2008 وما نتج عنه من معدلات عالية من التضخم يجعل استمرار الشركات المساهمة في تطبيقها لنموذج التكلفة التاريخية القوائم المالية لا تمثل بعدالة حقيقة الوضع الاقتصادي وتؤثر على جودة مخرجات القياس المحاسبي.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن القوائم المالية المعدلة بالأرقام القياسية العامة للأسعار تجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة أعلى وتجعلها أكثر فائدة لترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدمي تلك المعلومات.
- إن مبالغة المنشآت الاقتصادية في الاحتفاظ بالموجودات النقدية في فترات التضخم ينتج عنها خسائر في القوة الشرائية لأن تلك العناصر تقوم على أساس عدد ثابت من وحدات النقد التي تتناقص قيمتها مع مرور الزمن بينما الاحتفاظ بالالتزامات النقدية يترتب عليه تحقيق أرباح في القوة الشرائية.

6-دراسة السامرائي، (2016)، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.¹⁴

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر نظام الرقابة الداخلية بأبعادها (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، والمعلومات والاتصالات، والضبط) على جودة التقارير المالية بأبعادها (الملاءمة والتمثيل الصادق) في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

حيث أجريت هذه الدراسة على الشركات الدوائية الأردنية خلال النصف الأول من العام 2016 من خلال توزيع استبيان على المدراء الماليين والمحاسبين ورؤساء وأعضاء لجان التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين في شركات صناعة الأدوية الأردنية. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- هناك تأثير للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان من حيث الملائمة.

14 السامرائي، محمد حامد مجيد، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، 2016.

- هناك تأثير للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان من حيث المصادقية.

7- دراسة حمادة، (2014)، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية -دراسة ميدانية في بورصة عمان.¹⁵

هدفت الدراسة إلى معرفة على أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية. حيث تم تطوير استبانة اشتملت على مكونات الإفصاح الاختياري التسعة والمتمثلة في: المعلومات العامة للشركة، ونشاط الشركة ووضعها المستقبلي، ومعلومات الأسهم وحملة الأسهم، والمعلومات عن الإدارة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ونتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، وتكاليف البحث والتطوير في الشركة، والمعلومات عن العاملين في الشركة، والمعلومات عن الحكومة؛ وذلك للتعرف على أثر تلك المكونات في جودة التقارير المالية والمتمثلة في قدرة المعلومات المفصح عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير ضمن مجتمع الدراسة المتمثل في شركات الوساطة المالية والبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. وقد تم توزيع الاستبانات على عينة من المحللين الماليين العاملين في تلك الشركات والبنوك التجارية، ومن ثم تم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً كبيراً لمكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Ovidiu et al (2013)، ملائمة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29 المتعلقة بالمساهمين.

“THE RELEVANCE OF ACCOUNTING INFORMATION GENERATED BY THE APPLICATION OF IAS 29 RELATED TO SHAREHOLDERS CAPITAL”.¹⁶

هدفت الدراسة إلى معرفة ملائمة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29 حيث يعتبر بموجب هذا المعيار الاقتصاد الروماني في 2003 اقتصاداً مرتفع التضخم حيث أن المعيار يعتبر الاقتصاد ذو تضخم مرتفع في حال كان معدل التضخم المتراكم لثلاث سنوات يساوي أو يزيد عن 100% ومع ذلك لم يكن يطبق هذا المعيار حيث يوجد عناصر هامة غير نقدية يجب على مستخدمي

¹⁵ حمادة، رشا، بحث منشور بعنوان: قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية -دراسة ميدانية في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال - المجلد 10، العدد 4، 2014.

¹⁶ Ovidiu, B., Alin, D., Delia, D., THE RELEVANCE OF ACCOUNTING INFORMATION GENERATED BY THE APPLICATION OF IAS 29 RELATED TO SHAREHOLDERS CAPITAL, University of Oradea, Faculty of Economics, The Journal of the Faculty of Economics - Economic. , Vol. 1. No. 1. pp. 1165-1170, 2013.

المعلومات المالية أخذها في الاعتبار ما إذا كانت هناك حاجة لإعادة تقييم الأصول الملموسة وغير الملموسة للشركات المدرجة في أسواق رأس المال.

تناولت الدراسة عينة من خمس شركات مدرجة في سوق رومانيا للأوراق المالية والتي نشرت القوائم المالية لها عن عام 2012 وذلك لملاحظة الكيفية التي يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 على الشركات المدرجة في رومانيا.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن المعلومات المحاسبية الناتجة عن معالجة التضخم وفق معيار المحاسبة الدولي 29 هي معلومات ملائمة وذات أهمية كبيرة لمستخدمي القوائم المالية ولاسيما لحملة أسهم رأس المال.
- إن بعض إدارات الشركات لم تختار اخذ آثار التضخم الجامح في احتساب رأس المال الأسهم وذلك لأن هذا الجانب من التسويات المحاسبية برأيهم لا يعكس الجانب القانوني لأسهم رأس المال والذي يمكن أن يضلل المساهمين، حيث أن الاختلافات في رأس المال الذي من شأنه أن يؤدي إلى مقارنة البيانات المالية القانونية.

2- دراسة Alter، (2012)، دراسة آثار التضخم على القوائم المالية من خلال تحليل النسب.

“Exploring the Effects of Inflation on Financial Statements through Ratio Analysis”¹⁷.

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار التضخم على البيانات المالية، حيث أن التضخم ولو بنسب منخفضة يؤثر على القوائم المالية، في حين أن معيار المحاسبة الدولي 29 "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" يفرض نسبة مئوية معينة للتضخم لإعادة عرض القوائم المالية.

وضعت الدراسة نموذج يوضح أنه حتى المعدلات المنخفضة من التضخم تؤثر سلباً على القوائم المالية من خلال الزيادات التدريجية في معدلات التضخم وقد تم تجريب هذا النموذج وتطويره حتى أصبح يبين النسب المئوية المتأثرة بالتعديلات والتسويات المتعلقة بالتضخم.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

17 Ilter, C., Exploring the Effects of Inflation on Financial Statements through Ratio Analysis, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 13; July 2012.

- يمكن التخفيض من آثار التضخم من خلال المحافظة على صافي المركز النقدي عند أدنى مستوى ممكن، أي الحفاظ على الأصول النقدية مطروحاً منها الالتزامات النقدية في أدنى مستوى قدر الإمكان، ويتم ذلك من خلال تقليل الذمم المدينة وزيادة الذمم الدائنة وشراء الأصول الثابتة والقيام بعمليات الاستحواذ.

- إن محاسبة التكلفة التاريخية تعطي خليط غير متجانس ومضلل يمزج بين الأرباح التشغيلية ومكاسب الاحتفاظ ولا تظهر الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة كونها لا تأخذ آثار التضخم بعين الاعتبار.

- إن تسويات التضخم في القوائم المالية يجب أن تكون مسألة مستمرة وتطبق باستمرار على البيانات المالية حتى ولو كان التضخم بنسب تقل عما هو مطلوب من قبل معيار المحاسبة الدولي رقم 29.

3- دراسة Abu-Abbas، (2012)، انعكاس الخصائص النوعية لمجلس معايير المحاسبة الدولية في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – دراسة حالة معيار المحاسبة الدولي 29.

IFRSs? IAS 29 as a in “Are IASB's Qualitative Characteristics Reflected Case Study”.¹⁸

هدفت الدراسة إلى معرفة قابلية معيار المحاسبة الدولي رقم 29 على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

أجرت الدراسة مقارنة تقييمية ناقدة لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن معيار المحاسبة الدولي رقم 29 يؤدي إلى قابلية للمقارنة بصورة غير كافية بالنسبة للأداء المالي، وهذا يتناقض مع المهمة الأساسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية باعتباره الهيئة الدولية المسؤولة عن تنسيق مهنة المحاسبة.

- إن الرقم الرسمي القياسي للأسعار هو أبعد ما يكون عن كونه ممثل لأسعار للسلع والخدمات وممثل لمعدل التضخم وبذلك يكون تعديل القيم المعدة بالتكلفة التاريخية وفق الرقم القياسي للأسعار لا يحقق التمثيل الصادق.

- معيار المحاسبة الدولي 29 لا يعكس الخصائص النوعية التي يتبناها الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

18 Abu-Abbas, B., Al-Abdullah, R., Are IASB's Qualitative Characteristics Reflected in IFRSs? IAS 29 as a Case Study, Research Journal Of Economics, Business and Act, VOL 5, 2012.

4- دراسة Puspitasari & Yurisandi (2015) جودة التقارير المالية قبل وبعد اعتماد IFRS باستخدام قياس NiCE للخصائص النوعية.

“Financial Reporting Quality before and after IFRS adaption using ¹⁹NiCE qualitative characteristics measurement”.

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان هناك زيادة في جودة التقارير المالية بعد اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك من خلال استخدام مدخل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والذي تم تطوير نموذج للقياس من قبل مركز NiCE للبحوث الاقتصادية.

أجريت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق إندونيسيا للأوراق المالية

حيث تتمثل الفترة الزمنية قبل اعتماد تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بالفترة 2009-2010

والفترة الزمنية بعد اعتماد تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بالفترة 2012-2013

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن جودة التقارير المالية زادت بعد اعتماد تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية مقارنة معها قبل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بمستوى جوهري بالنسبة للملائمة، والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة عند مستوى دلالة 1%.
- إن جودة التقارير المالية لم تختلف بشكل جوهري بعد اعتماد تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية مقارنة معها قبل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للقيمة التأكيدية حيث يعزو الباحث ذلك لمتطلبات الإفصاح المفروضة في المعايير الدولية للتقارير المالية مما يجعل الشركات تتطلب وقت أكبر لإعداد هذه التقارير مما يضعف بدوره القيمة التأكيدية لهذه المعلومات المالية.
- إن جودة التقارير المالية لم تختلف بشكل جوهري بعد اعتماد تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية مقارنة معها قبل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للتمثيل الصادق حيث يعزو الباحث ذلك إلى المبالغة في استخدام وتقدير القيمة العادلة المستخدمة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

5- دراسة Ferrero (2014)، النتائج المترتبة على جودة التقارير المالية على أداء الشركات. أدلة على المستوى الدولي

“Consequences of financial reporting quality on corporate performance. Evidence at the international level”²⁰

¹⁹ Yurisandi, T., Puspitasari, E., Financial Reporting Quality before and after IFRS adaption using NiCE qualitative characteristics measurement, Social and Behavioral Sciences 211 (2015) 644 – 652

هدفت الدراسة إلى معرفة النتائج المترتبة عن جودة التقارير المالية على أداء الشركات، باستخدام ثلاث عناصر لجودة التقارير المالية: جودة الأرباح، التحفظ المحاسبي، جودة المستحقات، على الأداء المالي للشركات مقاسة بنسبة القيمة السوقية والقيمة الدفترية لهذه الشركات.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات المقترحة على عينة غير متوازنة من 1960 شركة دولية غير مالية مدرجة من 25 دولة ومنطقة إدارية خاصة في هونغ كونغ للفترة 2002-2010.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن جودة التقارير المالية تتأثر بمستوى الفساد في البلد التي تقع فيه الشركة.
- إن جودة التقارير المالية تتأثر بمستوى اعتماد المعايير المالية للتقارير المالية في البلد التي تقع فيه الشركة.
- إن جودة التقارير المالية تتأثر بمستوى النظام المحاسبي المستخدم في البلد وتأثير الدورة الاقتصادية في البلد.

التعقيب على الدراسات السابقة وبيان ما يميز هذا الدراسة:

من خلال ما تم عرضه من دراسات وأدبيات سابقة يتضح أنها تنوعت في عرض آثار تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 على البيانات المالية وبيان الفروقات على النسب المالية والإفصاحات المرتبطة بتلك القوائم.

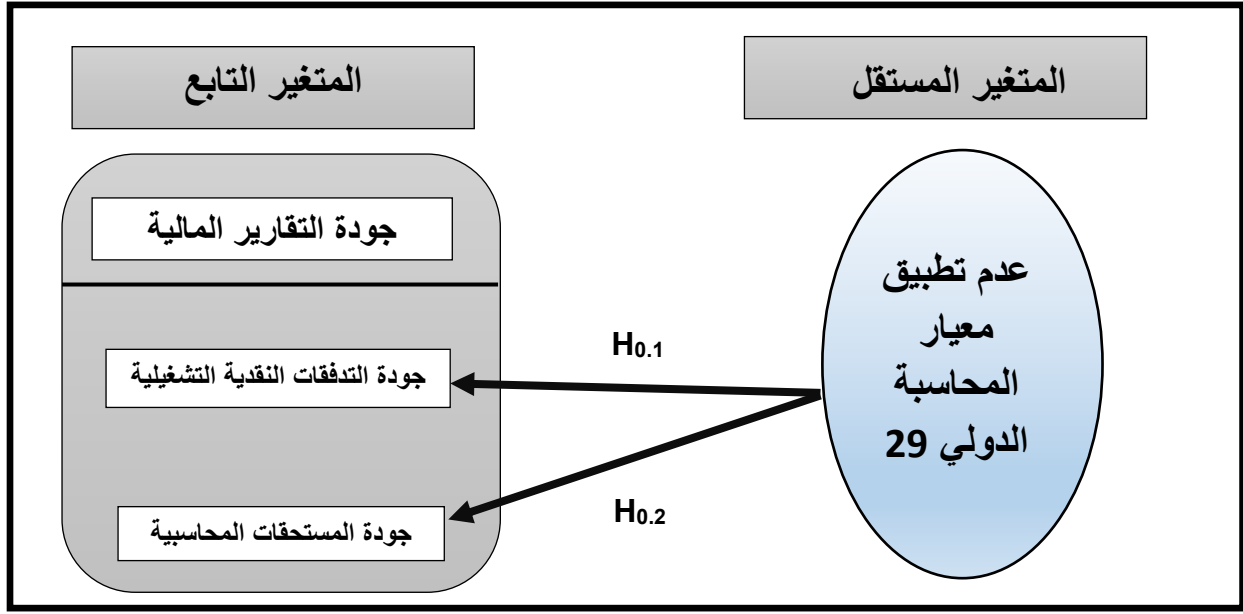
إلا أنها لم تتناول أثر عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 29 في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وعليه إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت أثر عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 29 في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على المستوى القطاعي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بحيث تمكّن من معرفة قطاعات الشركات المتأثرة بعدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 29 في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل ظروف بيئة الأعمال السورية خلال فترة التضخم المرتفع عن الفترة من 2013 ولغاية 2017، وذلك من خلال بُعدي جودة التقارير المالية المتمثلين بجودة التدفقات النقدية التشغيلية وجودة المستحقات المحاسبية.

²⁰ Ferrero, J., Consequences of financial reporting quality on corporate performance. Evidence at the international level, Estudios de Economía, Vol. 41 - Nº 1, 2014, p. p 49- 88.

ثالثاً: نموذج الدراسة:

يوضح الشكل (1-1) نموذج الدراسة والذي يتكون من المتغير المستقل عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS29، والمتغير التابع جودة التقارير المالية ببعديها جودة المستحقات المحاسبية وجودة التدفقات النقدية التشغيلية.



الشكل (1-1) نموذج الدراسة - المصدر من إعداد الباحث

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من منفعتها، والتي تتجلى في محاولتها لمعالجة مشكلة واقعية قائمة تشغل اهتمام معدي ومستخدمي القوائم المالية في ظل التحديات التضخمية في قطاع الأعمال السوري والتي قد تجعل المستثمرين والبنوك والمستخدمين الآخرين للبيانات المالية تتخذ قرارات اقتصادية غير رشيدة نظراً لأن القوائم المالية لا تعرض بعدالة الواقع الاقتصادي الحقيقي للمعاملات وأرصدة الحسابات.

وعليه تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تهدف إلى معرفة أثر عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 29 في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على المستوى القطاعي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بحيث تمكّن من معرفة قطاعات الشركات المتأثرة بعدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 29 في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل ظروف بيئة الأعمال السورية خلال فترة التضخم المرتفع عن الفترة من 2013 ولغاية 2017، وذلك من خلال بعدي جودة التقارير المالية المتمثلين بجودة التدفقات النقدية التشغيلية وجودة المستحقات المحاسبية.

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر عدم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 29 في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويمكن تلخيص أهداف الدراسة من خلال الهدفين الرئيسيين التاليين:

1- الهدف الرئيسي الأول: معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي الأول، أهداف فرعية ستة وهي:

1- معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الزراعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5- معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الخدمية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6- معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع شركات الاتصالات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- الهدف الرئيسي الثاني: معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي الثاني، أهداف فرعية ستة وهي:

1- معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الزراعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5- معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الخدمية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6- معرفة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع شركات الاتصالات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

سادساً: فروض الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها ولدراسة أثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية وذلك من خلال دراسة جودة التدفقات النقدية وجودة المستحقات المحاسبية، تم اعتماد طريقة فرضية العدم في صياغة الفروض والتي تمثلت بالفرضين الرئيسيين التاليين:

الفرض الرئيسي الأول:

H01: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية.

ويتفرع عن هذا الفرض الرئيسي الأول، ستة فروض فرعية وهي:

H01.1: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.2: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.3: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.4: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الزراعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.5: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الخدمية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.6: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع شركات الاتصالات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرض الرئيسي الثاني:

H02: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية.

ويتفرع عن هذا الفرض الرئيسي الثاني، ستة فروض فرعية وهي:

H02.1: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H02.2: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H02.3: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H02.4: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الزراعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H02.5: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الخدمية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H02.6: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع شركات الاتصالات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

سابعاً: منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية وذلك بهدف الوصول إلى معرفة تفصيلية دقيقة حول مشكلة الدراسة. حيث تم تجميع المعلومات المتعلقة بالدراسة وتحليلها وتفسيرها وذلك اعتماداً على أدبيات المحاسبة وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة، بموضوع معيار المحاسبة الدولي 29، وجودة التقارير المالية.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في استعراض الدراسات السابقة أما الجزء العملي من الدراسة فيغلب عليه الطابع التحليلي لمتغيرات الدراسة. حيث تم قياس جودة التقارير المالية للشركات عينة الدراسة من خلال نموذج (Barth et al. , 2001) لقياس جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات التشغيلية المستقبلية ونموذج (Dechow & Dichev , 2002) لقياس جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي /IAS29/، وبعدها تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي /IAS29/ على بيانات التقارير المالية لعينة الدراسة، ثم تم إعادة قياس جودة التقارير المالية على بيانات التقارير المالية لعينة الدراسة باستخدام النماذج الرياضية ذاتها والمستخدم قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي /IAS29/.

وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات بالاعتماد على أدوات الإحصاء الوصفي، مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما اعتمد الباحث على اختبار t للعينتين المترابطتين (Pairedsample t-test) للمقارنة بين جودة التقارير قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29، بهدف التوصل للنتائج ووضع التوصيات في ضوءها.

ثامناً: مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة أسهمها بسوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 27/ شركة تنقسم إلى 14/ مصرف، و6/ شركات تأمين، و2/ شركة خدمية، و2/ شركة صناعية، و1/ شركات زراعية، و2/ شركة اتصالات.

أما عينة الدراسة فقد تم تحديدها بعد الأخذ بعين الاعتبار النقاط الآتية:

- 1- أن تكون الشركة مستمرة في مزاولة نشاطها خلال فترة الدراسة دون انقطاع، حتى تتوفر بيانات كافية عن متغيرات الدراسة.
- 2- أن تكون الشركات المختارة تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دون تطبيق معايير أخرى كالمعايير الإسلامية وغيرها.
- 3- توفر بيانات عن الشركات محل الدراسة وإمكانية الحصول عليها.

بناءً عليه؛ تم استبعاد 3/ مصارف 1/ شركة تأمين نظراً لتطبيقها المعايير الإسلامية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعليه بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والمعتمدة في عينة الدراسة 23/ شركة.

تاسعاً: حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية من عام 2013 لغاية العام 2017 أي عن فترة خمس سنوات، وذلك للأسباب التالية:

1- بالرجوع إلى الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء تبين أنه بتاريخ 08-03-2021 آخر إصدار للأرقام القياسية هو لغاية 31-08-2020، كما أن البيانات المالية للشركات المدرجة لم يتم نشرها عن عام 2020 حيث أن المهلة القانونية لنشرها هي بعد 31/05/2021 وعليه لا يمكن توسيع عينة الدراسة لتشمل عام 2020.

2- بالرجوع إلى الموقع الرسمي للمكتب المركزي للإحصاء تم الحصول على الأرقام القياسية شهرياً عن عامي 2018 و2019 وتبين أنه نسبة التضخم هي على التوالي 0.94% و 13.42% كما أن متوسط التضخم التراكمي على عدد السنوات لغاية 2018 هو بواقع 0.29 ولغاية 2019 هو بواقع 0.31 وكليهما يقل عن 0.33 وعليه لا ينطبق معيار المحاسبة الدولي 29 بخلاف الفترة من 2013 ولغاية 2017 والتي جميع متوسط التضخم التراكمي على عدد سنوات الفترة يزيد عن 33.33% مما يمكن من تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

البيان	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
معدل التضخم السنوي	13.42%	0.94%	18.08%	47.70%	38.42%	-16.42%	89.61%
المجموع التراكمي للتضخم	191.76%	178.34%	177.40%	159.32%	111.62%	73.20%	89.61%
متوسط نسبة التضخم المتراكم عن الفترة	0.319	0.297	0.354	0.398	0.372	0.365	0.896
تطبيق المعيار	لا ينطبق معيار 29	لا ينطبق معيار 29	يتم تطبيق معيار 29	يتم تطبيق معيار 29	يتم تطبيق معيار 29	يتم تطبيق معيار 29	يتم تطبيق معيار 29

وعليه لا يمكن توسيع عينة الدراسة زمنياً لتشمل عام 2018+2019.

الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

حيث تم الاعتماد على القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

كما تم الاعتماد على مؤشر أسعار المستهلك الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء السوري وذلك لقياس نسب التضخم ولأغراض تعديل القوائم المالية وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي IAS29.

عاشراً: محددات الدراسة:

- 1- تأخر المكتب المركزي للإحصاء في إصدار الأرقام القياسية للمستهلكين مما يعيق تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.
- 2- عدم تبني مجلس المحاسبة والتدقيق التوجه لتطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية رغم التضخم المرتفع الذي أصاب بيئة الأعمال السورية.

الفصل الأول:

عرض البيانات المالية وفقاً لمعيار
المحاسبة الدولي 29

وآثار عدم تطبيقه في بيئة الأعمال

الفصل الأول:

عرض البيانات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 29 وآثار عدم تطبيقه في بيئة الأعمال

تناول هذا الفصل المباحث الآتية:

- 1-1 المبحث الأول: مفهوم التضخم وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية.
- 2-1 المبحث الثاني: أثر تجاهل التضخم على بيانات القياس المحاسبي.
- 3-1 المبحث الثالث: البدائل المتاحة للقياس المحاسبي لمعالجة أثر التضخم.
- 4-1 المبحث الرابع: إجراءات إعادة عرض البيانات المالية وفق معيار المحاسبة الدولي 29.

المبحث الأول: مفهوم التضخم وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية.

ويتكون هذا المبحث من:

1-1-1 تعريف التضخم

2-1-1 أسباب التضخم

1- العوامل الداخلية

2- العوامل الخارجية

3-1-1 أنواع التضخم

1- حسب معيار تدخل الدولة وسيطرتها على الأسعار

2- حسب معيار حدة التضخم

3- حسب معيار درجة التوظيف في الاقتصاد

4-1-1 آثار التضخم

1- الآثار الاقتصادية

2- الآثار الاجتماعية

5-1-1 إجراءات الحد من التضخم

1- السياسة النقدية

2- السياسة المالية

عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ أقدم العصور، فقد كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة، فتعرض قيمة النقود إلى الانخفاض عند اكتشاف مناجم ذهب جديدة أو نتيجة تطور طرق تعدين الذهب وزيادة كميته.

وفي القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم وهو التضخم النقدي، حيث زيادة عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها يؤدي إلى انخفاض قيمتها، أي ارتفاع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، أي انخفاض مستوى الأسعار.

ثم كانت تحليلات الاقتصادي "كينز"، حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال. وهكذا توصل "كينز" إلى أن التضخم هو: زيادة محسوسة ومستمرة في حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار. وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية.²¹

وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، حيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.²²

1-1-1 تعريف التضخم:

يعتبر التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة التي يمكن إيجازها بما يلي:²³

- (1) الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- (2) ارتفاع الدخول النقدية أو أي عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- (3) ارتفاع التكاليف.
- (4) الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

21 الفياض، عباس كاظم جيا، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، 2010.

22 نشرة توعوية صادرة عن معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 3، أكتوبر، 2012.

23 المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، ندوة بعنوان: التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، تشرين الأول، 2006، ص ص6-10.

✓ ويعرف (Robert E. Hall) التضخم بأنه: الارتفاع في أسعار البضائع المباعة والخدمات المقدمة أو النقص التدريجي في القوة الشرائية للنقود.²⁴

❖ وعليه يتم احتساب معدل التضخم (Inflation Rate) كما يلي:

$$100 \times \left[\frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}} \right] = \text{معدل التضخم}$$

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.²⁵

في حين عرفت المدرسة الكنزية التضخم بأنه:

(زيادة الطلب الكلي الفعلي عن كمية المنتجات الكلية الحقيقية التي يستطيع الجهاز الإنتاجي إنتاجها عند مستوى التشغيل الكامل، زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار).²⁶

ومما سبق ذكره فإنه يمكن تعريف التضخم إما من خلال أسبابه كظاهرة نقدية أي الزيادة في الإصدار النقدي والارتفاع في النفقات، أو يمكن التحدث عنه من خلال نتائجه كظاهرة سعرية، أي ارتفاع الأسعار.

✓ ويتفق الباحث مع (خضور 2015) بأنه يمكن الجمع بين وجهتي النظر السابقتين للوصول إلى تعريف أشمل للتضخم بحيث يمكن تعريف بأنه زيادة في كمية النقد المتداول بشكل يؤدي إلى انخفاض حقيقي في قيمة النقد نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار المحلية.²⁷

24 Robert E. Hall University of Chicago Press: Introduction to Inflation: Causes and Effects، 1989.

25 Robert E. Hall University of Chicago Press: Introduction to Inflation: Causes and Effects، 1989.

26 الحامض، خالد، التضخم أسبابه وآثاره في سورية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 43، 2006، ص 94.
27 خضور، غفران علي، دراسة تحليلية للتضخم وأثره على الميزان التجاري السوري خلال الفترة (1990-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، 2015، ص 4.

2-1-1 أسباب التضخم:

تنشأ ظاهرة التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ويمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

1- العوامل الداخلية:

وتشمل كافة العوامل المحلية داخل الدولة، ومن أهمها:

أ- العامل النقدي:

إن زيادة كمية النقود وسرعة تداولها من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى التضخم خاصة في حالة التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية حيث تلجأ الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها وهذا يؤدي إلى إيجاد دخول نقدية إضافية تؤدي إلى زيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في السلع والخدمات مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المعروضة، ويؤكد الاقتصاديون التقليديون هذه النظرية بأنه من الممكن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار عن طريق زيادة كمية النقود بنفس معدل نمو الناتج القومي داخل النظام الاقتصادي.²⁸

ب- زيادة الطلب:

إن اختلال التوازن في السوق في حالة عجز العرض الكلي عن تلبية الطلب الكلي سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يعرف بتضخم الطلب، حيث يفسر بعض الاقتصاديون ظاهرة التضخم بأن السبب الرئيسي لارتفاع المستوى العام للأسعار هو ارتفاع مستوى الطلب الذي يتمثل في الطلب على كل من سلع الاستهلاك وبيع الاستثمار حيث أن ارتفاع مستوى الطلب الكلي في ظروف التوظيف الكامل أو شبه الكامل يخلق فائضاً في الطلب للعديد من الأسواق الفردية مما يؤدي إلى تزايد الأسعار بشكل عام داخل الاقتصاد.²⁹

ت- زيادة التكاليف:

يفسر هذا العامل جميع الحالات التضخمية التي لا يمكن إرجاعها للعامل النقدي أو عامل زيادة الطلب حيث ترجع ظاهرة التضخم إلى ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج ويتمثل عامل زيادة التكاليف في جزئين هما كالتالي:³⁰

- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكاليف نقلها والتأمين

28 عبد الستار، سامح سيد، مرجع سبق ذكره، ص7.
29 حسين، كركاشه، رسالة ماجستير بعنوان: أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية – دراسة إحصائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص4.
30 عبد الستار، سامح سيد، مرجع سبق ذكره، ص8.

عليها ويحدث أيضا نتيجة لارتفاع تكلفة رؤوس الأموال وتكاليف آلات ومعدات الإنتاج وصيانتها³¹.

- ارتفاع تكاليف الأجور: إن مساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي دفع مستويات الأسعار إلى الأعلى.³²

2- العوامل الخارجية:

وتشمل العوامل المؤثرة على الدولة من الخارج، ومن أهمها:

أ- العوامل الناشئة عن عمليات الاستيراد من الخارج:

إن الاستيراد للسلع الاستثمارية أو الاستهلاكية أو للمواد الأولية من دولة مصدرة تعاني من ظاهرة التضخم يسهم في انتقال التضخم إلى الدولة المستوردة نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات المستوردة وبالتالي يحدث التضخم دون إرادة الدولة.³³

ب- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي من قبل دول أخرى:

يُمارس الحصار من قبل قوة خارجية، لذلك تضطرب حركة الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى اضطراب حركة الأسواق وبالتالي ارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية.

- ويتفق الباحث مع (حساني 2014) في أن التضخم في سورية له خصوصيته التي تعزى إلى الآتي:
- القصور الكبير في العرض بسبب التراجع الحاد في الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض بنسبة 40% عما كان عليه قبل الأزمة.
 - تراجع صرف الليرة السورية (أثر التضخم المستورد) فضلا عن الأضرار الكبيرة التي لحقت بالتجارة الخارجية بسبب العقوبات الاقتصادية وارتفاع تكاليف الاستيراد.
 - تفاقم عجز الموازنة العامة وتمويله عبر الاقتراض المباشر من المصرف المركزي، في ظل مستوى الإنفاق العام العالي وتدهور الإيرادات العامة سواء من الضرائب المختلفة، أو بسبب الأعمال التخريبية التي لحقت بقطاع النفط الذي كان يشكل موردا مهما ورئيسا للموازنة العامة.
 - التدهور الكبير الذي لحق بالقاعدة الإنتاجية بشقيها الصناعي والزراعي بفعل الوضع الأمني، والتخريب الذي لحق بالبنية التحتية كالطرق والجسور وخطوط نقل النفط والغاز والكهرباء...، الأمر الذي نجم عنه إغلاق عدد من المشاريع في القطاعات كالسياحة كُلهَا، والصناعة، والتجارة، والنفط وغيرها من المشاريع والمهن المتوسطة والصغيرة، الأمر الذي انعكس سلباً على النمو

31 حسين، كركاشه، مرجع سبق ذكره، ص18.

32 الفياض، عباس كاظم جيا، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون والسياسية، 2010.

33 عبد الستار، سامح سيد، مرجع سبق ذكره، ص7.

الاقتصادي، وما رافق ذلك من شح التمويل المصرفي، إذ أحجمت المصارف عن منح القروض والتسهيلات التي يحتاج إليها النشاط الاقتصادي؛ وذلك بسبب انخفاض سيولة المصارف الناجم عن ارتفاع معدلات السحب من الودائع المصرفية وارتفاع درجة المخاطر الائتمانية، إذ تعرّض كثير من المقترضين بسبب عدم قدرتهم على السداد الناجم عن تردي أوضاعهم الاقتصادية.³⁴

1-1-3 أنواع التضخم:

ينقسم التضخم إلى أنواع متعددة طبقاً لمعايير معينة من أهمها:

1- معيار تحكم الدولة وسيطرتها على الأسعار:³⁵

أ- **التضخم المطلق:** يحدث عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لزيادة كمية النقود وسرعة تداولها، وأيضاً استجابة لفائض الطلب دون أن يعترضها أي عائق لتحقيق التعادل بين العرض والطلب، وذلك **دون تدخل من الدولة** ولهذا يطلق على هذا النوع أيضاً التضخم الصريح حيث يتسم بارتفاع ملحوظ في مستويات الأسعار لدرجة قد يصعب معها السيطرة عليه.³⁶

ب- **التضخم المكبوت:** يحدث عندما **تتدخل الدولة** وتضع بقوة القانون التدابير والإجراءات والقيود التي تمنع الأسعار من مواصلة ارتفاعها مثل سياسة التسعير الإجمالي، ونظام توزيع بعض السلع بالبطاقات والتراخيص الحكومية ونظام تخصيص المواد الأولية وهذا يعني أن الدولة لا تسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية نتيجة لسيطرتها على الأسعار وقد يحدث في مثل هذه الظروف ارتفاع في الدخل النقدي ولكنها لا تجد المنفذ الكافي لإنفاقها.

2- معيار حدة التضخم:³⁷

أ- **التضخم الجامح:** يعتبر من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي حيث يتوالى ارتفاع الأسعار بشدة دون توقف ويترك أثراً ضاراً يصعب على الدولة الحد منها أو معالجتها حيث تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها وبالتالي تفقد الثقة فيها.

ب- **التضخم الطبيعي:** يعتبر أقل شدة وخطورة من التضخم الجامح حيث ترتفع الأسعار بمعدل أقل وبالتالي يسهل على الدولة مواجهته والحد من آثاره بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة بالنقد المتداول.

34 حساني، عبد الرزاق، تطور سعر صرف الليرة السورية وعلاقته بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأزمة الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 2، 2015.

35 عبد الستار، سامح سيد، مرجع سبق ذكره، ص5.

36 حسين، كركاشه، مرجع سبق ذكره، ص14.

37 عبد الستار، سامح سيد، مرجع سبق ذكره، ص5.

ت- **التضخم المتقلب:** يحدث في حالة ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل الدولة وتعمل على وقف هذا الارتفاع لفترة تالية ثم تعود الأسعار للارتفاع بحرية وبمعدلات كبيرة مرة أخرى، أي يظهر التضخم ثم تستقر الأسعار ثم يعود التضخم مرة أخرى وهكذا.

3- معيار درجة التوظيف في الاقتصاد:

أ- **التضخم الجزئي:** يتمثل في حالة الارتفاع في الأسعار التي تحدث قبل الوصول إلى مرحلة التوظيف الكامل في الاقتصاد وتكون نتيجة لزيادة الطلب الفعلي مع زيادة السلع والخدمات المتاحة أيضاً وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضاراً أي أن التضخم الجزئي لا يسبب ضرراً كبيراً للاقتصاد القومي حيث يعتبر بمثابة الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا أراد المزيد من الإنتاج والعمالة.³⁸

ب- **التضخم الكلي:** يتمثل في حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي يحدث بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل حيث لا تصاحب زيادة الطلب أي زيادة في الإنتاج لانعدام مرونة عرض عوامل الإنتاج مما يسبب ارتفاعاً ضاراً في المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن أية زيادة في كمية النقود المتداولة ستدفع الأسعار للارتفاع بمعدل يتناسب مع معدل هذه الزيادة.³⁹

4-1-1 آثار التضخم

1- الآثار الاقتصادية للتضخم:

أ- **فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة:** حيث تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما يؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة وهذا يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك، كما يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة.⁴⁰

كان سعر صرف الليرة السورية مستقراً نسبياً ويتراوح بين (48-50) قبيل اندلاع الأزمة السورية، ولكن ما لبث أن بدأ هذا السعر ينخفض مع تفاقم الأحداث ليصل في شهر كانون الأول 2011 إلى 60.5 مقارنة بـ 52 في آذار من العام 2011. وقد استمر الانخفاض المتتالي في سعر صرف الليرة السورية ليصل إلى 93.5 في شهر كانون الثاني 2013، وبعدها 165.5 في شهر نيسان 2014، وبعدها 249.43 في شهر نيسان 2015، وبعدها 514.85 في شهر نيسان 2016، وبعدها 434 في شهر نيسان 2017 وحافظ على استقراره خلال عامي 2018 و2019، ولكن ما لبث أن بدأ هذا السعر ينخفض بشكل المتسارع حيث بلغ 700 بتاريخ 30-3-2020، وبعدها انخفض ليصبح 1250 بتاريخ 29-6-2020، ومؤخراً انخفض ليصبح 2500 بتاريخ 15-4-2021.⁴¹

38 موسى، بهجة صالح، مرجع سبق ذكره، ص6.

39 موسى، بهجة صالح، مرجع سبق ذكره، ص7.

40 الجلال، أحمد محمد صالح، رسالة ماجستير بعنوان: دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003م)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم نقود مالية، جامعة الجزائر، 2006، ص33.

41 الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، <http://www.cb.gov.sy/ar/exchange-rate/all?type=400>.

ب- **اختلال ميزان المدفوعات:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى انخفاض في حجم الصادرات، ليس هذا فحسب بل إن زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً نتيجة التضخم يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محلياً.⁴² إن زيادة حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

إن التعطل الكبير الذي حدث للقوى الإنتاجية للاقتصاد السوري نتيجة الأزمة وما رافقها من اتساع وازدياد في حجم التدمير الذي لحق للبنى التحتية والمنشآت الاقتصادية والخدمية التي تعد بمنزلة شرايين للاقتصاد السوري، الأمر أثر تأثيراً سلبياً مباشراً في تراجع عائدات القطع الأجنبي الناجم عن الصادرات السلعية والنفطية، وعن السياحة بشكل كبير،⁴³ والذي أدى بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان التجاري.

ج- **صعوبة توجيه الاستثمارات:** تتطلب عملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد ويتم ذلك من خلال ما تضعه الحكومة من خطط وبرامج اقتصادية تستهدف توجيه الاستثمارات، غير أن التضخم يقف دون تحقيق ذلك حيث زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق أرباحاً طائلة لمنتجيه، لذلك يتجه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية وهذا يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات التي تنسم ببطء دوران رأس المال المستثمر مما يحدث خللاً في توزيع الاستثمارات في الاقتصاد القومي.⁴⁴

تراجع النمو الاقتصادي في بيئة الأعمال السورية لدرجة الركود العميق، إذ تشير بعض التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة 40 % عما كان عليه قبل الأزمة.⁴⁵

2- الآثار الاجتماعية للتضخم:⁴⁶

- (1) زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع نتيجة إعادة توزيع الثروة فالفقير يزداد فقراً والغني يزداد غنى.
- (2) تناقص الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة نتيجة لارتفاع الأسعار.
- (3) تنامي الاضطرابات ضمن المنشآت الاقتصادية وغير الاقتصادية للمطالبة برفع الأجور.
- (4) تدهور القوة الشرائية يولد صراعات داخل المجتمع والذي يؤدي بدوره لعدم الاستقرار الداخلي.
- (5) هجرة الكفاءات إلى الخارج.

⁴² حسين، كركاشه، مرجع سبق ذكره، ص20.

⁴³ حساني، عبد الرزاق، تطور سعر صرف الليرة السورية وعلاقته بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأزمة الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 2، 2015.

⁴⁴ الجلال، أحمد محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص34.

⁴⁵ حساني، عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، نقلاً عن: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي.

⁴⁶ الجلال، أحمد محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص35-36.

(6) يؤدي التضخم إلى قلة الاستثمارات والتي تؤدي بدورها لزيادة معدلات البطالة.

حيث تشير بعض التقديرات إلى ارتفاع معدل البطالة في سورية ارتفاعاً هائلاً من 37% في 2012 إلى 50% في الربع الثالث من العام 2013، و 54.3% في نهاية عام 2013.⁴⁷

5-1-1 إجراءات الحد من التضخم:

تختلف الإجراءات المطلوب اتخاذها لمواجهة التضخم باختلاف مسبباته، كما تختلف الإجراءات في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، حيث تعمل الدولة على معالجة التضخم باتخاذ بعض الإجراءات للحد من ارتفاع معدل التضخم من خلال القيام بتنفيذ سياسات مالية أو نقدية لكبح معدل الارتفاع في الأسعار.⁴⁸

1- السياسات النقدية:

يقوم البنك المركزي في الدولة بوضع وتنفيذ السياسات النقدية التي تهدف إلى تقليل حجم السيولة في السوق وذلك للحد من ارتفاع معدل التضخم، ومن تلك السياسات النقدية ما يلي:⁴⁹

أ- سياسة سعر إعادة الخصم:

يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم للأوراق التجارية المقدمة من المصارف التجارية الخاصة بتعاملاتها مع التجار وهذه الزيادة في أسعار الخصم تقلل من السيولة المتداولة. ففي سبيل الحد من التوقعات التضخمية في الاقتصاد السوري، يجب رفع سعر الفائدة المصرفية على الودائع بالليرة السورية وعلى شهادات الاستثمار من أجل تعزيز دوافع الاحتفاظ بالليرة، وتقليل عمليات المضاربة، أو الاحتفاظ بالعملات الأجنبية.⁵⁰

ب- سياسة السوق المفتوحة:

يقوم البنك المركزي بطرح أوراق مالية وعمليات أجنبية للبيع بهدف سحب جزء من السيولة المحلية المتداولة في السوق.

حيث انتهج مصرف سورية المركزي سياسة بيع القطع الأجنبي عبر شركات ومكاتب الصرافة للمواطنين بموجب البطاقة الشخصية بموجب القرار 84 الصادر بتاريخ 11-3-2010 الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية على توصية مجلس النقد والتسليف الذي سُمح من خلاله للمواطنين السوريين بشراء عشرة آلاف دولار شهرياً أو ما يعادلها من العملات الأجنبية للأغراض غير التجارية وذلك نقداً و/أو حوالة و/أو لتغذية حساب بطاقة الدفع الصادرة عن أحد

47 حسانى، عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، نقلاً عن: تقرير المركز السوري لبحوث السياسات، أيار 2014.

48 عبد الستار، سامح سيد، مرجع سبق ذكره، ص12.

49 موسى، بهجة صالح، مرجع سبق ذكره 2012، ص13.

50 حسانى، عبد الرزاق، تطور سعر صرف الليرة السورية وعلاقته بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأزمة الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 2، 2015.

المصارف المرخصة لتستعمل خارج أو داخل القطر لدى الجهات المرخص لها بالتعامل بالقطاع الأجنبي.⁵¹

ج- سياسة الاحتياطي القانوني:

زيادة نسبة الاحتياطي القانوني فعند رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي على ودائع البنوك التجارية التي يحتفظ بها فإن القدرة الائتمانية للمصارف التجارية تقل مما يؤثر على سيولة المصارف وبالتالي تنخفض قدرتها على منح الائتمان بمبالغ كبيرة وبذلك ينخفض حجم السيولة في السوق وبالتالي ينخفض معدل التضخم.

2- السياسات المالية:

تستخدم الدولة السياسات المالية التي من شأنها التأثير على حجم السيولة المتاحة، حيث يقصد بالسياسة المالية بأنها "استخدام أوعية الموازنة في تحقيق النمو المتوازن"، تستخدم السياسة المالية في علاج الضغوط التضخمية لتلافي قصور السياسة النقدية ومن تلك السياسات المالية ما يلي:⁵²

أ- سياسة الإنفاق العام:

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات موازنة الدولة، فمن خلال ضغط الإنفاق العام يتم تخفيض مستويات الدخل وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يسهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار.⁵³

ب- سياسة الرقابة الضريبية:

إن لجوء الدولة إلى استعمال الضرائب بنوعها المباشرة وغير المباشرة يسهم في تخفيض دخول الأفراد وأرباح الشركات مما يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.⁵⁴

ج- سياسة القروض العامة (الدين العام):

قد تلجأ الدولة إلى استعمال سياسة القروض العامة لسحب جزء من الكتلة النقدية من الأفراد ووحدات القطاع الخاص وذلك بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام عن طريق طرح سندات الاكتتاب العام، ينعكس الأثر في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي وبما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ويتوقف نجاح سياسة القروض العامة على مدى انتشار الوعي الادخاري لدى الأفراد.⁵⁵

51 قرار مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية، رقم 84 تاريخ 2010/03/11.

52 الجلال، أحمد محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 65.

53 الجلال، أحمد محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 67.

54 موسى، بهجة صالح، أثر التضخم على قرارات الاستثمار طويلة الأجل – دراسة حالة مجموعة من مصانع السكر، مدرسة العلوم الإدارية، قسم المحاسبة والإدارة المالية، جامعة الخرطوم، 2012، ص 13.

55 الجلال، أحمد محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المبحث الثاني: أثر تجاهل التضخم في بيانات القياس المحاسبي.

ويتكون هذا المبحث من:

1-2-1 نموذج التكلفة التاريخية، مبرراتها وانتقاداتها.

2-2-1 الآثار الناجمة عن تطبيق نموذج التكلفة التاريخية في ظل التضخم.

أولاً: الآثار الناجمة على الفروض والمبادئ المحاسبية.

ثانياً: الآثار الناجمة على القوائم المالية.

1-2-1 نموذج التكلفة التاريخية، مبرراتها وانتقاداتها.

يستحوذ نموذج التكلفة التاريخية بمكانة كبيرة في القياس المحاسبي وذلك لاستناده إلى القواعد والأعراف والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، حيث يتم تسجيل العمليات المالية الفعلية على أساس المستندات التي تؤيد حدوث هذه العمليات.

ولذلك يعتبر نموذج التكلفة التاريخية العمود الفقري للنموذج المحاسبي المعمول به في الوقت الحالي في إعداد القوائم المالية وهو يستند إلى مفهوم المحافظة على رأس المال النقدي المبدئي (الاسمي)⁵⁶.

تبعاً لهذا النموذج يتم تقويم الأحداث المالية في المنشأة وفقاً للأسعار السائدة لحظة حدوثها أي على أساس تكلفتها التاريخية في تاريخ الحصول عليها بمعزل عن عدم تساوي قيمة تلك الأصول في الوقت الحاضر، وتعرف **التكلفة التاريخية** بأنها "تمثل التضحية الاقتصادية المعبر عنها نقداً للحصول على السلع والخدمات"⁵⁷.

وتعتبر الأصول الثابتة أكثر العناصر تأثراً بهذا النموذج، ويرجع السبب في استخدام التكلفة التاريخية في تقويم الأصول إلى ما يلي⁵⁸:

أ- أنها تمثل التكلفة الحقيقية في تاريخ الحصول على الأصل.

ب- أنها ناتجة عن عملية تبادل حقيقية وليست افتراضية، وبذلك يمكن الاعتماد عليها.

والأصول الثابتة وفق نموذج التكلفة التاريخية تستهلك تدريجياً، بتحويل جزء من تكلفتها إلى مصروف يحمل على قائمة الدخل، ولا يتم الاعتراف بأي تغيرات في قيمة الأصل بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع أو تاريخ استهلاك الأصل بالكامل.⁵⁹

يستند نموذج التكلفة التاريخية في قياسه للدخل على مفهوم المحافظة على الاستثمار النقدي المبدئي، حيث أن مقابلة الإيرادات بتكاليف الحصول عليها هي من أجل استرداد تكلفة الموارد المستهلكة قبل الوصول إلى الدخل المحقق.

⁵⁶ الشيخ، سهيل، وآخرون، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، 2006، ص 426.

⁵⁷ مطر، محمد، وآخرون، المحاسبة المتوسطة، دار حنين للنشر، عمان، 1994، ص 253.

⁵⁸ الحياي، وليد، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 64.

⁵⁹ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، المشكلات المحاسبية المعاصرة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011، ص 90.

المبررات التي يستند إليها نموذج التكلفة التاريخية:

أ- يتسق نموذج التكلفة التاريخية مع الإطار النظري لمبادئ المحاسبة المالية، ومن أهم العناصر الفكرية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنموذج التكلفة التاريخية ما يلي:⁶⁰

(1) **مبدأ تحقق الإيرادات** والذي يقضي طبقاً لمفهومه التقليدي بعدم الاعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول والالتزامات إلا بعد تحققها عن طريق إجراء تبادل مع طرف آخر.

(2) **مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات** والذي يقضي بتحديد الدخل عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بتكاليف هذه الفترة.

(3) **فرض استمرارية المشروع** والذي يقضي بأن المشروع في حالة استمرار بأعماله الاعتيادية خلال الفترة المنظورة، وبالتالي لا تستخدم القيم الجارية للأصول إلا في حال واحدة فقط هي في حالة التصفية.

(4) **من ضمن القيود** التي تفرضها المحاسبة المالية هي **"الحیطة والحذر"**، حيث يتم تجاهل ارتفاع أسعار الأصول، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إظهارها في قائمة المركز المالي بقيم متحفظة.

(5) **فرض وحدة القياس النقدي** يقضي باستخدام الوحدات النقدية الأصلية في الإثبات وتجاهل أي تغير في قيمتها نتيجة التضخم أو الانكماش.

ب- تزويد مستخدمي البيانات المالية بتقارير موضوعية لاعتماده على العمليات الفعلية المقاسة على أسس ثابتة لا تخضع للحكم الشخصي، لتكون بدورها أساساً في اتخاذ القرارات.⁶¹

ج- **الدخل المحاسبي المقاس** من خلال التكلفة التاريخية قابل للتحقق.

د- يشكل أساساً لفرض الضرائب نظراً لتوفر المستندات والأدلة القابلة للإثبات.⁶²

هـ - **الموثوقية**: حيث أن التكلفة التاريخية تتطلب حدوث عملية تبادل حقيقية لتحقيق الاعتراف والقياس، وهذه الصفة يرغب بها معدو القوائم المالية ومدققو الحسابات لتجنب المسؤولية القانونية وتحقيق سلامة التدقيق.⁶³

⁶⁰ عبد الله، خالد أمين، محاسبة التضخم بين المعارضة والتأييد، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 10، العدد 2، ص 93-105.

⁶¹ عقلة، وائل، متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29 في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية - دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2017.

⁶² فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 90.

⁶³ وادي، مدحت فوزي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية - دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 138.

الانتقادات الموجهة لنموذج التكلفة التاريخية.

إن نموذج التكلفة التاريخية كان دائماً موضع جدل وعرضة للانتقاد وأهم الانتقادات التي تم توجيهها لهذا النموذج:

أ- يشوه نموذج التكلفة التاريخية قياس الدخل في حال التغيرات السعرية والتضخم النقدي والذي بدوره يؤثر في عرض القوائم المالية ويؤدي إلى عدم إظهار الواقع بشكل عادل، مما يؤثر على نتائج التحليل المالي فلا تعكس الأرقام والنسب المالية الواقع بدقة. وهذا يخالف ما جاء به بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم 1 الذي ورد فيه: "يجب أن يقدم التقرير المالي معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات وحقوق الملكية بحيث توفر هذه المعلومات أساساً للمستثمرين والدائنين وغيرهم لتقييم أداء المنشأة".⁶⁴

ب- إن تجاهل التغيرات في مستويات الأسعار يؤدي إلى تضخيم الأرباح في ظل التضخم النقدي، وهذا بدوره يؤدي إلى دفع ضرائب على أرباح صورية وتوزيع جزء من رأس المال على أرباح صورية، وهذا بدوره يساهم في عجز المنشأة عن توفير الأموال اللازمة لاستبدال أصولها وتسديد التزاماتها وعدم المحافظة على رأس المال المستثمر بصورة طاقة إنتاجية.⁶⁵

ج- إن التغيرات السعرية وعدم ثباتها يجعل البيانات المحاسبية غير متجانسة وغير قابلة للجمع والطرح وغير قابلة للمقارنة سواء على نطاق المنشأة الواحدة أو المنشآت المتماثلة،⁶⁶ والقابلية للمقارنة هي إحدى خصائص المعلومات التي تم تناولها في بيان المبادئ المالية رقم 2 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الذي يجعل من هذه المعلومات مفيدة لغرض اتخاذ القرارات.⁶⁷

⁶⁴ Yang, Vasarhelvi, Liu, and Shima, An Empirical Study of Net Assets Disclosure: Inflation Accounting Revisited, INTERNATIONAL JOURNAL OF BUSINESS, 10(4), 2005, p404.

⁶⁵ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص91.

⁶⁶ جربوع، يوسف محمود، أساس التكلفة التاريخية بين التأييد والانتقادات الموجهة إليها، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 1، 2001، صص 4-2.

⁶⁷ Yang, Vasarhelvi, Liu, and Shima, An Empirical Study of Net Assets Disclosure: Inflation Accounting Revisited, INTERNATIONAL JOURNAL OF BUSINESS, 10(4), 2005, p404.

2-2-1 الآثار الناجمة عن تطبيق نموذج التكلفة التاريخية في ظل التضخم.

أولاً: الآثار الناجمة عن تطبيق نموذج التكلفة التاريخية في ظل التضخم على الفروض والمبادئ المحاسبية.

إن أهم الفروض والمبادئ التي تتأثر بالتضخم هي:

❖ فرض ثبات وحدة القياس

إن نموذج التكلفة التاريخية يعتمد وبشكل أساسي على فرض ثبات وحدة القياس المحاسبي، وبموجب هذا الفرض تعتبر النقود وحدة لقياس العمليات والأحداث المالية في المنشأة وكأي وحدة للقياس يجب أن تتمتع بخاصية أساسية وهي ثبات وحدة القياس، ولكن هذه الخاصية غير متوفرة في النقود، فقيمة النقود عرضة للتقلب بشكل كبير خلال التغيرات السعرية.

لكن المحاسبين رغم عدم وجود هذه الصفة في النقود فقد افترضوا ثبات وحدة القياس (ثبات وحدة النقد) وذلك انطلاقاً من مفهوم الموضوعية لعملية القياس المحاسبي.⁶⁸

يترتب على ثبات وحدة النقد في ظروف التضخم، نوعين من الأخطاء المحاسبية:⁶⁹

- 1- أخطاء في القياس وتنتج عن تجاهل التغير في القوة الشرائية للنقود (فرض ثبات وحدة النقود). وهذا ما يجعل الأرقام المحاسبية غير قابلة للتجميع والمقارنة.
- 2- أخطاء في التوقيت وتنتج عن تأجيل الاعتراف بالتغيرات في القيمة حتى يتوافر الدليل الموضوعي على ذلك (الحيطة والحذر).

❖ فرض الاستمرارية:

يعني هذا الفرض أن حياة الوحدة المحاسبية مستمرة وأن احتمال تصفيتها حالة استثنائية، وبالتالي فإن إتباع نموذج التكلفة التاريخية في تقويم الأصول الثابتة سوف يؤدي إلى عجز الوحدة المحاسبية عن إحلال أصول ثابتة جديدة محل الأصول الثابتة القديمة في نهاية حياتها الإنتاجية، لأن أقساط الاهتلاك قد حُسبت على نموذج التكلفة التاريخية للأصل، والمجمع المتراكم في نهاية العمر الإنتاجي يساوي التكلفة التاريخية للأصل في حين أن ثمن هذا الأصل في نهاية العمر الإنتاجي للأصل سوف يرتفع، وبالنتيجة

⁶⁸ حلس، سالم، وجربوع، يوسف، تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة – دراسة تحليلية لأراء المراجعين القانونيين في فلسطين، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 26، العدد 1، 2006، ص15.

⁶⁹ الحياي، وليد ناجي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص65.

عدم كفاية مجمع الاهتلاك لاستبدال هذا الأصل، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية، ويهدد وجود واستمرار الوحدة بحد ذاتها.⁷⁰

❖ مبدأ الموضوعية:

يعني هذا المبدأ عدم التحيز في القياس المحاسبي وتجنب التقدير الشخصي، كما ويرتبط في الواقع العملي بأدلة الإثبات، حيث تتوقف درجة الموضوعية على مدى توفر تلك الأدلة ودقتها، ويرى الكثير من المحاسبين طبقاً لهذا المبدأ أن الأخذ بآثار التضخم يعتبر خروجاً عن الموضوعية، ومبررهم في ذلك عدم وجود مقياس موضوعي للمحاسبة عن آثار التضخم، فالتقريب المتعارف عليها تقوم على التقدير الشخصي وتحتوي على الكثير من أخطاء التحيز والتقريب مما يفقد البيانات والمعلومات المحاسبية موضوعيتها.⁷¹

إن تمسك المحاسبين بمبدأ الموضوعية بمفهومه القائم على الموضوعية المطلقة المؤيدة بأدلة الإثبات ليس له ما يبرره، ويمكن الرد عليه بأن العديد من السياسات المحاسبية تعتمد على التقدير الشخصي مثل: سياسة الاهتلاك المتبعة حيث يتم تقدير العمر الإنتاجي للأصل وتقدير القيمة المتبقية للأصل في نهاية عمره الإنتاجي، واختيار طريقة الاهتلاك المناسبة وكذلك الأمر بالنسبة لتقييم المخزون السلعي وتقدير بعض المخصصات المتعلقة بالأصول المتداولة، وبالتالي يسمح بقدر من التقدير الشخصي على حساب الموضوعية.

كما أن إظهار آثار التضخم لا يعتبر خروجاً عن الموضوعية بل على العكس يعتبر تطبيقاً لمبدأ الموضوعية، لذا يتوجب تعديل مفهوم الموضوعية من المفهوم المطلق إلى المفهوم النسبي الأخذ بآثار التضخم في الاعتبار، وذلك بدلاً من تحقيق موضوعية وسائل القياس دون تحقيق موضوعية نتائجه.

❖ مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:

وفقاً لهذا المبدأ يتم تحديد نتيجة الفترة المالية من خلال مقابلة الإيرادات التي تخص الفترة بالمصروفات التي كانت سبباً في تحقيق هذه الإيرادات، تمهيداً لقياس نتيجة أعمال الفترة من ربح أو خسارة،⁷² وإن تطبيق هذا المبدأ في فترات التضخم يؤدي إلى احتواء قائمة الدخل على بنود معينة كالإيرادات والرواتب مقاسة بوحدة نقد ذات قوة شرائية جارية، إضافة لاحتوائها على بنود أخرى كالاهلاك مقاسة بوحدة نقد ذات قوة شرائية تاريخية، وعليه لا يجوز من الناحية المنطقية تطبيق هذا المبدأ على خليط غير متجانس من عناصر الإيراد وعناصر التكلفة.⁷³

❖ ولمعالجة ذلك يصبح من الضروري تحديد مصادر الدخل وتقسيمه إلى:

- الدخل التشغيلي الجاري (الربح التشغيلي الاستبدالي): ينتج عن الأنشطة التشغيلية "الإنتاجية"، ويتم حسابه بمقابلة الإيرادات الجارية بالتكاليف الجارية المستنفذة في إنجار تلك الأنشطة.

⁷⁰ حلس، سالم، وجربوع، يوسف، مرجع سبق ذكره، ص15.

⁷¹ الحياي، وليد ناجي، نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص64.

⁷² بدره، عبد القادر، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية - دراسة تطبيقية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص12.

⁷³ الحياي، وليد ناجي، نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص65.

• مكاسب وخسائر حيازة البنود غير النقدية: ينتج عن تقييم الأصول والالتزامات حسب مدخل أسعار الدخول الجاري، وتقسم بدورها إلى:

1- مكاسب وخسائر الحيازة المحققة: وهي مكاسب وخسائر الحيازة مقابل البنود المباعة أو الالتزامات المدفوعة.

2- مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة وهي مكاسب وخسائر الحيازة مقابل البنود التي ما زالت في حيازة الوحدة الاقتصادية أو الالتزامات المستحقة في نهاية الفترة.

❖ فرض الدورية:

إن تأجيل الاعتراف بالتغير في قيم الأصول والالتزامات حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات المحاسبية وهو أمر يتعارض مع فرض الدورية، أي أن الربح الدوري الخاص بفترة محاسبية معينة سوف يعكس نتائج الأحداث الاقتصادية التي نشأت في فترة محاسبية سابقة ولم تتحقق إلا خلال هذه الفترة، كما أن هذا الربح لن يعكس نتائج أحداث الفترة الحالية بالكامل إذ أن ذلك الجزء من هذه الأحداث غير المحققة سوف يتم الاعتراف به في فترات محاسبية مقبلة.⁷⁴

ثانياً: الآثار الناجمة عن تطبيق نموذج التكلفة التاريخية في ظل التضخم على القوائم المالية.

1- الآثار الناجمة عن تطبيق نموذج التكلفة التاريخية في ظل التضخم على قائمة الدخل.

إن الهدف الرئيسي لقائمة الدخل هو مقابلة الإيرادات بالمصروفات ليتم تحديد الدخل المحاسبي، ولكن في فترات التضخم فإن صافي الدخل الذي تم قياسه بالاستناد إلى التكلفة التاريخية لا يمثل الرقم الحقيقي⁷⁵ وذلك للأسباب الآتية:

أ- **الإيرادات تثبت بقيم جارية والنفقات تثبت بقيم تاريخية وجارية وسوقية.** وبالتالي فإن الدخل سيظهر بنتيجة مبالغ فيها وذلك بسبب أخطاء في مقابلة الإيرادات بالنفقات (أخطاء الزمن)، إضافة إلى أخطاء في تقويم عناصر المركز المالي حيث أن التكاليف والمصروفات تتحقق في زمن غير زمن تحقق الإيرادات مثل (بضاعة أول المدة تحتسب بناءً على تكلفتها التاريخية -المصاريف الصناعية تدفع خلال العام فيتم تقييمها بأسعار مختلفة من أول العام إلى نهايته -أقساط الاهتلاك تحسب بناءً على تكلفة الأصول التاريخية). وهكذا يتم احتساب صافي الدخل استناداً إلى قيم مختلفة للنقود

⁷⁴ حلس، سالم، وجربوع، يوسف، مرجع سبق ذكره، ص15.

⁷⁵ موسى، بهجة صالح، أثر التضخم على قرارات الاستثمار طويلة الأجل – دراسة حالة مجموعة من مصانع السكر، مدرسة العلوم الإدارية، قسم المحاسبة والإدارة المالية، جامعة الخرطوم، 2012، ص16.

وتظهر هذه المقابلة أرباح (خسائر) أكبر مما هي عليه فعلاً فيما لو تم التعبير عن المصروفات بقيمتها الحقيقية.⁷⁶

وعليه فإن أرباح المنشآت التي تظهر بقائمة الدخل المقاسة وفق التكلفة التاريخية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار هي أرباح صورية وليست حقيقية، وبالتالي دفع ضرائب على أرباح صورية، كما تصبح توزيعات الأرباح توزيعاً من رأس المال الاساسي.⁷⁷

ب- عدم تضمين القوائم المالية لأرباح وخسائر القوة الشرائية.⁷⁸

يتمثل مفهوم مكاسب وخسائر القوة الشرائية في اختلاف القوة الشرائية للنقود بين زمن الحصول على الأصل وبين زمن التصرف به، والمقصود بالأصول هنا الأصول النقدية ففي حالات ارتفاع الأسعار نستطيع تمييز ما يلي:

- (1) إذا كانت الأصول النقدية أكبر من الالتزامات النقدية فإن هذا سيؤدي إلى خسائر في القوة الشرائية.
 - (2) إذا كانت الأصول النقدية أصغر من الالتزامات النقدية فهذا سيؤدي إلى أرباح في القوة الشرائية.
- إن مكاسب وخسائر القوة الشرائية لا تتحقق نتيجة لعدم حصول عمليات تبادلية (عمليات بيع وشراء) وبالتالي لا تسجل في دفاتر الوحدة المحاسبية وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية، مما يؤدي إلى عدم قابلية الأرقام للمقارنة وعدم التجانس وعدم القابلية للتنبؤ.⁷⁹

2- الآثار الناجمة عن تطبيق نموذج التكلفة التاريخية في ظل التضخم على قائمة المركز المالي.

تعتبر قائمة المركز المالي كشف شامل بأصول والالتزامات المنشأة لتعبر من خلاله عن المركز المالي الحقيقي للمنشأة، وفي ظل تغيرات المستوى العام للأسعار فإن التضخم يؤدي إلى إظهار المركز المالي للوحدة الاقتصادية بشكل غير حقيقي.⁸⁰

- إن المحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية في فترات ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى آثار خطيرة ولاسيما ما إذا كانت هذه الأصول مقتناة منذ فترات زمنية بعيدة، وبالتالي فإن إظهارها بالتكلفة التاريخية ستنبتد كثيراً عن تكلفتها الجارية وبالتالي إن أقساط الاهتلاك المحسوبة بناء على التكلفة التاريخية القديمة ستكون غير كافية لعمليات إحلال أصول جديدة، مما قد يؤثر بدوره على استمرارية المنشأة.⁸¹
- ينتج عن افتراض ثبات وحدة النقد، على الرغم من التغير في المستوى العام للأسعار، تقييم عناصر الميزانية باستخدام أكثر من أساس. حيث أن عناصر الميزانية في ظل ارتفاع الأسعار

⁷⁶ حسين، كركاشه، رسالة ماجستير بعنوان: أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية – دراسة إحصائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص70.

⁷⁷ وادي، مدحت فوزي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية – دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص120.

⁷⁸ Taher, M., Athathy, H., et al, The impact of inflation on financial accounting and its relation with Arab Spring, College of Business Administration, Jazan University, Kingdom of Saudi Arabia, 2012, p20.

⁷⁹ وادي، مدحت فوزي، مرجع سبق ذكره، ص122.

⁸⁰ موسى، بهجة صالح، مرجع سبق ذكره، ص17.

⁸¹ بدرة، عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص20.

يمثل مزيج غير متجانس من التقويمات المختلفة (أسعار تاريخية، أسعار جارية، أسعار سوقية). وبالتالي إن جمع هذه العناصر المقاسة بوحدات نقدية غير متجانسة لا يؤدي إلى إظهار المركز المالي العادل للوحدة المحاسبية لأن قيم الأصول تظهر في الميزانية بأقل من قيمتها الحقيقية نتيجة تقويمها بالتكلفة التاريخية، كما أن الرقم الإجمالي لكل بند من بنود الميزانية يمثل حاصل جمع عدد من الوحدات النقدية ذات قوى شرائية مختلفة.

- إن اتباع نموذج التكلفة التاريخية في ظل تغيرات الأسعار ينجح في المحافظة على رأس مال الوحدة الاقتصادية بمفهومه النقدي (الاسمي) دون المحافظة على رأس مال الوحدة الاقتصادية بشكله الحقيقي أو الفعلي.⁸²

- يترتب على حيافة الأصول النقدية خلال فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خسائر في القوة الشرائية، لأن قيمة المقدار الثابت من وحدات النقدية بما تتطوي عليه من قوة شرائية يمكن تحويلها إلى سلع وخدمات سوف تنخفض بحيث تصبح هذه القيمة مساوية لعدد أقل من وحدات النقدية بسبب انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، أما في حالة الانخفاض في المستوى العام للأسعار فإنه يترتب على حيافة الأصول النقدية مكاسب في القوة الشرائية بسبب إمكانية الحصول على سلع وخدمات أكثر بعدد أقل من وحدات النقد ذات القوة الشرائية المرتفعة.⁸³

- يترتب على الالتزامات النقدية في فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار مكاسب في القوة الشرائية لأنها تمثل التزامات مقاسة بوحدة نقد تقل قوتها الشرائية عن وحدة النقد وقت نشأة هذه الالتزامات، والعكس في حالة الانخفاض في المستوى العام للأسعار.⁸⁴

ويمكن تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن الاحتفاظ بهذه العناصر خلال الفترة المحاسبية على أساس صافي مركزها النقدي في تاريخ معين والذي يتمثل في الفرق بين الالتزامات النقدية والأصول النقدية.⁸⁵

⁸² حسين، كركاشه، مرجع سبق ذكره، ص70.

⁸³ حسين، كركاشه، مرجع سبق ذكره، ص69.

⁸⁴ حسين، كركاشه، مرجع سبق ذكره، ص70.

⁸⁵ وادي، مدحت فوزي، مرجع سبق ذكره، ص126.

المبحث الثالث: نماذج القياس المحاسبي في ظل التضخم.

ويتكون هذا المبحث من:

1-3-1 نموذج التكلفة التاريخية المعدلة

2-3-1 نموذج محاسبة القيمة الجارية

1- نموذج القيمة الحالية

2- نموذج التكلفة الاستبدالية

3- نموذج صافي القيمة البيعية

3-3-1 القيمة العادلة

مقدمة:

إن تجاهل التضخم عند إعداد وعرض البيانات المالية للمنشآت الاقتصادية، سيؤدي إلى تآكل تدريجي لرأس المال بما قد يُفضي إلى عجز المنشآت عن الاستمرار في تأدية أنشطتها على المدى الطويل.

لذلك لابد من تطبيق محاسبة التضخم وتصحيح الحسابات المعدة وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية، للمحافظة على رأس المال سليماً من الناحية الاقتصادية، إذ إن عدم الاهتمام بالمحاسبة عن التضخم سيعرض المنشآت لمخاطر عديدة منها:

- 1- خطر التضليل النقدي: إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم مرتفع، فإن التمسك بالأسعار التاريخية عوضاً عن الأسعار الجارية سيؤدي إلى أرباح وهمية نقدية غير حقيقية من شأنها تضليل وخداع المستثمرين وكافة الأطراف المستفيدة من البيانات المالية.⁸⁶
- 2- خطر تآكل رأس المال: إن تجاهل الارتفاع الحاد في الأسعار سيؤدي إلى أرباح صورية سيتم إخضاعها للضريبة، مما يعني فرض ضريبة على رأس المال، وهذا الأمر يتسم بدرجة عالية من الخطورة لأنه يعرض رأس المال للنقص وتعرض المنشأة في النهاية لخطر الإفلاس، وتتفاقم المشكلة عندما تقوم المنشأة بتوزيع الأرباح بعد دفع الضرائب، حيث أنها في هذه الحالة تقوم بتوزيع جزء من رأس المال.⁸⁷
- 3- خطر عدم القدرة على تمويل استبدال الأصول الثابتة: إن الإصرار على تسجيل الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية وتجاهل ارتفاع المستوى العام للأسعار، سيؤدي إلى عدم قدرة المنشأة على استبدال أصولها الثابتة بسبب عدم كفاية أقساط الاهلاك المحسوبة على نموذج التكلفة التاريخية، مما قد يدفع المنشأة إلى استخدام جزء من رأسمالها لتمويل عمليات الاستبدال.⁸⁸

وفي هذا الخصوص تقترح أدبيات المحاسبة العديد من الإجراءات المحاسبية كمحاولة لعلاج الآثار السلبية للقياس المحاسبي التاريخي في ظل فترات التضخم من أهمها:

- 1- استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) لتقييم المخزون.⁸⁹
- 2- قياس تكلفة الاهلاك السنوية للأصول الثابتة على نموذج التكلفة الاستبدالية الجارية بدلاً من التكلفة التاريخية، أو من خلال استخدام طريقة القسط المتناقص لاحتساب أقساط الاهلاك.
- 3- تكوين احتياطات لمواجهة التكاليف المالية التضخمية المطلوبة لتمويل عملية استبدال وإحلال الأصول الرأسمالية.

⁸⁶ وادي، مدحت فوزي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية – دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 120.

⁸⁷ حسين، كركاشه، رسالة ماجستير بعنوان: أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية – دراسة إحصائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 70.

⁸⁸ وادي، مدحت فوزي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية – دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 12.

⁸⁹ تجدر الإشارة إلى أن طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO)، تم المنع من استخدامها بموجب معيار المحاسبة الدولية (IAS) (2)، المخزون.

إن الإجراءات السابقة تقدم مجرد علاج جزئي للمشاكل المترتبة على التمسك بنموذج التكلفة التاريخية الذي يركز على فرض ثبات وحدة النقد،⁹⁰ بالإضافة لتجاهلها لنوعين من التغيرات في الأسعار هما:

- التغيرات في المستوى العام للأسعار

- التغيرات في الأسعار الخاصة أو المحددة للسلع والخدمات.

ومن هنا اقترحت الأدبيات المحاسبية عدة نماذج لمعالجة التضخم:

❖ نموذج التكلفة التاريخية المعدلة

❖ نموذج محاسبة القيمة الجارية

✓ نموذج القيمة الحالية

✓ نموذج التكلفة الاستبدالية

✓ نموذج صافي القيمة البيعية

❖ نموذج القيمة العادلة

1-3-1 نموذج التكلفة التاريخية المعدلة

يعتبر من أهم بدائل القياس المطروحة للمحاسبة عن تقلبات المستوى العام للأسعار، والذي يتغلب على مشكلة عدم تجانس وحدات القياس المستخدمة في نظام التكلفة التاريخية من خلال استخدام وحدة نقد ذات قوة شرائية ثابتة وهي عادة وحدة النقد في نهاية الفترة المحاسبية (فترة القياس أو المقارنة).⁹¹

ويتم توحيد القوى الشرائية للوحدة النقدية من خلال تعديل البيانات التاريخية باستخدام رقم قياسي للمستوى العام للأسعار، ويسمى النموذج المحاسبي الذي يعتمد وحدة القياس ذات القوة الشرائية الواحدة: نموذج المحاسبة عن تغيرات المستوى العام للأسعار أو محاسبة القوة الشرائية الجارية، أو محاسبة التضخم النقدي، ويسمى أيضاً نموذج التكلفة التاريخية المعدلة.

يحافظ هذا النموذج على التسجيل التاريخي للعمليات المالية وتجميع البيانات وتحليلها وإعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، ولكن يتم تعديل البيانات التاريخية على أساس وحدة قياس ذات قوة شرائية عامة، وبالتالي تصبح القوائم المالية بعد تعديلها متجانسة وقابلة للجمع والطرح وتملك دلالة اقتصادية وقابلة للمقارنة واتخاذ القرارات.⁹²

⁹⁰ سعود جايد مشكور العامري، كتاب محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص ص22-23.

⁹¹ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص95.

⁹² فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص96.

تقاس تغيرات الأسعار من خلال الأرقام القياسية السعيرية وهي: النسبة بين متوسط الأسعار لمجموعة معينة من السلع والخدمات في تاريخ معين وبين متوسط الأسعار لنفس المجموعة من السلع والخدمات في تاريخ آخر.⁹³

وتتنوع الأرقام القياسية العامة المستخدمة لتعديل البيانات المالية، وأكثرها شيوعاً:⁹⁴

- **الرقم القياس لأسعار المستهلك:** ويرتبط هذا الرقم بمعدل التغير في نفقة المعيشة وذلك بالاسترشاد بالتغيرات الطارئة على سلة سوقية من السلع والخدمات يتم اختيارها بأسلوب المعاينة الإحصائية.
- **الرقم القياس لأسعار الجملة:** ويرتبط هذا الرقم بمعدل التغير الذي يطرأ على أسعار مجموعة من السلع المتعامل فيها في سوق الجملة.
- **الرقم القياسي للأسعار المرتبطة بمعدل التغير الذي يحدث في إجمالي الناتج القومي:** يمثل هذا الرقم المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين جميع القطاعات الاقتصادية.

❖ تحسب الأرقام القياسية وفق عدة طرق تؤدي كل منها إلى نتيجة مختلفة، ومن هذه الطرق ما يلي:

95

(1) **طريقة لاسبيرز:** وتعتمد على كميات السلع والخدمات في سنة الأساس من خلال استخراج متوسط التغيرات في أسعار كمية ثابتة من السلع والخدمات ويؤخذ عليها أنها لا تراعي إمكانية اختلاف نوع وكمية السلع والخدمات في فترة القياس عنها في فترة الأساس والنتيجة عن تغير اذواق المستهلكين وظهور سلع جديدة.

(2) **طريقة باشي:** وتعتمد على كميات السلع والخدمات السنة الجارية (سنة المقارنة) من خلال استخراج متوسط التغيرات في أسعار كمية ثابتة من السلع والخدمات وهذه الطريقة تسمح بتغيير كميات وأنواع السلع والخدمات في العينة سنوياً.

(3) **طريقة فيشر:** وتعتمد على المتوسط الهندسي لرقمي لاسبيرز وباشي، أي أنها تعتمد كميات سنة الأساس وكميات السنة الجارية معاً، ويعتبر هذا الرقم القياسي الأمثل وذلك نظراً لاجتيازه اختبارات الانعكاس في الزمن والانعكاس في المعامل.

⁹³ وادي، مدحت فوزي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية – دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص80.

⁹⁴ الحياي، وليد ناجي، 2007، "نظرية المحاسبة"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، صص 153-154.

⁹⁵ وادي، مدحت فوزي، مرجع سبق ذكره، ص81.

إجراءات تعديل القوائم المالية على أساس التغيرات في المستوى العام للأسعار: 96

- 1- توافر مجموعة كاملة من القوائم المالية التاريخية.
- 2- توافر مجموعة من الأرقام القياسية العامة تغطي الفترة الزمنية بدءاً من تاريخ نشوء أقدم بند في القوائم المالية وحتى تاريخ أحدث القوائم المالية.
- 3- تصنيف بنود القوائم المالية في مجموعتين: بنود نقدية، بنود غير نقدية.

حيث عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كما يلي: 97

- 4) البنود النقدية: هي البنود التي تتحدد قيمتها بعدد معين من وحدات النقد أو يعبر عنها بعدد محدد من الوحدات النقدية بغض النظر عن التغيرات السعرية العامة أو الخاصة.
- 5) البنود غير النقدية: هي البنود التي لا يمكن التعبير عنها بعدد محدد من الوحدات النقدية أي أنها قيم تتغير بتغير الأسعار.
- 4- تعديل البنود غير النقدية بواسطة معامل التعديل (نسبة الرقمين القياسيين العاميين).

$$\text{القيمة المعدلة للبند} = \text{القيمة التاريخية للبند} * \frac{\text{الرقم القياسي العام في تاريخ نهاية العام}}{\text{الرقم القياسي العام في تاريخ نشوء البند}}$$

- 5- حساب مكاسب أو خسائر المستوى العام للأسعار الناجمة عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.

مزايا نموذج التكلفة التاريخية المعدلة:

- 1- استبعاد أثر التضخم وما يسببه من تشويه للقوائم المالية مما يجعل الأرقام المحاسبية أكثر تجانساً من حيث القوة الشرائية وبالتالي تكون هذه الأرقام أكثر ملائمة لغرض اتخاذ القرارات. 98
- 2- إن محاسبة المستوى العام للأسعار تستبعد آثار التضخم من المعلومات المالية عن طريق مطالبة كل منشأة باتباع نفس الإجراءات الموضوعية واستخدام الرقم القياسي لمستوى الأسعار وبالتالي فإنها تحافظ على قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات. 99
- 3- تعكس سياسة إدارة المنشآت تجاه التضخم النقدي وتعتبر من الطرق سهلة التطبيق. 100

96 فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 101-102.

97 عبد العال، فراس، أثر إعداد التقارير المالية في ظل التضخم المرتفع في القيمة الملائمة للتقارير المالية - دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2017، ص 28.

98 فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 146.

99 موسى، بهجة صالح، أثر التضخم على قرارات الاستثمار طويلة الأجل - دراسة حالة مجموعة من مصانع السكر، مدرسة العلوم الإدارية، قسم المحاسبة والإدارة المالية، جامعة الخرطوم، 2012، ص 25.

100 عبد العال، فراس، مرجع سبق ذكره، ص 29.

4- تعتبر هذه الطريقة تعديلاً لطريقة التكلفة التاريخية وليست خروجاً عنها فهي تشكل البديل الأقل ابتعاداً عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ولذلك فهي تمتاز بالموضوعية وإمكانية الاعتماد عليها.

5- المساهمة في حل مشكلة استبدال الأصول الثابتة بشكل كبير في ظروف التضخم النقدي.

عيوب نموذج التكلفة التاريخية المعدلة: ¹⁰¹

- 1- صعوبة اعتماد رقم قياسي مناسب لأغراض تعديل القوائم المالية، وأن هناك جدل حول موضوعية الرقم القياسي العام، وأن البنود التاريخية المعدلة على أساسه لا تعكس التكاليف التاريخية من جهة ولا التكلفة الاستبدالية أو القيمة الاقتصادية من جهة أخرى.
- 2- تفترض هذه الطريقة تساوي تأثير التضخم على جميع المنشآت وجميع الأصول، وهذا من الصعب حدوثه في الحياة العملية لأن تأثير المنشآت الاقتصادية بالتضخم النقدي مختلف بحسب كثافة الأصول الرأسمالية، وبالتالي فإن تعديل بيانات كل المنشآت الاقتصادية باستخدام رقم قياس عام واحد يمكن أن يشوه القياس المحاسبي.
- 3- تجاهل التغيرات الخاصة بالأسعار، والتي قد تختلف معدلاتها عن معدلات تغيرات المستوى العام للأسعار، ويرى البعض أن الأرقام القياسية الخاصة أفضل للإدارة والمستثمرين لأنها تراعي ظروف كل منشأة وطبيعتها على حدة.
- 4- إن مكاسب القوة الشرائية أو خسائرها للبنود النقدية غير محققة، وبالتالي فإن الاعتراف بها في قائمة الدخل يخالف مبدأ الحيطة والحذر.
- 5- إن تبويب البنود في القوائم المالية إلى بنود نقدية وبنود غير نقدية في محاسبة المستوى العام للأسعار مسألة تكتنفها بعض الصعوبات وعدم الدقة فيما يتعلق ببعض البنود.
- 6- يحافظ نموذج محاسبة المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية لرأس المال المبدئي ولكنه لا يحافظ على رأس المال بصورة طاقة إنتاجية.

¹⁰¹ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 146-147.

2-3-1 نموذج محاسبة القيمة الجارية

تمثل القيمة الجارية أحد بدائل القياس المحاسبي الذي قدمته المدرسة الراديكالية، حيث تعتبر خروجاً نهائياً عن التكلفة التاريخية إذ تستخدم الأسعار الخاصة، وليس المستوى العام للأسعار، كأساس للتقييم بهدف التخلص من أخطاء القياس المستند إلى التكلفة التاريخية عند قياس الدخل والمركز المالي، وخاصة أخطاء التوقيت التي تنجم عن وجود فترة زمنية بين زمن حدوث الوقائع الاقتصادية وزمن إجراء القياس.¹⁰²

إن استخدام القيمة الجارية في معالجة البيانات المحاسبية في فترات التضخم يعتبر حديثاً نسبياً، إذ بدأ استخدامها للمرة الأولى في بريطانيا خلال السبعينيات من القرن الماضي.¹⁰³

إن استخدام القيمة الجارية يقلل من أثر التضخم على البيانات المالية مقارنة بالتكلفة التاريخية، وذلك لأن محاسبة القيمة الجارية تعتمد على تقويم أصول المنشأة باستخدام قيم جارية في القياس المحاسبي مما يؤدي إلى المحافظة على رأس المال من الناحية الاقتصادية والنقدية، وتهدف محاسبة القيمة الجارية في جوهرها إلى الفصل بين:¹⁰⁴

- الربح أو الخسارة من العمليات: يمثل الفرق بين إيرادات الفترة والتكاليف الجارية لإنتاج هذه الإيرادات.
- مكاسب أو خسائر حيازة الأصول غير النقدية المحققة وغير المحققة، والتي تنتج من ارتفاع أو انخفاض أسعار السوق الخاصة بها.

ينجم التغير في المستوى الخاص للأسعار عن نوعين من التغيرات السعرية:¹⁰⁵

- التغير في المستوى العام للأسعار، أي التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، زيادة القوة الشرائية في حالة الانكماش والانخفاض في القوة الشرائية في حالة التضخم.
- التغير في المستوى النسبي للأسعار، أي التغير في سعر الأصول منسوباً إلى أسعار جميع الأصول الأخرى.

أي أن كلاً من التغيرات في المستوى العام للأسعار والتغيرات في المستوى النسبي للأسعار ينعكس فيما يسمى التغير في المستوى الخاص لأسعار السلع والخدمات.¹⁰⁶

❖ ظهرت عدة بدائل تدور جميعها في فلك القيمة الجارية، وهذه البدائل:¹⁰⁷

- 1- تحديد القيمة الجارية من خلال رسمة التدفقات النقدية المتوقعة من استخدام الأصل (نموذج القيمة الحالية).
- 2- تحديد القيمة الجارية من خلال أسعار الدخول الجارية (نموذج التكلفة الاستبدالية).
- 3- تحديد القيمة الجارية من خلال أسعار الخروج الجارية (نموذج صافي القيمة البيعية).

¹⁰² فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 173.

¹⁰³ عبد العال، فراس، مرجع سبق ذكره، ص 29.

¹⁰⁴ مطر، محمد، وآخرون، 2001، المحاسبة المتوسطة، دار حنين، الأردن، ص 53.

¹⁰⁵ وادي، مدحت فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 89-90.

¹⁰⁶ وادي، مدحت فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

¹⁰⁷ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 174.

1-2-3-1 نموذج القيمة الحالية أو طريقة الرسملة:

يقوم هذا النموذج على احتساب القيمة الاستعمالية للأصل¹⁰⁸ وذلك عن طريق رسملة التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من استخدام الأصل في الفترات المقبلة عن طريق استخدام قوانين القيمة الحالية.¹⁰⁹

ولحساب القيمة الحالية يشترط توافر المتغيرات الأربعة الآتية:¹¹⁰

- 1- التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة من خلال استخدام الأصل أو بيعه.
- 2- حصر توقيت الحصول على التدفقات النقدية المتوقعة.
- 3- التنبؤ بالعمر الإنتاجي المتبقي للأصل.
- 4- اختيار معدل خصم مناسب.

وتحتسب القيمة الحالية بتطبيق المعادلة الآتية:¹¹¹

$$I_t = (p_t - p_0) + R_t$$

حيث أن:

I_t : الدخل في نهاية الفترة.

R_t : صافي التدفقات النقدية المتوقعة في الفترة t .

p_0 : القيمة الحالية في بداية الفترة، وتحسب وفق المعادلة:

$$p_0 = \sum_{t=2}^n \frac{R_t}{(1+i)^{t-1}}$$

p_1 : القيمة الحالية في نهاية الفترة، وتحسب وفق المعادلة:

$$p_1 = \sum_{t=1}^n \frac{R_t}{(1+i)^t}$$

حيث:

i : معدل الخصم المناسب.

n : العمر الإنتاجي المتبقي للأصل.

¹⁰⁸ بدرة، عبد القادر، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية -دراسة تطبيقية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص 49.

¹⁰⁹ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 174.

¹¹⁰ وادي، مدحت فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

¹¹¹ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 174.

أي أن الدخل الاقتصادي المستند إلى القيم الرأسمالية للأصل يمثل فرق القيمتين الرأسمالية للاستثمار بين بداية الفترة ونهايتها مضافاً إليها التدفقات النقدية التي تم الحصول عليها خلال الفترة.¹¹²

يمتاز نموذج القيمة الحالية باتفاقه مع المفهوم الاقتصادي للأصل الثابت بأنه مجموعة من الخدمات المستقبلية، وأنه يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في مستوى الأسعار عند تحديد معدل الخصم الملائم لتحديد القيمة الحالية.¹¹³

ويؤخذ على نموذج القيمة الحالية أنه يعتمد على التنبؤات المستقبلية التي تتسم بعدم التأكد في بعض الأحيان نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وخاصة إذا امتدت هذه التنبؤات لفترة زمنية طويلة، وكذلك صعوبة تحديد معدل الخصم المناسب الذي يعكس صعوبة تحديد قيمة التدفقات النقدية لكل أصل على حدة في حال كانت هناك أصول لا تنتج إلا وهي مجتمعة، ويعاب عليه أيضاً قدرة المنشأة على التلاعب في أي من التقديرات المطلوبة لحساب التدفقات النقدية.¹¹⁴

1-2-3-2 نموذج التكلفة الاستبدالية:

تمثل محاسبة تكلفة الاستبدال المستندة إلى سعر الدخل الجاري، أحد البدائل الأساسية لتحديد القيمة الجارية.

ويقصد بالتكلفة الاستبدالية كمية النقد أو معادل النقد التي يجب دفعها الآن من أجل حيازة موارد قادرة على تقديم خدمات مستقبلية مساوية للخدمات المتوقعة الحصول عليها من الأصول الموجودة حالياً، وفي حال عدم وجود أصل مماثل للأصل الموجود نتيجة للتقادم التكنولوجي يتم الأخذ بتكلفة الأصول التي لها الطاقة الإنتاجية ذاتها.¹¹⁵

إن هذا التعريف للتكلفة الاستبدالية آثار الجدول بين المحاسبين ليظهر للتكلفة الاستبدالية عدة مفاهيم هي:¹¹⁶

- تكلفة استبدال الأصول المستخدمة: ويقصد بها المبلغ المطلوب من أجل الحصول على أصل مماثل من سوق الأصول المستعملة، إلا أن هذا المفهوم غير عملي نظراً لعدم وجود سوق منتظمة لأسعار الأصول المستعملة.
- تكلفة إعادة إنتاج الأصول المماثلة: ويقصد بها المبلغ المطلوب من أجل إنتاج أصل مماثل للأصل الموجود.
- تكلفة الأصول الجديدة: هي تكلفة استبدال القدرة الإنتاجية للأصول بطاقة إنتاجية مماثلة، سواء تم ذلك عن طريق الشراء أم الإنتاج، ودون مراعاة للأصول الموجودة فعلياً.

¹¹² فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 175.

¹¹³ عبد العال، فراس، مرجع سبق ذكره، ص 31.

¹¹⁴ عبد العال، فراس، مرجع سبق ذكره، ص 31.

¹¹⁵ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 188.

¹¹⁶ عبد العال، فراس، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

وعليه فإن التكلفة الاستبدالية تمثل التكلفة التقديرية لامتلاك أو إعادة انتاج أصل مشابه له بعد استبعاد عنصرى الاهتلاك والتقدم، ويمكن الحصول على قيمة تكلفة الاستبدال الجارية باستخدام الأرقام القياسية الخاصة مع التكلفة التاريخية أو القيمة الدفترية للأصول.¹¹⁷

يعرف الدخل وفق لنموذج التكلفة التاريخية بأنه الفرق بين قيمة المشروع في نهاية الفترة مقارنة ببداية الفترة.¹¹⁸

وفقاً لنموذج التكلفة الاستبدالية فإن مكاسب وخسائر الحيازة ينبغي أن تظهر في قائمة الدخل الاستبدالي، ويتكون دخل تكلفة الاستبدال من عنصرين:¹¹⁹

- الدخل التشغيلي الجاري (الربح التشغيلي الاستبدالي): ينتج عن الأنشطة التشغيلية "الإنتاجية"، ويتم حسابه بمقابلة الإيرادات الجارية بالتكاليف الجارية المستنفذة في إنجار تلك الأنشطة.
- مكاسب وخسائر حيازة البنود غير النقدية: ينتج عن تقييم الأصول والالتزامات حسب مدخل أسعار الدخول الجاري، وتقسم بدورها إلى:

3- مكاسب وخسائر الحيازة المحققة: وهي مكاسب وخسائر الحيازة مقابل البنود المباعة أو الالتزامات المدفوعة.

4- مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة وهي مكاسب وخسائر الحيازة مقابل البنود التي ما زالت في حيازة الوحدة الاقتصادية أو الالتزامات المستحقة في نهاية الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن:¹²⁰

✓ **مجمل ربح التشغيل (الاستبدالي) + مكاسب الحيازة المحققة = مجمل ربح التشغيل (التاريخي)**

✓ **مجمل ربح التشغيل (التاريخي) + مكاسب الحيازة غير المحققة = دخل الاستبدال**

يمتاز نموذج التكلفة الاستبدالية بالمحافظة على رأس المال الاقتصادي، كما يضمن التخصيص الكفؤ لرأس المال، حيث يؤدي استخدام أسعار السوق في تقييم الأصول الثابتة إلى زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة، مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من إعداد تقديرات ذات دلالة لقيمة المنشأة، ويؤدي أيضاً إلى احتساب استهلاك يحقق إمكانية الاحلال الطبيعي للأصول وقياس تقديري حاري لخدمات الأصول.

¹¹⁷ الحكيم، مصطفى حامد، آدم، عبد السلام، الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودوره في الحد من الأزمة المالية – دراسة ميدانية على المصارف العملة بالسودان، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، ص121.

¹¹⁸ Palmer, A., 2012, FINANCIAL MANAGEMENT DEVELOPMENT, Financial Accounting Common Problem Areas, NO 146, REPLACEMENT COST ACCOUNTING, P. P1-6.

¹¹⁹ وادي، مدحت فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

¹²⁰ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 204.

ويؤخذ على نموذج التكلفة الاستبدالية عدم الموضوعية الكاملة، لتدخل عنصر التقدير الشخصي في التقييم، وتعقيد العمليات الحسابية اللازمة لتحديد التكلفة الجارية لها.¹²¹

3-2-3-1 نموذج صافي القيمة البيعية:

تمثل القيمة البيعية أحد مفاهيم القيمة الجارية، ويقصد بها المبلغ النقدي الذي يمكن الحصول عليه حالياً فيما إذا تم بيع الأصل أو المبلغ النقدي الذي يمكن دفعه حالياً فيما إذا تم إعادة تمويل الالتزام.¹²² يتم اللجوء إلى هذا النموذج عند توفر أسعار البيع، وفي حال عدم توفرها يمكن استخدام مؤشرات خاصة عن هذه الأسعار سواء من مصادر داخلية أو خارجية أو الاعتماد على تقديرات الخبراء الخارجيين أو تقديرات الإدارة من خلال لجان فنية متخصصة.¹²³ عند استخدام سعر الخروج الجاري (صافي القيمة البيعية) فإن القيمة التي تظهر في القوائم المالية هي القيمة البيعية الصافية المتوقعة، أي:¹²⁴

$$\text{صافي القيمة البيعية المتوقعة} = \text{سعر البيع المتوقع} - \text{المصاريف البيعية المتوقعة}$$

تعد هذه الطريقة نادرة الاستخدام في الأصول الثابتة لأنه يتم حيازتها بغرض الاستخدام، إلا أنها ملائمة بالنسبة لتقويم الأصول المتداولة كالمخزون السلعي والذي يتم الحصول عليه أساساً بهدف البيع.¹²⁵ وقد حصرت المعايير المحاسبة الدولية استخدام سعر الخروج الجاري بالأدوات المالية وأهملت استخدامه بالنسبة لباقي عناصر القوائم المالية.¹²⁶

ويتكون الدخل حسب نموذج صافي القيمة البيعية من نوعين:¹²⁷

- مكاسب محققة: ناجمة عن بيع الأصول خلال الفترة المحاسبية، وتنتج عن الفرق بين الإيرادات الفعلية لعملية البيع والإيرادات التي كانت متوقعة في بداية الفترة المحاسبية، محتسبة على أساس أسعار البيع.
- مكاسب غير محققة: تنجم عن تغيرات في القيمة القابلة للتحقق للأصول التي لاتزال تحتفظ بها الشركة وقت إعداد القوائم المالية.

¹²¹ عبد العال، فراس، مرجع سبق ذكره، ص 32.

¹²² فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 240-241.

¹²³ عبد العال، فراس، مرجع سبق ذكره، ص 32.

¹²⁴ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 241.

¹²⁵ عبد العال، فراس، مرجع سبق ذكره، ص 33.

¹²⁶ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 244.

¹²⁷ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 245.

يمتاز نموذج صافي القيمة البيعية: 128

- 1- يحقق منفعة مباشرة عند اتخاذ الإدارة القرار بشأن الاستمرار في استخدام الأصل أو بيعه وكذلك بالنسبة للمستثمرين بخصوص إبقاء استثماراتهم أو التخلي عنها بالبيع.
- 2- البيانات المالية وفق هذا النموذج تتمتع بخصائص نوعية يرغب مستخدموها في توافرها مثل الموثوقية والملائمة.
- 3- يبين قدرة الشركة على الاستمرار في سداد الالتزامات ويظهر مقدرة الربحية التي تحققت في الفترة الماضية، من خلال إظهار المركز المالي الحقيقي.
- 4- يعالج بشكل منطقي مشكلة تغير القوة الشرائية لوحدة النقد، فهو يعبر عن موجودات الشركة بوحدات نقدية متساوية القوة الشرائية.
- 5- عدم الحاجة إلى توزيع تكلفة الأصول الثابتة على العمر الإنتاجي المقدر لاحتساب قسط الاهتلاك، حيث أن أقساط الاهتلاك وفق هذا النموذج يحتسب من خلال الفرق بين سعر الخروج الجاري للأصل في بداية ونهاية الدورة المحاسبية.¹²⁹

يؤخذ على نموذج صافي القيمة البيعية: 130

- 1- ليس من السهولة تحديد أسعار البيع، لأن تحديدها يستوجب سوق نظامية فعالة تتحدد الأسعار فيها بناء على العرض والطلب.
- 2- تتوقف قيمة أقساط الاهتلاك على القيمة البيعة للأصل، وبالتالي أي خطأ في تحديدها سيؤدي إلى خطأ في احتساب أقساط الاهتلاك وبالتالي خطأ في احتساب صافي الدخل.
- 3- صعوبة تطبيق هذا البديل بالنسبة للأصول غير الملموسة، وخاصة شهرة المحل لعدم وجود أسواق لهذه الأصول.
- 4- اعتماده بشكل كبير على افتراض التصفية، وهذا يعد خروجاً عن الفروض المحاسبية وخاصة فرض الاستمرارية.
- 5- يعتبر هذا النموذج متحيزاً وغير موضوعي لكونه يأتي لمصلحة فئة المستثمرين وليس لمصلحة مستخدمي البيانات المحاسبية كافة.
- 6- يتجاهل هذا النموذج تغيرات القوة الشرائية للبنود النقدية (مكاسب وخسائر الاحتفاظ بالبنود النقدية).¹³¹

¹²⁸ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 276.

¹²⁹ وادي، مدحت فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

¹³⁰ فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 277.

¹³¹ وادي، مدحت فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

3-3-1 نموذج القيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة بحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها: المبلغ الذي تقبل به الأطراف المطلعة والراغبة في مبادلة أصل أو تسوية التزام في عمليات لا تشمل أطراف ذات علاقة مع بعضها.¹³²

أي أن القيمة العادلة التي ستظهر في القوائم ترتبط بإرادة أطراف (بائع ومشتري)، ليست أطراف ذات علاقة، ولديها القدرة للدخول إلى السوق وإجراء عمليات البيع والشراء، ولديها الرغبة بإجراء عملية البيع والشراء دون إجبار.¹³³

❖ أسباب التحول إلى القيمة العادلة:¹³⁴

- يرغب المستثمرون والمقرضون في وضع أهمية أكبر لخاصية الملائمة أكثر من الموثوقية وذلك من أجل اتخاذ قرارات سليمة وهذا ما توفره القيمة العادلة.
- ارتباطها بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني الذي يعطي الصورة الفعلية لأداء المؤسسة.
- تساعد في تحسين عملية التحليل المالي وذلك بإعطاء نسب تعكس الواقع الفعلي لأداء المؤسسة.

❖ أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة:¹³⁵

1- منهج التكلفة:

يشار إليه بتكلفة الاستبدال الحالية أي السعر الذي سيتم الحصول عليه للأصل من وجهة نظر البائع من المشاركين في السوق لاستملاك أو بناء أصل بديل، ويتم استخدام طريقة تكلفة الاستبدال الحالية لقياس القيمة العادلة للأصول الملموسة إلى جانب أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى.

2- منهج الدخل:

يعكس هذا المنهج قيمة التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع المشارك في السوق أن يحصل عليها من امتلاك التزام أو أداة حقوق ملكية.

3- منهج السوق:

يستخدم منهج السوق الأسعار المعلنة للالتزامات وأدوات حقوق الملكية المماثلة المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها التزامات، وتتعدد أساليب التقييم المتسقة مع منهج السوق، ويتم استخدام تلك المقاييس لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية.

¹³² فخر، نواف والمصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 284.
¹³³ سويد، بسمه، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية – القيمة العادلة) – دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 59.
¹³⁴ كاهية، سامية، أثر تعدد بدائل القياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المالية – دراسة لعينة من المحاسبين بولاية ورقلة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 10.
¹³⁵ عبد العال، فراس، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

يمتاز نموذج القيمة العادلة بأنه:¹³⁶

- تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادية، وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.
- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال العيني.
- تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.

يؤخذ على نموذج لقيمة العادلة بأنه:¹³⁷

- إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي.
- هناك كثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد قياسها على التكلفة التاريخية.
- إن الإيرادات تتحقق من استمرارية المنشأة عبر الزمن وليس من التقلبات السعرية قصيرة الأجل.¹³⁸

ويرى الباحث من خلال ما تم عرضه من نماذج متعددة لمعالجة التضخم بأنها جميعها خرجت عن التمسك بالتكلفة التاريخية، وأنه يصعب في بيئة الأعمال السورية تطبيق نموذج القيمة الاستبدالية والقيمة العادلة نظراً لعدم وجود سوق نظامية فعالة تتحدد من خلالها الأسعار بناء على العرض والطلب الفعليين، في حين أن نموذج المستوى العام للأسعار هو أكثر النماذج قرباً من واقع بيئة الأعمال السورية، كما أنه النموذج الذي أخذ به معيار المحاسبة الدولي 29 – التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، وهذا ما تم تناوله في المبحث التالي.

¹³⁶ كاهية، سامية، مرجع سبق ذكره، ص10.

¹³⁷ كاهية، سامية، مرجع سبق ذكره، ص10.

¹³⁸ سويد، بسمة، مرجع سبق ذكره، ص61.

المبحث الرابع: إجراءات إعادة عرض البيانات المالية وفق معيار المحاسبة الدولي 29.

ويتكون هذا المبحث من:

1-4-1 مؤشرات التضخم المرتفع وفقا لمعيار لمحاسبة الدولي 29

2-4-1 التعريفات الإجرائية

3-4-1 إجراءات تعديل البيانات المالية

1-3-4-1 اختيار واستخدام مؤشر عام للأسعار

2-3-4-1 تعديل البيانات المالية المعدة على نموذج التكلفة التاريخية

3-3-4-1 تعديل البيانات المالية المعدة على نموذج التكلفة الجارية

4-3-4-1 مكاسب أو خسائر صافي المركز النقدي

4-4-1 بنود أخرى تناولها معيار المحاسبة الدولي 29

5-4-1 الإجراءات العملية لإعادة عرض البيانات المالية وفق معيار المحاسبة الدولي 29

1-5-4-1 إجراءات إعادة عرض البنود الأساسية لقائمة المركز المالي.

2-5-4-1 إجراءات إعادة عرض البنود الأساسية لقائمة الدخل.

مقدمة:

إن التضخم الجامح يعيق البيانات المالية التي تم إعدادها بموجب نموذج التكلفة التاريخية من إنتاج معلومات مالية قابلة للفهم وقابلة للمقارنة.¹³⁹

ولذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام 1989، معيار المحاسبة الدولي 29 التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع، بهدف وضع معيار خاص للمنشآت التي تعد تقاريرها بعملة وظيفية لبلد ذو تضخم مرتفع.¹⁴⁰

يطالب هذا المعيار المعاد صياغته في عام 1994، المنشآت التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع أن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم. ويحدد المعيار شروط تطبيق ذلك سواء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على أساس التكلفة الجارية.¹⁴¹

حيث يجب تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الأساسية بما في ذلك البيانات المالية الموحدة لأي منشأة تقدم تقاريرها بعملة اقتصاد ذو معدل تضخم مرتفع، لأن التقرير عن نتائج العمليات والمراكز المالية في اقتصاد ذو معدل تضخم مرتفع بالعملة المحلية وبدون إعادة احتساب أمر غير مفيد، فالنقد يفقد قوته الشرائية بمعدل يجعل مقارنة مبالغ العمليات والأحداث الأخرى التي تجري في أوقات مختلفة أو حتى في نفس الفترة المحاسبية أمراً مضللاً.

1-4-1 مؤشرات التضخم المرتفع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 29

لم يحدد معيار المحاسبة الدولي 29، معدلاً مطلقاً لتعريف التضخم المرتفع، فتحديد متى يصبح إعادة إصدار البيانات المالية بموجب هذا المعيار أمراً ضرورياً مسألة خاضعة للاجتهاد الشخصي.

وقد وضع المعيار مؤشرات تدل على التضخم المرتفع، وهذه المؤشرات على سبيل المثال لا الحصر:¹⁴²

- يفضل عامة الناس الاحتفاظ بثرواتهم بأصول غير نقدية أو بعملة مستقرة نسبياً ويتم استثمار مبالغ العملة المحلية حالياً للحفاظ على القوة الشرائية لها.

¹³⁹ A. Karapınar – F. Zaif – R. Bayırlı, (2012), Impact of Inflation Accounting Application on Key Financial Ratios, Journal of Business Research – Türk, P44.

¹⁴⁰ Gücenme, Ü., & Poroy Arsoy, A. (2006). Changes in Financial Reporting in Turkey: Historical Development of Inflation Accounting from 1960 to 2005, P3.

¹⁴¹ الأسعد، آلاء مصطفى، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية: العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013، ص268.

¹⁴² إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29.

- لا تهتم عامة الناس بالمبالغ النقدية المحددة بالعملة المحلية بل بعملة أجنبية مستقرة نسبياً ويمكن أن تحدد الأسعار بتلك العملة.
- يتم تحديد المبيعات والمشتريات على الحساب بأسعار تأخذ في الحساب الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان حتى ولو كانت المدة قصيرة.
- يتم ربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر أسعار.
- معدل التضخم المتراكم لثلاثة سنوات يقارب أو يزيد على 100%.

يفضل أن تقوم كافة المنشآت التي تضع تقاريرها بنفس عملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع بتطبيق هذا المعيار اعتباراً من نفس التاريخ (تاريخ التقرير).

ومع هذا ينطبق هذا المعيار على البيانات المالية لأي منشأة من بداية فترة التقرير التي **تتعرف** فيها على وجود تضخم مرتفع في البلد الذي تستخدم عملته في تقاريرها.¹⁴³

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يسمح بتقديم المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار كمعلومات إضافية للقوائم المالية غير المعدلة. إضافة لذلك فإن تقديم البيانات المالية بصورة منفصلة قبل إعادة البيان أمر غير مرغوب به.

الأمر الذي يتنافى مع ما قدمه **W. Paton** ((ربما يكون من المعقول إعداد قوائم مساعدة في نهاية كل مدة محاسبية تظهر أثر التغير في مستوى الأسعار))¹⁴⁴.

ويرى الباحث أن تمسك **W. Paton** الوثيق بالتكلفة التاريخية جعله يعتبر القوائم المعدلة والتي تظهر أثر التغير في مستوى الأسعار، قوائم مساعدة وليست أساسية.

2-4-1 التعريفات الإجرائية:

- **الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار:** هو رقم نسبي يقيس العلاقة بين قيمة وحدة النقود في سنة القياس (المقارنة) وقيمتها في سنة الأساس. ويحدد عن طريق اختيار عينة من السلع والخدمات وتحديد كمية أو وزن نسبي وسعر كل مفردة في العينة وعليه يصبح الرقم القياسي العام هو حاصل القيمة الإجمالية للعينة المختارة من السلع والخدمات في فترة القياس إلى القيمة الإجمالية لها في فترة الأساس.¹⁴⁵

¹⁴³ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29.

¹⁴⁴ W. Paton، (Depreciation، Appreciation، and productive Capacity)، the journal Accountancy، p.4

كما ورد في كتاب المشكلات المحاسبية المعاصرة، منشورات جامعة دمشق، 2011.

¹⁴⁵ فخر، نواف، المصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص96.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تحديد الأرقام القياسية للأسعار من قبل جهات وصائية (عادة حكومية) مثل المكتب المركزي للإحصاء، وزارة الاقتصاد، غرف التجارة تقوم هذه الجهات باحتسابه ونشره وما على المنشأة إلا اعتماده والإفصاح عنه وبالتالي لا يتدخل المحاسب في آلية حسابه بل تكمن مهمته في اختيار الرقم القياسي الملائم للبند المراد تعديل قيمته.¹⁴⁶

- **البنود النقدية:** (الأصول والالتزامات النقدية) تعرّف بأنها بنود تتحدد قيمتها بعدد معين من وحدات النقد أو يعبر عنها بعدد محدد من الوحدات النقدية بغض النظر عن التغيرات السعرية العامة أو الخاصة.

وتشمل **الأصول النقدية:** النقدية في الصندوق والمصارف، المدينون، أوراق القبض، القروض للغير، السلف المقدمة للعاملين، الاستثمارات في السندات، المخزون المباع مقدماً بسعر محدد ولم يسلم بعد، والإيرادات المستحقة.

وتشمل **الالتزامات النقدية:** السندات والقروض طويلة الأجل، الدائنون وأوراق الدفع، السحب على المكشوف، توزيعات الأرباح، والمصروفات الإدارية والمالية المستحقة.

- **البنود غير النقدية:** (الأصول والالتزامات غير النقدية) تعرّف بأنها البنود التي لا يمكن التعبير عنها بعدد محدد من الوحدات النقدية أي أنها قيم تتغير بتغير الأسعار.

وتشمل **الأصول غير النقدية:** النقدية والودائع بعملات أجنبية، المدينين بعملات أجنبية، الاستثمارات في الأسهم كونه يتغير قيمتها السوقية، المخزون السلعي، الأصول الثابتة وغير الملموسة، والمصروفات المدفوعة مقدماً.

وتشمل **الالتزامات غير النقدية:** الإيرادات المحصلة مقدماً، القروض الدائنة بعملات أجنبية لأن سعر الصرف متغير ولا يمكن التعبير عنه مسبقاً بعدد من الوحدات الوطنية.¹⁴⁷

3-4-1 إجراءات تعديل البيانات المالية

يجب التعبير عن البيانات المالية للمنشأة التي تضع تقاريرها بعملة الاقتصاد ذو معدل التضخم المرتفع سواء كانت معدة على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية، بوحدة قياس جارية بتاريخ الميزانية العمومية.

يتم تعديل الأرقام المقابلة السابقة سواء كانت مبنية على التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية، بموجب مؤشر أسعار عام بحيث تعرض البيانات المالية المقارنة بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير.

146 حمدان، مأمون، وآخرون، محاسبة دولية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014.
147 فخر، نواف، المصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 103-104.

كذلك يجب التعبير عن المعلومات المفصح عنها الخاصة بفترات سابقة بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير.¹⁴⁸

1-3-4-1 اختيار واستخدام مؤشر عام للأسعار.

- يتطلب تعديل البيانات المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي 29، استخدام مؤشر عام للأسعار يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة. من المفضل أن تقوم كافة المنشآت التي تضع تقاريرها بعملة نفس الاقتصاد باستخدام نفس المؤشر.
- قد لا يتوفر مؤشر أسعار عام للفترات التي يتطلب هذا المعيار تعديل قيم الممتلكات والمصانع والمعدات، في مثل هذه الحالات النادرة قد يكون من الضروري، على سبيل المثال، استخدام تقدير على أساس التغيرات في معدلات أسعار الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية المستقرة نسبياً.¹⁴⁹
- قد لا تتوفر سجلات تفصيلية لتواريخ تملك بنود الممتلكات والمصانع والمعدات أو يصعب تقديرها. في مثل هذه الحالات النادرة قد يكون ضرورياً استخدام **تقديرات مستقلة** من جانب أصحاب الخبرة في الفترة الأولى لتطبيق هذا المعيار.¹⁵⁰
- تظهر بعض البنود غير النقدية بمبالغ جارية بتواريخ غير تواريخ الحيازة أو تواريخ الميزانية العمومية، على سبيل المثال، الممتلكات والمصانع والمعدات التي تم إعادة تقييمها بتاريخ سابق. في مثل هذه الحالات يتم تعديل القيم المسجلة من **تاريخ إعادة التقييم**.¹⁵¹
- يتم تخفيض قيمة البند غير النقدي والمعدل بموجب المعايير المحاسبية المناسبة عندما يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد من الاستخدام المستقبلي للبند (بما في ذلك البيع أو الاستبعاد بشكل آخر). وبالتالي، فإنه في مثل هذه الحالات يجرى تخفيض القيم المعدلة للممتلكات والمصانع والمعدات والشهرة، وحقوق الاختراع والعلامات التجارية إلى القيمة القابلة للاسترداد، وتخفيض القيم المعدلة للمخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق، وتخفيض القيمة المعدلة للاستثمارات الجارية إلى القيمة السوقية.¹⁵²

¹⁴⁸ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص1526، الفقرة 34 من المعيار.

¹⁴⁹ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص1524، الفقرة 17 من المعيار.

¹⁵⁰ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص1524، الفقرة 16 من المعيار.

¹⁵¹ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص1524، الفقرة 18 من المعيار.

¹⁵² إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص1524، الفقرة 19 من المعيار.

- قد تضع المنشأة المُستثمر بها، والتي تجري المحاسبة عن الاستثمار بها بطريقة حقوق الملكية تقاريرها باستخدام عملة اقتصاد ذو تضخم مرتفع وعليه يجب تعديل الميزانية العمومية وقائمة الدخل لمثل هذه المنشأة بموجب هذا المعيار من أجل احتساب نصيب المستثمر في صافي أصولها ونتائج أعمالها، وإذا كانت البيانات المالية للمنشأة المستثمر بها معبر عنها بعملة أجنبية فيتم ترجمتها بمعدلات الإقفال.¹⁵³
- قد تمتلك المنشأة أصولاً بموجب ترتيبات تسمح لها بتأجيل الدفع دون أن تتكبد أعباء ظاهرة للفائدة. حيثما لا يكون عملياً افتراض مبلغ للفائدة. فإن مثل هذه الأصول يتم تعديلها من تاريخ الدفع وليس من تاريخ الشراء.¹⁵⁴

2-3-4-1 تعديل البيانات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية

1- الميزانية العمومية

يتم تعديل مبالغ الميزانية العمومية غير المعبر عنها بموجب وحدة قياس جارية بتاريخ الميزانية باستخدام مؤشر أسعار عام.

لا يتم تعديل البنود النقدية لأنها أصلاً معبر عنها بوحدة نقدية جارية بتاريخ الميزانية العمومية، فالبنود النقدية أموال محتفظ بها أو بنود سيتم استلامها أو دفعها نقداً.

الأصول والمطالب المرتبطة بموجب اتفاقية بالتغيرات في الأسعار، مثال السندات أو القروض المرتبطة بمؤشر، تعدل بموجب الاتفاقية من أجل تأكيد المبلغ القائم بتاريخ الميزانية العمومية، وتظهر هذه البنود بهذه المبالغ المعدلة في الميزانية العمومية المعدلة.¹⁵⁵

تعتبر كافة الأصول والالتزامات الأخرى غير نقدية.

مع ملاحظة أن بعض البنود غير النقدية تكون مسجلة بمبالغ جارية بتاريخ الميزانية العمومية مثل صافي القيمة المتحققة أو القيمة السوقية لذلك لا يتم تعديلها، أما كافة الأصول والالتزامات غير النقدية الأخرى فيتم تعديلها. ويتم التعديل كما يلي:¹⁵⁶

$\text{القيمة المعدلة للبند} = \text{المبلغ التاريخي (المراد تعديله)} \times \text{معامل التعديل}$
--

¹⁵³ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص1524، الفقرة 20 من المعيار.

¹⁵⁴ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص1524، الفقرة 22 من المعيار.

¹⁵⁵ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص1521، الفقرة 13 من المعيار.

¹⁵⁶ فخر، نواف، المصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، صص 102-103.

$$\text{معامل التعديل} = \frac{\text{الرقم القياسي العام في تاريخ التقرير}}{\text{الرقم القياسي العام بتاريخ نشأة البند}}$$

$$\text{قيمة البند المعدل} = \text{قيمة البند المعدل سابقاً} \times \frac{\text{الرقم القياسي في تاريخ إعادة التعديل}}{\text{الرقم القياسي السابق}}$$

ملاحظات:

- ترحل غالبية البنود غير النقدية بالتكلفة أو بالتكلفة ناقصاً للاهلاك، وبالتالي فإنه قد يتم التعبير عنها بمبالغ جارية بتاريخ تملكها. تتحدد التكلفة أو التكلفة ناقصاً للاهلاك المعدلة لكل بند بواسطة تطبيق التغير في المؤشر العام للأسعار على التكلفة التاريخية ومجمع الاهلاك من تاريخ التملك إلى تاريخ الميزانية العمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك طريقتان لتعديل الأصول الثابتة ومخصصات الاهلاك ومصاريف الاهلاك السنوي وهما: ¹⁵⁷

(1) تعديل تكلفة الأصل التاريخية، ورصيد مخصص الاهلاك، ومن ثم احتساب قسط الاهلاك على أساس التكلفة المعدلة.

(2) يتم احتساب قسط الاهلاك على أساس التكلفة التاريخية من ثم يتم تعديل تكلفة الأصل ومخصص الاهلاك ومصروف الاهلاك باستخدام الرقم القياسي العام المناسب.

- يتم تعديل قيم الممتلكات والمصانع والمعدات والاستثمارات، ومخزون المواد الأولية والمخزون والشهرة، وحقوق الاختراع، والعلامات التجارية والأصول المشابهة من تاريخ شرائها.
- يتم تعديل قيم المخزون تحت الصنع والبضاعة تامة الصنع من التواريخ التي تم عندها تكبد تكاليف الشراء أو التحويل.
- في بداية فترة التطبيق الأولي لهذا المعيار يتم تعديل مكونات حقوق المالكين، وذلك باستخدام مؤشر عام للأسعار من تواريخ المساهمة بها أو نشوئها.

إن تعديل قيم مكونات حقوق المالكين يتم باستثناء تعديل قيم الأرباح المحتجزة وأي فائض إعادة تقييم، حيث يتم حذف أي فوائض إعادة تقييم نشأت في الفترات السابقة، كما يجري اشتقاق رقم الأرباح المحتجزة المعدلة كمتمم حسابي لكافة المبالغ الأخرى المعدلة في الميزانية العمومية.

أي: صافي الأصول المعدلة = حقوق أصحاب المشروع المعدلة

وبتخفيض رأس المال المدفوع المعدل وزيادات رأس المال المعدلة من حقوق أصحاب المشروع المعدلة (صافي الأصول المعدلة) نحصل على الأرباح المحتجزة المعدلة.

¹⁵⁷ فخر، نواف، المصري، تيسير، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص121.

- في نهاية الفترة الأولى وفي كل فترة لاحقة، يتم تعديل قيم كافة مكونات حقوق المالكين بتطبيق مؤشر عام للأسعار من بداية الفترة أو تاريخ المساهمة فيها، إذا كان هذا التاريخ لاحقاً. ويتم الإفصاح عن تحركات حقوق المالكين في الفترة بموجب المعيار المحاسبي الدولي الخامس، المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات المالية.

2- قائمة الدخل

يتطلب هذا المعيار التعبير عن كافة البنود في قائمة الدخل بوحدة القياس الجارية بتاريخ الميزانية العمومية. وعليه يتوجب تعديل قيم كافة المبالغ بتطبيق التغير في مؤشر الأسعار العام من تواريخ القيد الأولية لبنود الدخل والمصروفات في البيانات المالية.¹⁵⁸

1-4-3 تعديل البيانات المالية المعدة على أساس التكلفة الجارية

1- الميزانية العمومية

لا يتم إعادة البنود المعبر عنها بالتكلفة الجارية لأنها ظاهرة بوحدة القياس الجارية بتاريخ الميزانية العمومية، أما باقي البنود في الميزانية العمومية فيتم تعديلها.

2- قائمة الدخل

تظهر عادة قائمة الدخل المعدة على أساس التكلفة الجارية، قبل تعديلها، التكلفة الجارية بتاريخ حدوث العمليات أو الأحداث ذات العلاقة. فتكلفة المبيعات ومصاريف الاهتلاك تسجل بالتكلفة الجارية بتاريخ الاستخدام، والمبيعات والمصروفات الأخرى تسجل بقيمتها النقدية عند حدوثها. لذلك يجب تعديل قيم كافة المبالغ بوحدة القياس الجارية بتاريخ الميزانية العمومية بتطبيق مؤشر أسعار عام.¹⁵⁹

1-4-3 معالجة المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي.

البنود النقدية هي الأصول والالتزامات النقدية والتي تقاس بعدد محدد من وحدات النقد، ويترتب على حيازة الأصول النقدية في ظروف التضخم النقدي وارتفاع المستوى العام للأسعار تحقيق خسارة في القوة الشرائية، والسبب في ذلك هو أن القدر نفسه من عدد الوحدات النقدية يصبح عاجزاً عن شراء نفس الكمية والنوعية من السلع التي كان ذلك القدر من الوحدات النقدية يشتريها سابقاً.

¹⁵⁸ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص1523.

¹⁵⁹ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص1524.

لذلك يجب الاتجاه إلى تخفيض حجم الأصول النقدية في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار من أجل تجنب وقوع خسارة كبيرة في القوة الشرائية وهذا ينسجم مع قاعدة الحيطة والحذر المعمول بها في المحاسبة.

والعكس فإن حيازة الالتزامات النقدية ينجم عنها في ظروف التضخم النقدي تحقيق أرباح قوة شرائية بسبب أن المنشأة ستكون ملتزمة بتسديد عدد محدد من الوحدات النقدية ذات قوة شرائية أقل من التي كانت عند نشوء الالتزام.¹⁶⁰

والنتيجة في فترة التضخم:

➤ **تفقد** المنشأة قوة شرائية إذا كان لديها زيادة في الأصول النقدية عن الالتزامات النقدية إلى الحد الذي لا تكون فيه الأصول والالتزامات مربوطة مع مستوى الأسعار.

الأصول النقدية < الالتزامات النقدية ⇐ المنشأة تفقد قوة شرائية

➤ **وتكسب** المنشأة قوة شرائية عندما يكون لديها التزامات نقدية تزيد عن الأصول النقدية إلى الحد الذي لا تكون فيه الأصول والالتزامات مربوطة مع مستوى الأسعار.

الأصول النقدية > الالتزامات النقدية ⇐ المنشأة تكسب قوة شرائية

وعليه، في فترات التضخم يفضل الاحتفاظ بصافي مركز نقدي عند أدنى مستوى ممكن، حيث: **صافي المركز النقدي = الأصول النقدية – الالتزامات النقدية**

ويمكن القيام بذلك إما بتقليل الحسابات مستحقة القبض وتعظيم الحسابات مستحقة الدفع والاحتفاظ بالنقد المستثمر في الفوائد أو الاستثمارات ذات الأرباح، أو شراء المخزونات أو الأصول الثابتة أو الاستحواذ.¹⁶¹

ويمكن تقدير المكسب أو الخسارة بتطبيق التغير في مؤشر الأسعار العام على المتوسط المرجح للفرق بين الأصول النقدية والالتزامات النقدية خلال الفترة. وبحسب معيار المحاسبة الدولي /29/، يجب ادراج المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي في **صافي الدخل والإفصاح عنها بشكل منفصل**.¹⁶²

4-4-1 بنود أخرى تناولها معيار المحاسبة الدولي /29/

➤ **الضرائب:** إن إعادة عرض القوائم المالية بموجب هذا المعيار قد تؤدي إلى نشوء فروقات بين الدخل الضريبي والدخل المحاسبي. وتتم المحاسبة عن هذه الفروق بموجب المعيار المحاسبي الدولي 12، المحاسبة عن ضرائب الدخل.

¹⁶⁰ فخر، نواف، المصري، تيسير، وآخرون، المشكلات المحاسبية المعاصرة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011.

¹⁶¹ Ilter, C., Exploring the Effects of Inflation on Financial Statements through Ratio Analysis, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 13; July 2012, P160.

¹⁶² إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص1524.

➤ **قائمة التدفق النقدي:** يتطلب هذا المعيار إظهار كافة بنود قائمة التدفق النقدي بوحدة القياس الجارية بتاريخ الميزانية العمومية.¹⁶³

➤ **الأرقام المقابلة (المقارنة):** يتم إعادة عرض الأرقام المقابلة السابقة سواء كانت مبنية على التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية، بموجب مؤشر أسعار عام بحيث تعرض البيانات المالية المقارنة بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير. كذلك يجب التعبير عن المعلومات المفصّل عنها الخاصة بفترات سابقة بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير.¹⁶⁴

➤ **البيانات المالية الموحدة:** قد يكون للمنشأة الأم التي تضع تقاريرها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم منشآت تابعة تضع تقاريرها بعملات اقتصاديات مرتفعة التضخم كذلك. يجب تعديل قيم البيانات المالية لمثل هذه المنشآت **التابعة** بتطبيق مؤشر أسعار عام للبلد الذي تضع تقاريرها بعملته قبل أن يجرى شمولها في البيانات المالية الموحدة التي تصدرها المنشأة الأم، وعندما تكون المنشأة التابعة منشأة أجنبية فإنه يجرى **ترجمة** بياناتها المالية المعدلة بمعدلات الإقفال. أما البيانات المالية للمنشآت التابعة التي لا تضع تقاريرها بعملات الاقتصاديات مرتفعة التضخم فيتم التعامل معها بموجب المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون، المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.¹⁶⁵

➤ **الإفصاح:** يجب القيام بالإفصاحات الآتية:

- عن حقيقة أن البيانات المالية والأرقام المقابلة للفترات السابقة قد تم تعديلها للتغيرات في القوة الشرائية العامة لعملة التقرير، وكنتيجة لذلك يتم التعبير عنها بوحدة القياس الجارية بتاريخ الميزانية العمومية.
- ما إذا كانت البيانات المالية معدة وفق نموذج التكلفة التاريخية الجارية.
- هوية ومستوى مؤشر الأسعار بتاريخ الميزانية العمومية والتحرك في هذا المؤشر خلال الفترة الجارية وفترة التقرير السابق.

إن الإفصاحات المطلوبة في هذا المعيار هي لتوضيح أساس التعامل مع آثار التضخم في البيانات المالية. ويقصد منها كذلك، توفير معلومات أخرى ضرورية لفهم هذا الأساس والمبالغ الناتجة.¹⁶⁶

¹⁶³ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص 1524.

¹⁶⁴ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص 1524.

¹⁶⁵ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص 1524.

¹⁶⁶ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص 1525.

➤ **انتهاء أوضاع التضخم الاقتصادي المرتفع:** عندما يتوقف الاقتصاد عن كونه مرتفع التضخم وتتوقف المنشأة عن إعداد وعرض البيانات المالية المعدة بموجب هذا المعيار، فإنها يجب أن تعالج المبالغ المعبر عنها بوحدة القياس الجارية بتاريخ فترة التقرير السابق كأساس للقيم المسجلة في قوائمها المالية اللاحقة.¹⁶⁷

5-4-1 الإجراءات العملية لإعادة عرض البيانات المالية وفق معيار المحاسبة الدولي 29

إن مجموعة الإجراءات الآتية تمثل إجراءات عامة بالاستناد إلى معيار المحاسبة الدولي 29 خاصة وبقيّة معايير المحاسبة الدولية عموماً بحيث تكون هذه الإجراءات بمثابة دليل تطبيق يساعد على إعادة عرض البيانات المالية لأي منشأة تعرض بياناتها المالية بعملة اقتصاد مرتفع التضخم بحيث تتوافق مع معيار المحاسبة الدولي 29.

1-5-4-1 إجراءات إعادة عرض البنود الأساسية لقائمة المركز المالي:

1- الممتلكات والآلات والمعدات:

- الحصول على قائمة بالتكلفة التاريخية للممتلكات والآلات والمعدات وتاريخ اقتنائها. يجب أن تكون إعادة العرض بناءً على تكلفة الشراء للأصل وليس على تاريخ إعادة تصنيف الأصل من الأصول تحت التنفيذ (بحسب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS5).¹⁶⁸
- استبعاد أي إعادة تقييم في حال وجدت، للممتلكات والآلات والمعدات أو أصول تحت التنفيذ مع مجمع الاهتلاك الخاص بها والذي لا يتوافق مع معيار المحاسبة الدولي IAS16 من البيانات المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية.¹⁶⁹
- إعادة تقييم تكلفة الاقتناء الأصلية من اقتناء كل أصل وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية باستخدام المؤشر العام للأسعار.
- احتساب مصروف اهتلاك الفترة بالاستناد إلى القيمة المعاد عرضها للأصل. الرصيد الافتتاحي لمجمع الاهتلاك أيضاً بالاستناد إلى القيمة المعاد عرضها للممتلكات والآلات والمعدات مع مجمع الاهتلاك الخاص به.
- الاستعاضة بالتكلفة التاريخية لمصروف الاهتلاك الوارد ضمن مصاريف إدارية عامة، تكلفة البضاعة المباعة، وأرصدة المخزون بمصروف الاهتلاك المحتسب بناءً على القيمة المعاد احتسابها من الممتلكات والآلات والمعدات.
- الحصول على التكلفة التاريخية وتاريخ اقتناء الأصول تحت التنفيذ وإعادة عرض هذه البيانات بالاستناد إلى مؤشرات الأسعار بتاريخ كل عملية. عندما يتم تحويل الأصول تحت التنفيذ بتاريخ محدد إلى بنود الممتلكات والآلات والمعدات، يجب تحويل تسويات التضخم ذات العلاقة إلى الأصل

¹⁶⁷ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29، ص 1525.

¹⁶⁸ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5.

¹⁶⁹ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 16.

- إذا قامت المنشأة برسمة الفوائد بحسب معيار المحاسبة الدولي IAS23 يجب الاعتراف بالجزء المعاد رسمته من مصاريف الاقتراض الذي يعوض ارتفاع التضخم الحاصل بذات الفترة التي تحققت فيها هذه المصاريف وتم إنفاقها.¹⁷⁰
- في حال تم إتباع نموذج إعادة التقييم وفق معيار المحاسبة الدولي IAS16 لقياس الأصول الثابتة، فإنه يتم إعادة عرض القيمة التاريخية للأصل بما يتفق مع ما سبق للوصول إلى قيمة (الربح / الخسارة) النقدية الصحيحة في بيان الدخل ثم يتم استبدال القيمة الدفترية بالقيمة المخمنة وتعامل الفروقات بالاستناد إلى الفقرات (39-42) من معيار المحاسبة الدولي IAS16.¹⁷¹
- يتم تقدير ما إذا كان أي مخصص انخفاض في القيمة ضرورياً بحسب معيار المحاسبة الدولي IAS36.¹⁷²

2- المخزون:

أ- المواد الأولية:

- تحديد التكلفة التاريخية وتاريخ شراء المواد الأولية. يمكن تقدير متوسط قيمة المواد باستخدام معدل دوران المخزون في حال عدم إمكانية الحصول على تفاصيل عمر المخزون.
- في حال استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) أو طريقة الوسطي المرجح (W.A)، يتم إعادة تقييم مخزون المواد الأولية على أساس عمر الأصناف المرتبطة باستخدام زيادة المؤشر العام للأسعار لفترة الشراء حتى تاريخ إعداد الميزانية.
- في حال استخدام المعدل السنوي، يتم إعادة تقييم المواد الأولية باستخدام زيادة المعدل السنوي وفق المؤشر العام للأسعار.

ب- البضاعة تحت التشغيل والبضاعة الجاهزة:

- الحصول على عمر البضاعة تحت التشغيل والبضاعة الجاهزة.
- خصم الاهتلاك المحتسب على أساس التكلفة التاريخية للممتلكات، الآلات والمعدات المتضمنة في احتساب تكلفة البضاعة تحت التشغيل والبضاعة الجاهزة، بما أنها ستستبدل بمصروف الاهتلاك المعاد تقييمه.
- في حال استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) أو طريقة الوسطي المرجح (W.A)، يتم إعادة تقييم البضاعة تحت التشغيل على أساس عمر عناصر التكلفة المركبة المتضمنة بالمخزون.
- في حال استخدام المعدل السنوي، يتم إعادة تقييم البضاعة تحت التشغيل والبضاعة الجاهزة باستخدام زيادة المعدل السنوي وفق المؤشر العام للأسعار.
- بعد أن يتم إعادة تقييم المخزون، تراجع الأرصدة المعاد تقييمها ليتم تحديد الحاجة إلى أي احتياطي للقيمة القابلة للتحقق للمخزون.¹⁷³

3- السلف المدفوعة والمشتريات:

- تحديد تفاصيل السلف المدفوعة.
- التأكد من تقاص السلف المدفوعة مقدماً مع الحسابات الدائنة ذات العلاقة التي تقابلها.

¹⁷⁰ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 23.

¹⁷¹ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 16.

¹⁷² إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 36.

¹⁷³ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 2.

4- المصاريف المدفوعة مقدماً:

- تحديد عمر المصاريف المدفوعة مقدماً.
- إعادة تقييم المصاريف المدفوعة مقدماً من تاريخ الدفعة ولغاية تاريخ الميزانية.

5- الاستثمارات:

- تحديد التكلفة التاريخية وتاريخ شراء الاستثمارات.
- إعادة تقييم رصيد الاستثمارات وذلك باستخدام المؤشر العام للأسعار من تاريخ الشراء ولغاية تاريخ الميزانية.
- يتم مقارنة رصيد الاستثمارات المعاد تقييمها مع القيمة السوقية، وإجراء التسويات اللازمة.

6- الأصول غير الملموسة.

- يتم إعادة تقييم الأصول غير الملموسة بما فيها شهرة المحل، كما هي بإعادة تقييم الممتلكات والآلات والمعدات.

7- الدفعات المقبوضة مقدماً:

- تحديد تفاصيل السلف المقبوضة مقدماً بشكل يظهر المبلغ الصافي بين السلفة المستلمة والحساب المدين المقابل لها.
- تحديد عمر الدفعات المقبوضة مقدماً.
- إعادة تقييم الدفعات المقبوضة مقدماً بحسب أعمارها وذلك بتطبيق المؤشر العام للأسعار من تاريخ الدفعة ولغاية تاريخ الميزانية.
- يجب تحويل الدفعات المقبوضة مقدماً والمعاد تقييمها إلى الإيرادات عند تأكيد عملية البيع.

8- الإيرادات المؤجلة:

- في بداية الفترة الأولى من تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS29، يجب إعادة تقييم جميع بنود الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية مستثنى منها الأرباح المحتجزة وذلك بتطبيق المؤشر العام للأسعار من تاريخ تحقق كل بند.
- يجب إلغاء أي فائض لإعادة التقييم ناتج عن الفترات السابقة. قيمة رصيد الأرباح المحتجزة المعاد عرضها هو المكمل الحسابي الناتج عن جميع بنود الميزانية الافتتاحية المعاد عرضها.

9- حقوق الملكية:

- في نهاية الفترة الأولى من تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS29 وفي الفترات اللاحقة، يتم إعادة عرض جميع البنود الأساسية لحقوق الملكية وذلك بتطبيق المؤشر العام للأسعار من تاريخ بداية الفترة أو من تاريخ وقوع الحدث في حال كان التاريخ لاحق لتاريخ بداية الفترة.¹⁷⁴
- يشكل هذا الأسلوب في إعادة العرض جزء من عملية حساب الربح أو الخسارة النقدية.
- يجب تصفية أي فائض إعادة التقييم إلزامي (غير ناتج عن معيار المحاسبة الدولي IAS16) مع الأصول المعاد تقييمها ذات العلاقة.¹⁷⁵

¹⁷⁴ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29.

¹⁷⁵ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 16.

- يتم إضافة الدخل الصافي للفترة بعد إعادة عرضه إلى الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة.
- لأغراض إعداد قائمة التغيير بحقوق الملكية، يجب أن يتم إعادة عرض الأرباح الموزعة خلال الفترة وذلك بتطبيق المؤشر العام للأسعار من تاريخ نشوء الحق للمساهم باستلام الأرباح ولغاية تاريخ الميزانية.

2-5-4-1 إجراءات إعادة عرض البنود الأساسية لقائمة الدخل:

يتم تعديل جميع بنود قائمة الدخل عن طريق تطبيق التغير بالمؤشر العام للأسعار من تاريخ الاعتراف بالمصروف في قائمة الدخل.

تقوم المنشآت عادة بإعادة عرض بنود قائمة الدخل على أساس متوسط شهري مع الأخذ بعين الاعتبار أن التضخم يزداد بمعدل مستقر نسبياً مع كل العمليات التي يفترض أنها تحدث بشكل متساوي خلال الفترة ذات العلاقة.

1- الإيرادات:

- يجب الحصول على التفاصيل الشهرية للإيرادات.
- إعادة عرض إيرادات كل فترة وذلك باستخدام المؤشر العام للأسعار المناسب لنهاية السنة.

2- تكلفة البضاعة المباعة:

- يجب الحصول على التفاصيل الشهرية للعناصر المتضمنة في تكلفة الإنتاج.
- إعادة تقييم جميع العناصر المتضمنة بتكلفة الإنتاج منذ بداية الاعتراف بالمصروف ولغاية نهاية العام.
- احتساب قيمة المواد الأولية المعاد عرضها والمستعملة في الإنتاج عن طريق المطابقة بين الأرصدة الافتتاحية والختامية للمواد الأولية المعاد عرضها.
- إعادة تقييم الرصيد التاريخي لبداية المدة ونهاية المدة للبضاعة الجاهزة وتحت التشغيل، كما هو موضح بالميزانية.
- إن قيمة تكلفة البضاعة المباعة المعاد تقييمها يحدد عن طريق إضافة الرصيد الافتتاحي المعاد تقييمه للبضاعة تحت التشغيل مطروحا منها الرصيد الختامي للمشتريات وتكلفة الإنتاج المعاد تقييمها من تاريخ استحقاق التكلفة.
- إن الرصيد الافتتاحي للبضاعة الجاهزة والبضاعة تحت التشغيل ينتج عن:

- إعادة عرض المبالغ بحسب القوة الشرائية كما في تاريخ المركز المالي السابق.
- رفع قيمة المبالغ الافتتاحية السابقة المعاد عرضها بحسب معامل التحويل عن كامل السنة.

3- الإهلاك والإطفاءات والمصاريف المدفوعة مقدماً والإيرادات المؤجلة:

- يتم احتسابها عن طريق القيمة المعاد عرضها للأصول والمطالب ذات العلاقة.

4- عناصر أخرى في قائمة الدخل:

- تحديد التفاصيل الشهرية لكل العناصر الأخرى في قائمة الدخل.
- إعادة عرض جميع العناصر باستخدام الزيادة في المؤشر العام للأسعار من الشهر أو الربع ذو العلاقة ولغاية نهاية العام.
- بالنسبة لبعض البنود غير النقدية المتضمنة في الرصيد الافتتاحي لقائمة المركز المالي والتي يتم الاعتراف بها لاحقاً في بيان الدخل (مثل المخزون، الأصول الثابتة المستبعدة)، يجب أن تأخذ عملية إعادة العرض بالاعتبار الفائض المجمع عندما تم الاعتراف بالأصل في قائمة المركز المالي.

5- ضريبة الدخل:

- تحديد تفاصيل احتساب الضريبة لكل شهر أو ربع مالي على أساس الدخل الخاضع للضريبة بشكل شهري أو ربعي.
- إعادة عرض مصروف الضريبة لكل شهر أو ربع مالي حسب القوة الشرائية بتاريخ إعداد البيانات المالية باستخدام المؤشر العام للأسعار من تاريخ الشهر أو الربع ذو العلاقة حتى تاريخ الميزانية.

خلاصة الفصل الأول

للتضخم آثار خطيرة على البيانات المالية. ولكونه عامل خارجي لا يمكن للإدارة السيطرة عليه، لذلك يجب على الإدارة مراقبة التضخم وحساب الآثار المحتملة له على البيانات المالية، وهذا ما يسمى بمحاسبة التضخم.

حيث تقوم محاسبة التضخم على مجموعة من المفاهيم لعل من أهمها مفهوم المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال.

إن أهمية معالجة الآثار التضخمية في البيانات المحاسبية المعدة وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية تنبع من الحاجة إلى تحسين مستوى المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة وتحسين دور هذه التقارير كأدوات لقياس ربحية المنشأة ومركزها المالي ومن ثم تحسين مستوى المنفعة المحققة منها وملائمتها لأغراض مستخدمي البيانات المالية المنشورة ومن ثم زيادة قابليتها للمقارنة.¹⁷⁶ إن معالجة أوجه القصور في المعلومات المحاسبية في ظل تغيرات المستوى العام للأسعار تتلخص في محاسبة التضخم.

ولذلك يعتبر استخدام البيانات المحاسبية المعدلة بالتضخم من قبل متخذي القرار هو الشاغل الأكبر، فوفقاً لما ورد في الخصائص النوعية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، "تكون المعلومات المالية مفيدة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في قرار مستخدمي هذه المعلومات، من خلال تحسين توقعاتهم حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو لتأكيد أو تصحيح التوقعات"، وهذا بدوره يقود لدراسة جودة التقارير المالية والخصائص النوعية المرتبطة بالمعلومات المحاسبية.

¹⁷⁶ حسين، كركاشه، رسالة ماجستير بعنوان: أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية – دراسة إحصائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص89.

الفصل الثاني:
جودة التقارير المالية
مفهومها وأهدافها ومداخل ونماذج
قياسها

الفصل الثاني: جودة التقارير المالية مفهومها وأهدافها ومداخل ونماذج قياسها

تعد التقارير المالية مخرجات لنظام المحاسبة، والهدف الرئيسي من إعدادها توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة بالتالي فإن المحاسبة ليست غاية في حد ذاتها وإنما تتبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن أن توفرها لأغراض اتخاذ القرارات، وتعد التقارير المالية إحدى وسائل الإبلاغ للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات وإيصال المعلومات إلى مستخدميها على اختلاف فئاتهم.¹⁷⁷

ولذلك يجب أن تساهم التقارير المالية في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تتعلق بنشاطات الكيانات الاقتصادية وتفيد في صنع القرار الاقتصادي، وتشكل المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية دوراً مهماً في تحقيق المصادقية لهذه التقارير المالية.¹⁷⁸

وقد أدى حدوث الانهيارات المالية للشركات خاصة في الدول المتقدمة إلى اهتزاز وتزعزع ثقة مستخدمي التقارير المالية التي تصدرها تلك الشركات. مما استدعى أهمية البحث عن كيفية ضبط وتحقيق جودة تلك التقارير المالية للوصول بها إلى درجة يمكن من خلالها إعادة الثقة والمصادقية في التقارير المالية خاصة لدى المستثمرين الذين لهم دور مهم في سوق المال من خلال قرارات الاستثمار.¹⁷⁹

تناول هذا الفصل المباحث الآتية:

1-2 المبحث الأول: جودة التقارير المالية، مفهومها وأهدافها.

2-2 المبحث الثاني: مداخل ونماذج قياس جودة التقارير المالية.

¹⁷⁷ البديري، حسين، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها – دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 1، 2017، ص375.

¹⁷⁸ السامرائي، محمد حامد مجيد، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص32.

¹⁷⁹ عبد الفتاح، سعيد، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية دراسة اختبارية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2013، ص61.

المبحث الأول: جودة التقارير المالية، مفهومها وأهدافها.

ويتكون هذا المبحث من:

- 1-1-2 مفهوم جودة التقارير المالية.**
- 2-1-2 تعريف جودة التقارير المالية.**
- 3-1-2 أهمية جودة التقارير المالية.**
- 4-1-2 أنواع جودة التقارير المالية.**
- 5-1-2 معايير جودة التقارير المالية.**
- 6-1-2 أبعاد جودة التقارير المالية.**
- 7-1-2 مداخل تقييم جودة التقارير المالية.**
- 8-1-2 المقومات اللازمة لتحقيق جودة التقارير المالية.**

1-1-2 مفهوم جودة التقارير المالية:

مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أُعد من أجله، أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل، ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله.¹⁸⁰

بينما يشير مفهوم جودة التقارير المالية (financial reporting quality (FRQ بحسب دراسة (Cohen et al. 2011) إلى درجة الدقة التي تجعل التقارير المالية ذات قدرة على نقل المعلومات إلى مستخدمي هذه التقارير (وخصوصاً المستثمرين في الأسهم) عن عمليات الشركة بالشكل الذي يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وللمساعدة في أغراض إتمام التعاقدات المختلفة. ويتفق هذا المفهوم مع ما ورد في قائمة المفاهيم رقم SFAC8 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والتي تنص على أن أحد أهداف التقارير المالية هو تزويد المستثمرين الحاليين والمحتملين بالمعلومات التي تساعد في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لغرض اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.¹⁸¹

وقد ظهرت ملامح التحول من الاهتمام بالمبادئ إلى التركيز على منفعة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين في عام 1966 من قبل جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) حيث أقرت أربع صفات لتقييم مدى جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية (الملاءمة، القابلية للتحقق، عدم التحيز، وقابلة للقياس).¹⁸²

2-1-2 تعريف جودة التقارير المالية:

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لجودة التقارير المالية، حيث تعددت وجهات نظر المنظمات المهنية والباحثين المختصين في تحديد وتعريف جودة التقارير المالية:

❖ فقد عرّفها الاتحاد الدولي للمحللين الماليين (FAF) على أنها الوضوح والشفافية وتوافر

المعلومات في التوقيت المناسب.¹⁸³

❖ في حين عرّفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها تعني مدى القدرة على

استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملاءمة المعلومات للهدف من الحصول عليها.¹⁸⁴

¹⁸⁰ فوزية، هلاي، خديجة، عمران، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة: مؤسسة الإسمنت بالحاسنة ووحدة الأكياس بعين الحجر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2016، ص19.

¹⁸¹ الصايغ، عماد سعد، عبد المجيد، حميدة، قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 3، العدد 1، 2015، ص5.

¹⁸² فوزية، هلاي، خديجة، عمران، مرجع سبق ذكره، ص21.

¹⁸³ حمادة، رشا، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص682.

¹⁸⁴ حمادة، رشا، مرجع سبق ذكره، ص682.

- ❖ في حين يرى الشيرازي أن الجودة هي مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية كي تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها.¹⁸⁵
- ❖ وقد عرفها Nashwa 2003 على أنها الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المنظمة، مما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات.¹⁸⁶
- ❖ وقد رأى آخرون (Verdi,2006:14) أنها الدقة في نقل المعلومات المتعلقة بعمليات المؤسسة والمتمثلة بالتدفقات النقدية المتوقعة من تلك العمليات ومدى استفادة المستثمرين من تلك المعلومات.¹⁸⁷
- ❖ ويتفق الباحث مع (حمادة 2014) في أن العامل المشترك الرئيس بين تلك المفاهيم هو قدرة المعلومات المفصح عنها في توجيه قرارات المستثمرين أي أن الجودة في التقارير المالية ترتبط بشكل رئيس بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمي تلك التقارير.¹⁸⁸

3-1-2 أهمية جودة التقارير المالية:

- من خلال الربط بين التعاريف السابقة لجودة التقارير المالية يمكن تلخيص أهمية جودة التقارير المالية بما يلي:¹⁸⁹
- (1) إن جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية ودقة وموثوقية المبالغ والقيم المفصح عنها عن أصول والتزامات الوحدة الاقتصادية تعكس أهمية القرارات المتخذة من قبل المستثمرين بصورة خاصة في تقييم المركز المالي لها.
 - (2) إن جودة القوائم المالية تعكس مدى إعدادها وفق المعايير المحاسبية المعتمدة بالرغم من وجود بعض القيم ذات الطبيعة التقديرية كالأصول غير الملموسة أو الالتزامات المحتملة، لكنها بالنتيجة توحى بالثقة لدى مستخدمي تلك المعلومات.
 - (3) إن جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي تصور النشاط الاقتصادي والإداري داخل الوحدة الاقتصادية كالأرباح المعلنة أو المتوقعة تساهم في دعم قيمة السهم وأدائه في الأسواق المالية.

¹⁸⁵ الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، "نظرية المحاسبة"، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الشامية، الكويت.

¹⁸⁶ Nashwa, G. 2003. Audit Committee: the solution to quality financial reporting, *The CPA Journal*, Dec., pp.6-9.

¹⁸⁷ Verdi, Rodrigo S. (2006) "Financial Reporting Quality and Investment Efficiency", Doctoral Dissertation, University of Pennsylvania.

¹⁸⁸ حمادة، رشا، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014، ص682.

¹⁸⁹ المسعودي، حيدر علي، الجبوري، علي خلف، تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة ذي قار، المجلد 11، العدد 3، أيلول 2016، ص ص122-123.

4) إن المحللين والمستثمرين يطمحون بالحصول على معلومات ذات جودة عالية لكي يبنوا على أساسها تحليل وتقييم الاتجاهات التي من الممكن أن تسلكها قراراتهم المتخذة لتحقيق الفوائد المتوقعة منها.

5) إن التقارير المالية عالية الجودة يمكن أن تحسن من كفاءة الاستثمار، وذلك من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهذا بدوره يؤدي إلى تقييم أفضل للفرص الاستثمارية، كما يؤدي أيضاً إلى تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة.¹⁹⁰

4-1-2 أنواع جودة التقارير المالية:

إن إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية يتطلب تحقيق الأنواع الآتية من الجودة¹⁹¹

1-4-1-2 جودة صياغة التقرير

توصيف بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان ويتطلب هذا توافر خاصية الوضوح.

2-4-1-2 جودة محتوى التقرير

أن تكون القيمة المفصح عنها في التقارير المالية صحيحة وخالية من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب هذا توافر ثلاث خصائص هي الشمول والاكتمال والدقة.

3-4-1-2 جودة عرض التقرير

سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة أو بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الاتساق أو الثبات والحياد والتوقيت والشفافية.

5-1-2 معايير جودة التقارير المالية:

إن إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية يستلزم تحقيق المعايير الآتية:

1-5-1-2 معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير

جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل

¹⁹⁰ صفا، محمد، دور المعلومات القطاعية في تحسين جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2016، ص97.

¹⁹¹ عثمان، قمر، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية -دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2016، ص41.

هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.¹⁹²

2-5-1-2 معايير مهنية: تتأثر جودة ونوعية المعلومات المالية بالممارسات المحاسبية المتبعة والتي يتم تحديدها من خلال اختيار معايير المحاسبة والتدقيق لضبط أداء العملية المحاسبية، وبالتالي فإن تلبية احتياجات معينة للمستخدمين يتطلب اختيار معايير محاسبية تؤدي هذا الغرض، مما يبرز مسؤولية الإدارة اتجاه الملاك للاطمئنان على استثماراتهم.¹⁹³

3-5-1-2 معايير رقابية: يعتبر عنصر الرقابة أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصادقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.¹⁹⁴

4-5-1-2 معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح في الشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار. هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية.¹⁹⁵

وعليه يتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمدقق الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة. ولذلك فإن مهنة المحاسبة والتدقيق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والتدقيق من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي

¹⁹² فوزية، هلاي، خديجة، عمران، مرجع سبق ذكره، ص21.

¹⁹³ البشير، زبيدي، يحيى، سعدي، بحث بعنوان: جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي – دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد2، العدد9، 2016، صص91-92.

¹⁹⁴ زريق، بويكر، تفعيل المراجعة الخارجية كأداة لتحسين جودة التقارير المالية – دراسة حالة من خلال الاستبيان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015، ص46.

¹⁹⁵ فوزية، هلاي، خديجة، عمران، مرجع سبق ذكره، ص21.

الأخرى تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق من خلال اصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الاشراف والرقابة.¹⁹⁶

6-1-2 أبعاد جودة التقارير المالية:¹⁹⁷

إن لجودة التقارير المالية أبعاد عديدة، والتي يتم التركيز عليها من خلال أهمية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية، والتي يمكن أن تؤثر في القرارات المتخذة من أصحاب المصالح بصورة كبيرة بسبب اعتماد تلك القرارات على ما يتم الإفصاح عنه من معلومات مالية وغير مالية في التقارير المالية، ويمكن القول إن أهم أبعاد جودة القوائم المالية تأتي من:

أ. تخفيض درجة التباين في المعلومات بين الإدارة والمالكين، وهذا يؤثر إيجاباً في كلفة رأس المال وتقلب أسعار الأوراق المالية، فجودة وشفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية تساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الصحيح، كما تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على حيوية الأسواق المالية.

ب. إن جودة المعلومات المالية المفصح عنها تؤثر في تعزيز حاكمية المعايير المحاسبية الدولية والقوانين ذات الصلة بحماية المستثمر والإفصاح عن المعلومات المالية.

ج. تطابق آراء المنظمين والمستثمرين في سعيهم لإعداد قوائم مالية ذات جودة عالية، بسبب تأثيرها المباشر على كفاءة القرارات المتخذة على أساس تلك المعلومات.

د. سعي الجهات الحكومية إلى تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية من الوحدات الاقتصادية والتركيز على تقليص الفجوة بين القوانين النافذة ومعايير المحاسبة المالية في دعم هذه السياسات بالرغم من الاختلافات في النظام القانوني.

7-1-2 مداخل تقييم جودة التقارير المالية:

تنقسم المداخل المستخدمة في تقييم جودة التقارير المالية إلى ثلاث مجموعات هي كما يلي:¹⁹⁸

1-7-1-2 مدخل احتياجات المستخدم

تركز هذه المجموعة على توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومقدار استفادتهم من المعلومات المالية التي تحتويها تلك القوائم، وينتمي لهذه المجموعة المدخلين التاليين:¹⁹⁹

¹⁹⁶ زريق، بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص47.
¹⁹⁷ المسعودي، حيدر علي، الجبوري، علي خلف، بحث بعنوان: تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة ذي قار، المجلد11، العدد3، أيلول 2016، ص 123.
¹⁹⁸ عثمان، قمر، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية -دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2016، ص42.

- أ- الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، حيث حدد FASB الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تصبح مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.
- ب- منهج لجنة جنكنز Jenkins Committee Approach، ويتفق هذا المدخل مع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلا أنه حدد بدقة احتياجات المستخدمين من المعلومات من خلال تحديد ستة مفاهيم هي:
- تحليل مستقل لكل قطاع من قطاعات الشركة والتي تتضمن فرص ومخاطر مختلفة.
 - فهم طبيعة مشروعات الشركة.
 - الحصول على رؤية مستقبلية لأعمال الشركة.
 - التعرف على رؤية الإدارة.
 - الإشارة إلى إمكانية الاعتماد على المعلومات المدرجة بالتقارير المالية للمشروع.
 - التعرف على المتغيرات الفورية الهامة المؤثرة على الشركة.

2-7-1-2 مدخل حماية المساهم أو المستثمر²⁰⁰

تركز هذه المجموعة على تنظيم التقارير والرقابة كما تهتم باحتياجات المستثمرين من المعلومات لاتخاذ قرارات الاستثمار. ويتم الحكم على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية من خلال مدى توفر معلومات واضحة وكاملة أي يهتم فقط بخاصية واحدة لجودة معلومات القوائم المالية وهي الإفصاح العادل والكامل للقوائم المالية. ومن ثم تهتم هذه المجموعة بالتأكد من توفير كافة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية في شكل أكثر شفافية.

3-7-1-2 مدخل ثقة الطرف الثالث في القوائم المالية²⁰¹

لا يعمل معدي التقارير المالية من أجل خدمة الإدارة فقط، ولكن يعمل من أجل خدمة طرف ثالث، فإذا ما وثق الطرف الثالث في القوائم المالية فيمكن الحكم عليها بأنها جيدة. وتوجد أربعة مداخل يمكن استخدامها لتقييم جودة نتائج الأعمال وبالتالي جودة التقارير المالية، ولتحقيق تلك الجودة يجب الاعتماد على مجموعة من المقومات، وتتمثل تلك المداخل فيما يلي:²⁰²

¹⁹⁹ عبد الفتاح، سعيد، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية دراسة اختبارية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2013، ص67.

²⁰⁰ عثمان، قمر، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية -دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2016، ص42.

²⁰¹ عثمان، قمر، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية -دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2016، ص42.

²⁰² عبد الفتاح، سعيد، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية دراسة اختبارية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2013، ص68.

- 1- صفات السلسلة الزمنية للأرباح، وهي القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.
- 2- العلاقات بين الدخل وأساس الاستحقاق والأساس النقدي، وتنخفض جودة نتائج الأعمال كلما تم الاعتماد على أساس الاستحقاق حيث يؤدي ذلك لعدم صلاحيتها لاتخاذ القرارات.
- 3- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) والإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ويتم تقييم جودة نتائج الأعمال على أساس توافر الخصائص الأساسية والفرعية الوجب توفرها في المعلومات المحاسبية.
- 4- حوافز وخبرة معدي القوائم المالية والمراجعين، وتنخفض جودة التقارير المالية كلما زادت درجة حكم وتقدير وتنبؤ معدي القوائم المالية عند تقرير عناصر التقارير المالية وأيضاً كلما ارتبطت الحوافز المقدمة لمعدي القوائم المالية بالأرباح والعكس صحيح.

8-1-2 المقومات اللازمة لتحقيق جودة التقارير المالية²⁰³

تتمثل المقومات اللازمة لتحقيق جودة التقارير المالية بالنقاط الآتية:

- 1- بناء مبادئ تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية.
- 2- تحسين التقارير المالية إلى ما وراء المتطلبات التنظيمية.
- 3- استخدام شبكات الاتصال الدولية لتحسين التقارير والتحليل المرتبط بالأداء.
- 4- الاهتمام ببث البعد الأخلاقي الذي يتضمن اعتناق روح الشفافية والاعتناع بمبدأ المساءلة والإصرار على سلامة وأمانة الأفراد.

²⁰³ عبد الفتاح، سعيد، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية دراسة اختبارية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2013، ص68.

المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ويتكون هذا المبحث من:

- 1-2-2 مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- 2-2-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية.
- 3-2-2 محددات استخدام الخصائص النوعية.

تركز الأطر المفاهيمية الخاصة بالإبلاغ المالي على توفير معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات رشيدة من قبل أصحاب المصالح وتعدّه هدفاً رئيسياً فيما يتعلق بتقديم التقارير المالية وكذلك تقديم معلومات عن كيفية سير الأعمال داخل الوحدة الاقتصادية من قبل الإدارة، ومن هذا المنطق ظهرت الحاجة إلى معايير إلزامية لتحديد طريقة عرض البيانات المالية لنشاطات الوحدة الاقتصادية وتقليل الاجتهاد الشخصي.²⁰⁴

- وبين الإطار العام لعرض البيانات المالية الأهداف الآتية لإعداد القوائم المالية:
- أ. إن الهدف من القوائم المالية توفير معلومات عن المركز المالي والنشاط الاقتصادي.
 - ب. إن القوائم المالية يجب أن تُعد بما يلبي الاحتياجات المشتركة لمعظم مستخدميها.
 - ج. تظهر القوائم المالية نتائج عمل الإدارة، مما يمكن مساءلتها من المساهمين على أساس النتائج.

وعليه تتحدد جودة القوائم المالية من وجهة نظر الأطر المفاهيمية الموضوعية من قبل الجهات المختصة (FASB & IASB) بمجموعة من الخصائص التي تجعل من المعلومات المحاسبية تتمتع بالجودة، وبذلك تساعد المستخدم في ترشيد قراراته، وتسمى هذه الخصائص بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.²⁰⁵

2-2-1 مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الخصائص والمميزات التي تجعل قيمة هذه المعلومات كبيرة من وجهة نظر مستخدميها، ويعتبر هذا المصطلح حديثاً نسبياً ويستخدم عموماً للتمييز بين المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي تساهم في اتخاذ القرارات بنجاح وبين المعلومات المحاسبية الأقل جودة، وعليه أصبح من الضروري على معدي التقارير المالية اختيار السياسات والبدائل المحاسبية المتاحة والتي ترفع من هذه القيمة، مما يعني أن يكون إعداد التقارير دائماً على علاقة وثيقة باتخاذ القرارات.²⁰⁶

إن التمسك في الخصائص النوعية للمعلومات يعتبر شرطاً أساسياً من أجل إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية، وتعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي السمات التي تجعل التقارير المالية أكثر فائدة للمستثمرين من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية.²⁰⁷

²⁰⁴ المسعودي، حيدر علي، الجبوري، علي خلف، بحث بعنوان: تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة ذي قار، المجلد 11، العدد 3، أيلول 2016، ص 118.

²⁰⁵ البديري، حسين، مرجع سبق ذكره، ص 369.

²⁰⁶ زيتون، سمير موسى، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، أطروحة دكتوراة فلسفية في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، 2013، ص 17.

²⁰⁷ السامرائي، محمد حامد مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

إن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، حيث يؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد التقارير المالية من جهة، وفي تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة، والتميز فيما يعد ضروري وما لا يعد كذلك من جهة أخرى، كما تعد جودة المعلومات المحاسبية معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.²⁰⁸

2-2-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

في آذار 2018، أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، تغييرات محدودة على الفصل 2 من الإطار المفاهيمي، الذي تناول فيه الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية لكي تكون مفيدة.

حيث تم تطوير النسخة الأولى من هذا الفصل بالاشتراك مع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وتم إصدارها في أيلول 2010 كفصل ثالث من الإطار المفاهيمي لعام 2010.²⁰⁹ وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية المعدل، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وقد ميز بدوره بين الخصائص النوعية الأساسية التي هي أكثر أهمية وبين الخصائص النوعية الداعمة التي هي أقل أهمية لكنها لا تزال مرغوباً بها للغاية، وفق التالي:²¹⁰

1-2-2-2 الخصائص الأساسية (Fundamental qualitative characteristics):

تعتبر المعلومات المالية ذات فائدة في اتخاذ القرارات إذا توافرت فيها الخاصيتين الأساسيتين التاليتين:

1- الملاءمة (Relevance):

تكون المعلومات المالية ملائمة، إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرار، الذي يتم اتخاذه من قبل مستخدمي هذه المعلومات، وتتحدد درجة الملائمة بدرجة وجود ارتباط منطقي بين المعلومات والقرار موضوع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغير في

²⁰⁸ يونس، حسان، 2018، بحث بعنوان: تحديات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في السوق السورية، جمعية المحاسبين القانونيين، الجمهورية العربية السورية، ص12.

²⁰⁹ BASIS FOR CONCLUSIONS ON THE CONCEPTUAL FRAMEWORK FOR FINANCIAL REPORTING, IFRS Foundation, March 2018, p 29.

²¹⁰ BASIS FOR CONCLUSIONS ON THE CONCEPTUAL FRAMEWORK FOR FINANCIAL REPORTING, IFRS Foundation, March 2018, p 30.

اتجاه القرار، عن طريق مساعدة مستخدمي التقارير المالية على تكوين توقعات عن النتائج التي ستترتب عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، أو تصحيح أو تأكيد توقعاتهم السابقة.²¹¹ وتكون المعلومات المالية ملائمة إذا توفرت فيها الخصائص الفرعية الآتية:

أ- **القدرة التنبؤية (predictive value):** تكون المعلومات المالية ذات قيمة تنبؤية إذا أمكن استخدامها كمدخل للعمليات التنبؤية التي يستخدمها مستخدمو المعلومات المالية، للتنبؤ بالنتائج المستقبلية وتشكيل توقعاتهم.²¹²

ب- **القيمة التأكيدية (confirmatory value):** المعلومات المالية لها قيمة تأكيدية إذا كانت تقدم تغذية راجعة تمكن المستخدمين من إثبات أو تصحيح توقعاتهم الماضية.

ت- **الأهمية النسبية (Materiality):** وتعد الأهمية النسبية جزءاً من الملاءمة وذلك لأن المعلومات غير المادية لا تؤثر على قرارات المستخدمين، وتعتبر المعلومات المالية ذات أهمية نسبية، إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمي التقارير المالية اعتماداً على تلك التقارير، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف،²¹³ وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تحديد الأهمية النسبية لأنها قضية خاصة بكل كيان على حدة، حيث يعتبر مفهوم الأهمية النسبية نقطة قطع أو عتبة لتمييز بين ما هو ذو أهمية مادية أو لا.²¹⁴

2- التمثيل الصادق (Faithful representation):

جاء مصطلح التمثيل الصادق ليحل محل مصطلح الموثوقية في أدبيات الفكر المحاسبي الحديث، ويعني التمثيل الصادق للمعلومات المالية وجود تطابق أو اتفاق بين المعلومات المالية والظاهرة الاقتصادية التي من المفترض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول²¹⁵، وهذا يعني أن تعكس التقارير المالية الوضع المالي للمنشأة بعدالة، إلا أن معظم البيانات المالية عرضة لبعض المخاطر كالتحيز أو بسبب وجود بعض الصعوبات الكامنة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها.²¹⁶

²¹¹ صفا، محمد، مرجع سبق ذكره، ص100.

²¹² The Conceptual Framework for Financial Reporting, IFRS Foundation, November 2011, QC8, P13.

²¹³ صفا، محمد، مرجع سبق ذكره، ص100.

²¹⁴ The Conceptual Framework for Financial Reporting, IFRS Foundation, November 2011, QC11, P13.

²¹⁵ The Conceptual Framework for Financial Reporting, IFRS Foundation, November 2011, QC12, P13.

²¹⁶ صفا، محمد، مرجع سبق ذكره، ص104.

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير مدقق الحسابات يُكسب المعلومات الواردة في التقارير المالية قيمة مضافة، من خلال توفير تأكيد معقول حول صدق تمثيل التقرير المالي عن الظواهر الاقتصادية المراد تمثيلها، حيث يعتبر أن التقرير غير المتحفظ (التقرير النظيف) يعتبر شرطاً ضرورياً لاعتبار المعلومات الواردة في التقرير المالي تمثل بصدق واقع المنشأة.²¹⁷

وتكون المعلومات المالية ذات تمثيل صادق إذا توفرت فيها الخصائص الفرعية الآتية:

أ- **الاكتمال (Completeness):** حتى يكون تمثيل الظواهر الاقتصادية كامل، يجب أن يتضمن كل المعلومات الضرورية لكي يفهم المستخدمون الظواهر الاقتصادية الممثلة في المعلومات، وذلك يوجب ذكر كل التوصيفات والتفسيرات الضرورية، على سبيل المثال: يجب أن يشتمل الوصف الكامل لمجموعة من الأصول، على الأقل، على وصف لطبيعة الأصول في المجموعة، وتصويراً عددياً لجميع الأصول في المجموعة، ووصفاً للصورة العددية يمثل (على سبيل المثال، التكلفة الأصلية، التكلفة المعدلة أو القيمة العادلة). بالنسبة لبعض البنود، قد يستلزم التصوير الكامل أيضاً لحقائق مهمة حول جودة وطبيعة العناصر والعوامل والظروف التي قد تؤثر على جودتها وطبيعتها، والعملية المستخدمة لتحديد التصوير العددي.²¹⁸

ب- **الحياد (neutrality):** أن يتم التعبير عن المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية بصورة محايدة غير متحيزة وبعيدة عن التحريف، وألا يتم إعدادها وفقاً لغايات محددة مسبقاً وذلك حتى تتعزز الثقة بها ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها. وهذا يعني أنه يجب عدم اختيار المعلومات بشكل ينتج عنه تفضيل أو محاباة لطرف معين من الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، وإنما يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية هو خدمة كافة الأطراف دون التحيز في توجيه هذه المعلومات لخدمة جهة معينة دون أخرى.²¹⁹

ت- **الخلو من الأخطاء (free from mistakes):** لا يعني الخلو من الأخطاء أن يكون تمثيل الظواهر الاقتصادية دقيق بشكل كامل، وإنما يعني أنه ليس هناك أخطاء في وصف الظاهرة الاقتصادية وفي العملية المستخدمة في إنتاج المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية، على سبيل المثال: إن تقدير أي بند في التقارير المالية يمكن أن يمثل بشكل خالي من الأخطاء، إذا كان هذا البند موصوف بشكل دقيق وواضح، وأن طبيعة ومحددات عملية التقدير قد تم توضيحها، ولم يكن هناك أخطاء في اختيار وتطبيق العملية الملائمة لمعالجة ذلك البند.

²¹⁷ رمضان، أحمد، أثر ممارسات المراجعة غير المنتظمة في جودة التقارير المالية -دراسة ميدانية تحليلية في سورية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015، ص61.

²¹⁸ The Conceptual Framework for Financial Reporting, IFRS Foundation, November 2011, QC13, P13.

²¹⁹ صفا، محمد، مرجع سبق ذكره، صص106-107.

2-2-2-2 الخصائص الداعمة (Enhancing qualitative characteristics):

أوضح الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية أن هذه الخصائص تزيد من فائدة المعلومات المالية الملائمة وذات التمثيل الصادق للأحداث والظواهر التي ينبغي أن تمثلها، أي أنه إذا كان هناك طريقتان لتصوير ظاهرة اقتصادية وتعتبر كلتا الطريقتان على حد سواء ملائمة وذات تمثيل صادق لهذه الظاهرة، عندها يتم اختيار الطريقة التي يمكن أن توفر خصائص داعمة أكثر لفائدتها، كما قد أوضح الإطار بأن المعلومات قد لا تمتلك كل الخصائص الداعمة ولكنها قد تبقى مفيدة لمستخدميها²²⁰، وفيما يلي عرض لهذه الخصائص الداعمة:

1- قابلية المقارنة (Comparability): إن استخدام المعلومات في إجراء المقارنات يشكل

أمراً هاماً وأساسياً للمستخدم، وذلك لعدم توفر مقاييس مطلقة لتقييم الأداء، ويسعى المستخدم من خلال توفر هذه الخاصية إلى إجراء المقارنات في المؤسسة الواحدة لسنوات متعددة أملاً في رصد التغيرات وتفسيرها، كما يسعى لإجراء المقارنات بين الوحدات والمؤسسات المختلفة في القطاع الواحد لتقييم أدائها والتعرف على مواضع الضعف والقوة فيها، وهو ما لا يمكن الحصول عليه في أحيان كثيرة دون إجراء مثل هذه المقارنات، وتتداخل هذه الخاصية بخاصية الثبات (الاتساق) حيث لا يمكن إجراء المقارنات قبل ضمان خاصية الثبات باستخدام السياسات المحاسبية ذاتها المستخدمة في السنوات السابقة.²²¹

2- قابلية التحقق (Verifiability): أي أنه إذا قام أشخاص مؤهلون ومستقلون بفحص البيانات

نفسها أو السجلات فإنهم يتوصلون إلى إجماع وليس بالضرورة اتفاق كامل حول قيم عناصر التقارير المالية، حيث يسمح ببعض الاختلاف في حدود معقولة، وذلك يعني أن المعلومات يجب أن تكون خالية من التحيز والأخطاء.²²²

3- التوقيت المناسب (Timeliness): أن تكون المعلومات بمتناول متخذي القرارات قبل أن

تفقد قدرتها في التأثير على القرار²²³، فالتوقيت غير الملائم للتقارير المالية المنشورة هو من أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه التقارير والتي تحد من إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض فعالية وجودة هذه التقارير عند عدم توفرها في التوقيت المناسب.

إن تقديم التقارير في الوقت المناسب، فإنه قد يكون من الضروري غالباً أن يتم تقديم التقارير المالية دون أن تكون كافة الأوجه لبعض العمليات المالية أو الأحداث معروفة، وهذا بدوره

²²⁰ صفا، محمد، مرجع سبق ذكره، ص108.

²²¹ يونس، حسان، 2018، مرجع سبق ذكره، ص14.

²²² صفا، محمد، مرجع سبق ذكره، ص 111.

²²³ يونس، حسان، 2018، مرجع سبق ذكره، ص14.

يضعف موثوقية هذه التقارير، وعلى العكس من ذلك فإذا ما تم تأخير تقديم التقارير المالية إلى أن يتم التعرف على كافة الأوجه للعمليات المالية والاحداث الأخرى فعندها تكون المعلومات المالية موثوقة ولكنها تكون غير ملائمة من لاتخاذ القرارات لعدم توفرها في التوقيت المناسب، وهذا بدوره يستدعي تحقيق التوازن بين الملائمة والموثوقية.²²⁴

4- قابلية الفهم (Understandability): لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها أو ثقافتهم من ناحية أخرى²²⁵، وتفترض خاصية قابلية الفهم، أن لدى مستخدمي المعلومات المالية مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات بقدر معقول من العناية.²²⁶

إن تصنيف المعلومات وتمييزها بحيث يدل ذلك على درجة تنظيم هذه المعلومات الواردة في التقرير السنوي وجودة عرضها، يزيد من قابلية فهم التقارير المالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم استخدام المدخل الوصفي لقياس جودة التقارير المالية من خلال أسلوب القياس الذي تم تطويره من قبل مركز Nijmegen للاقتصاد المعروف اختصاراً بـ (NiCE)، حيث وضع هذا المركز مقياساً شاملاً لجودة التقارير المالية على شكل مؤشرات لقياس الجودة مبنية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تبناها كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مثل الملائمة، التمثيل الصادق، قابلية الفهم، قابلية المقارنة، والتوقيت المناسب.²²⁷

²²⁴ صفاء، محمد، مرجع سبق ذكره، ص 112

²²⁵ يونس، حسان، 2018، مرجع سبق ذكره، ص 14.

²²⁶ صفاء، محمد، مرجع سبق ذكره، ص 115

²²⁷ Yurisandi, T., Puspitasari, E., Financial Reporting Quality - Before and After IFRS Adoption Using NiCE Qualitative Characteristics Measurement, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 211, November 2015, p 646.

3-2-2 محددات استخدام الخصائص النوعية.

- 1- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية أي الملاءمة والتمثيل الصادق، إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة، لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً أو تمثيلاً للواقع الفعلي.²²⁸
- 2- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية، كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.
- 3- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر وبالتالي اختبار مستوى الأهمية إن البند يعد مفيداً وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.
- 4- قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها، فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها.
- 5- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه، على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة لمعدي التقارير المالية. لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية، مهمة التوفيق بين الرغبات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

²²⁸ سوفيان، بوعوفة، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 33.

المبحث الثالث: مداخل ونماذج قياس جودة التقارير المالية

ويتكون هذا المبحث من:

1-3-2 مداخل قياس جودة التقارير المالية.

2-3-2 نماذج قياس جودة التقارير المالية.

1- نماذج قياس جودة التقارير المالية من خلال العلاقة بين التدفقات النقدية والاستحقاقات.

2- نماذج قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات.

3- نماذج قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة المحاسبة.

4- نماذج قياس جودة التقارير المالية من خلال متغيرات متعددة مستمدة من نشاط الوحدة الاقتصادية.

1-3-2 مداخل قياس جودة التقارير المالية.

على الرغم من أن كلا من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أكد على أهمية الجودة والنوعية العالية للتقارير المالية، لكن إحدى المشاكل الرئيسية الموجودة هي كيفية قياس هذه الجودة والنوعية، إذ إن إجراء تقييم تجريبي لجودة التقارير المالية يتضمن حتماً التفضيل بين عدد لا يحصى من المكونات، وبما أن مجموعات مستخدمي التقارير المالية سيكون لها تفضيلات متباينة فإن الجودة المدركة من قبلهم سوف تختلف وتتحرف تبعاً لهذه المكونات والتفضيلات، ونتيجة لذلك فإن قياس الجودة بشكل مباشر يمثل إشكالية كبيرة.²²⁹

نظراً لعدم وجود تعريف متفق عليه لجودة التقارير المالية، لذلك تنوعت مداخل قياس هذه الجودة. وقد كانت المداخل الأكثر شيوعاً هي قياس جودة التقارير المالية بالاعتماد على معلومات الأرباح ومكوناته المتمثلة في التدفقات النقدية وحسابات الاستحقاق.

إضافة إلى ذلك فقد قامت دراسات أخرى بقياس جودة التقارير المالية من خلال استطلاع رأي مستخدمي هذه التقارير المالية، أو من خلال دراسة بعض الاعتبارات ذات الصلة بالتقارير المالية مثل نوع تقرير التدقيق أو إعادة إصدار تقرير التدقيق.

لذلك يمكن تصنيف مداخل قياس جودة التقارير المالية إلى ثلاثة مداخل:²³⁰

1- مدخل جودة الربح: يستند المؤيدون لهذا المدخل على أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم أصحاب المصالح، ويتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة ومن أشهر نماذج هذا المدخل هو نموذج انحدار الأرباح لقياس استمرارية الأرباح ونموذج قياس القدرة التنبؤية للأرباح، ويعاب على هذه النماذج اعتمادها على بيانات سلاسل زمنية لفترة طويلة قد تصل إلى عشرين سنة فأكثر.

2- مدخل جودة المستحقات: يشير هذا المدخل إلى المدى الذي تفسر فيه المستحقات المحاسبية والتحقق من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي ومن أهم نماذج هذا المدخل هو نموذج جودة الاستحقاق والدخل المعدل الذي يعتبر أكثر النماذج دقة.

3- مدخل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر: يستند المؤيدون لهذا المدخل إلى أن عدم الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات (الأرباح أو الخسائر) في التوقيت المناسب، يضعف من جودة الربح ومن ثم يضعف من جودة المعلومات المحاسبية، ومن نماذج هذا المدخل نموذج البنود الاستثنائية ونموذج خاصية وقتية الربح.

²²⁹ رمضان، أحمد، مرجع سبق ذكره، ص54.

²³⁰ فوزية، هلال، خديجة، عمران، مرجع سبق ذكره، صص27-28.

2-3-2 نماذج قياس جودة التقارير المالية:

1. نماذج قياس جودة التقارير المالية من خلال العلاقة بين التدفقات النقدية والاستحقاقات:

يعد نموذجي (Barth et al. , 2001) و (Dechow & Dichev, 2002) طريقتين من أجل قياس جودة التقارير المالية (FRQ) financial reporting quality، وتركز هاتين الطريقتين على العلاقة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية، ويتم تفسير الانحراف الأكبر بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية كجودة تقارير مالية أقل (9 – 7: Cohen, 2006)، وهذين النموذجين كما يلي:

☒ نموذج (Barth et al. , 2001) ²³¹

يقوم هذا النموذج على الاعتبارات الآتية:

- لدى الشركات هدف لتعظيم قيمتها المتوقعة.

- تسمح الشركات في نهاية الفترة السابقة ($t-1$) بنشر تقرير الأرباح السنوي الذي تم تدقيقه.

- يتم استخدام بيانات الأرباح المتعلقة بالفترة السابقة ومكوناتها (التدفقات النقدية التشغيلية والاستحقاقات) من قبل الأطراف المختلفة، كالملاء والموردين والمنافسين الحاليين والمرتقبين، للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركات في الفترتين الحالية t والقادمة ($t+1$).

مما جعل النماذج التحليلية منها على سبيل المثال: Baiman , 2000 ; Admati & Pfleiderer , 1996 & Verrecchia تأخذ دقة المعلومات المفصح عنها كمقياس لجودتها. ويتم تفسير تلك الدقة من خلال تحقيق مستوى معين من القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار المرونة المسموح بها من خلال مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً. وبالتالي، كلما كانت الدقة أعلى، كلما ارتفعت جودة الأرباح المبلغ عنها، مما يمكن من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أدق. ²³²

ولقياس مستوى جودة التقارير المالية وفقاً لهذا النموذج، يتم التركيز على البواقي التي يتم الحصول عليها من انحدار التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية على مكونات أرباح الفترة السابقة من خلال استخدام المربعات الصغرى (الانحراف المعياري)، وذلك للمعادلة رقم (1). وقد تم تقسيم مكونات

²³¹ Barth et al., Accruals and the Prediction of Future Cash Flows, The Accounting Review, Vol. 76, No.1 (Jan., 2001), pp. 27-58.

²³² Cohen A (2003). Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences. Department of Accounting and Information Management, Northwestern University, NYU Working Paper No. 2451/27547, p9.

الأرباح بحسب الأدبيات السابقة (Fairfield et al. [1996], Barth et al. [2001], Cohen [2003]) إلى مكونين، تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية والاستحقاقات²³³.

$$CFO_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 CFO_{i,t} + \beta_2 \Delta ARI_{i,t} + \beta_3 \Delta INVI_{i,t} + \beta_4 \Delta API_{i,t} + \beta_5 DEPRI_{i,t} + \beta_6 OTHER_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1} \quad (1)$$

حيث أن:

$CFO_{i,t+1}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة $t+1$ (صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية مطروحاً منه المستحقات).

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t .

β_0 : ثابت الانحدار.

$\beta_1 - \beta_6$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

$\Delta ARI_{i,t}$: التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدية للشركة i في السنة t .

$\Delta INVI_{i,t}$: التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدية للشركة i في السنة t .

$\Delta API_{i,t}$: التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدية للشركة i في السنة t .

$DEPRI_{i,t}$: مصاريف الاهتلاك والإطفاءات للشركة i في السنة t .

$OTHER_{i,t}$: صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t ، وتحسب كما يلي:

$$EARN_{i,t} - (CFO_{i,t} + \Delta ARI_{i,t} + \Delta INVI_{i,t} - \Delta API_{i,t} - DEPRI_{i,t}) = OTHER_{i,t}$$

حيث أن EARN هو الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقعة.

$\varepsilon_{i,t+1}$: الخطأ العشوائي.

علماً أن جميع المتغيرات نسبت إلى إجمالي الأصول.²³⁴

تستعمل هذه المعادلة لقياس التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية بناءً على علاقتها مع متغيرات السنة الحالية كالتغير في مستحقات الوحدة الاقتصادية سواء المتعلقة بالمدينين أو الدائنين وما يمكن أن تعكسه التدفقات النقدية التشغيلية من نسب تحليلية وتأثير ذلك على الأرباح التي يمكن التنبؤ بها مستقبلاً،²³⁵

²³³ Zheng, X., A COMPARATIVE STUDY OF FINANCIAL REPORTING QUALITY, 6th International Scientific Conference, 2010, pp 286-293.

²³⁴ Barth et al., Accruals and the Prediction of Future Cash Flows, The Accounting Review, Vol. 76, No.1 (Jan., 2001), pp. 27-58.

²³⁵ المسعودي، حيدر علي، الجبوري، علي خلف، تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة ذي قار، المجلد 11، العدد 3، أيلول 2016، ص 125.

وهو ما تم استخدامه في قياس جودة التقارير المالية لعينة الدراسة وتم قياس التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (الانحراف المعياري). وللحصول على مقياس جودة التقارير المالية يتم التركيز على البواقي المتحصل عليها من الانحدار السابق للتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية على مكونات أرباح الفترة السابقة من المعادلة (1)، وهذا يوفر القيمة المتبقية لشركة معينة لكل سنة مالية. وتمثل القيمة المطلقة لهذه البواقي $|e_{i,t+1}|$ مقياس عملي لجودة التقارير المالية وفقاً لهذا النموذج.

وفقاً لـ Cohen (2003)، تشير البواقي المتحصل عليها إلى حجم التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية غير المرتبطة بالأرباح الموزعة الحالية²³⁶، وفي التحليل العملي يتم تفسير انخفاض القيمة المطلقة للبواقي بجودة تقارير مالية مرتفعة، والذي يقابله مستوى مرتفع من القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية.²³⁷

☒ نموذج (Dechow & Dichev , 2002)

يقوم هذا النموذج على اعتبار أن التخطيط الجيد في الماضي والحاضر والمستقبل للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يؤدي إلى زيادة جودة نتائج الأعمال، حيث تزود الاستحقاقات بمعلومات هامة عن التدفقات النقدية المستقبلية، وتعتبر جودة نتائج الأعمال عن درجة الاستقرار في العلاقة بين التدفقات النقدية والاستحقاقات، ويستند مقياس Dechow & Dichev , 2002 على فرضية أن الاستحقاقات يتم تحديدها من خلال التدفقات النقدية التشغيلية السابقة والحالية والمستقبلية. وفيما يلي نموذج²³⁸. Dechow & Dichev , 2002

$$\Delta WCI_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CFO_{i,t-1} + \beta_2 CFO_{i,t} + \beta_3 CFO_{i,t+1} + \epsilon_{i,t}$$

وقد تم تعديل النموذج الذي قدمه Dechow & Dichev , 2002 والوارد في المعادلة السابقة من قبل McNichols , 2002، والذي ناقش جودة الاستحقاقات والأرباح، حيث تم إضافة التغير في إيرادات المبيعات وإجمالي الأصول الثابتة لنموذج Dechow & Dichev , 2002 مما أسهم في

²³⁶ Othman, R., *Impact of Financial Reporting Quality on the Implied Cost of Equity Capital: Evidence from the Malaysian Listed Firms*, Asian Journal of Business and Accounting, 3(1), 2010, PP 1-25.

²³⁷ Cohen A (2003). *Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences*. Department of Accounting and Information Management, Northwestern University, NYU Working Paper No. 2451/27547, p 10.

²³⁸ Dechow P. and Dichev I., 2002, " The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors ", The Accounting Review, Vol 77, P40.

زيادة القوة التفسيرية للنموذج بشكل ملحوظ وتخفيض خطأ القياس، وبذلك أصبح نموذج (McNichols , 2002) كما يلي:²³⁹

$$\Delta WCI_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CFOI_{i,t-1} + \beta_2 CFOI_{i,t} + \beta_3 CFOI_{i,t+1} + \beta_4 \Delta REVI_{i,t} + \beta_5 PPEI_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (2)$$

حيث أن:

$\Delta WCI_{i,t}$: التغير في رأس المال العامل للشركة i في السنة t ، والذي يتم حسابه من خلال التغير في حسابات الذمم المدينة مضافاً إليه التغير في المخزون مطروحاً منه التغير في حسابات الذمم الدائنة مطروحاً منه التغير في الضرائب المستحقة مضافاً إليه التغير في صافي الأصول الأخرى.

β_0 : ثابت الانحدار.

$\beta_1 - \beta_5$: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

$CFOI_{i,t-1}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة السابقة $t-1$ (صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية مطروحاً منه المستحقات)

$CFOI_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t .

$CFOI_{i,t+1}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة المستقبلية $t+1$.

$\Delta REVI_{i,t}$: التغير في إيرادات المبيعات للشركة i بين السنة السابقة $t-1$ والسنة الحالية t .

$PPEI_{i,t}$: إجمالي الأصول الثابتة للشركة i في السنة t .

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

علماً أن جميع المتغيرات نسبت إلى إجمالي الأصول.²⁴⁰

وللحصول على مقياس جودة التقارير المالية يتم التركيز على البواقي المتحصل عليها من الانحدار السابق المتعلق بالاستحقاقات على التدفقات النقدية السابقة والحالية والمستقبلية بالإضافة إلى التغير في الإيرادات وإجمالي الأصول الثابتة (Dechow et al. , 2009: 174).

وفي التحليل العملي يتم تفسير ارتفاع القيمة المطلقة للبواقي إلى وجود مستوى كبير من الاستحقاقات التقديرية مما يؤدي إلى ضعف جودة التقارير المالية، في حين تشير القيم المنخفضة للبواقي إلى وجود استحقاقات تقديرية مرتفعة وبالتالي جودة تقارير مالية منخفضة.²⁴¹

²³⁹ Suganda. W., Syarif. F., Analisis Pengaruh Kualitas Akrua (Accruals Quality) Terhadap Sinkronitas Harga Saham (Stock Price Synchronicity): Studi Empiris pada Bursa Efek Indonesia, Simposium Nasional Akuntansi (SNA) XVIII, 2015, p11.

²⁴⁰ Verdi, Rodrigo S., Financial Reporting Quality and Investment Efficiency (September 9, 2006). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=930922> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.930922>

2. نماذج قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات Accruals quality

ينقسم صافي الدخل إلى تدفقات نقدية ومستحقات محاسبية، حيث يختلف أساس الاستحقاق عن الأساس النقدي في إثبات المصاريف والإيرادات، حيث يقوم أساس الاستحقاق على تحميل الفترة المحاسبية بما يخصها من نفقات وإيرادات بغض النظر ما إذا تم سدادها أو تحصيلها، ويترتب على تطبيق أساس الاستحقاق تحميل الفترة المحاسبية بالنفقات المتكبدة عند استخدامها والاعتراف بالإيرادات المحققة عند اكتسابها واستبعاد غير المحقق منها.

ويجب على المنشأة إعداد قوائمها المالية بموجب أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، حيث يؤدي تطبيق أساس الاستحقاق إلى تطبيق أهداف القوائم المالية الممثلة في تقديم معلومات حول المركز المالي للمنشأة، ونتائج أعمالها خلال فترة معينة.²⁴²

لاشك بأن انهيار شركات عالمية كبيرة مثل (Enron, WorldCom) وغيرها من الشركات العملاقة وما صاحبها من فضائح مالية والتي أدت إلى حالات إفلاس لهذه الشركات العملاقة دعت كل من الباحثين والمشرعين للبحث في أسباب هذه الانهيارات والتي تعود لعدة عوامل، كان من أهمها التلاعب بالبيانات المالية من خلال ممارسة الإدارة لتلك الشركات لبعض الإجراءات والسياسات المحاسبية المضللة واستغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية من أجل تجميل وضعها المالي وإظهاره على غير حقيقته وتحسين مركزها المالي من خلال استخدام **المستحقات** المحاسبية، الأمر الذي يخدم أهداف الإدارة على حساب أهداف الشركة.²⁴³

لذلك يجب دراسة المستحقات المحاسبية بمزيد من التفصيل لكونها تؤثر على جودة البيانات المالية.

❖ المستحقات الكلية TACC (Total Accruals):

تشمل المستحقات الكلية بالمفهوم الأوسع التغير في صافي الأصول مثل (التغير في الأصول المتداولة باستثناء النقد، التغير في الالتزامات المتداولة) بالإضافة إلى مصاريف الاهتلاك والتغير في المديونية قصيرة الأجل والجزء المستحق من الديون طويلة الأجل وفقاً لنموذج (Hoglund, 2010)، وتكمن أهمية هذه البنود في قدرة إدارة المنشأة على التلاعب بأرقام هذه الحسابات وتجييرها بما يتناسب ومصلحة الإدارة.²⁴⁴

²⁴¹ Akeju, J., Babatunde, A., CORPORATE GOVERNANCE AND FINANCIAL REPORTING QUALITY IN NIGERIA, *International Journal of Information Research and Review*, Vol. 04, Issue, 02, February, 2017, pp.3749-3753.

²⁴² إصدارات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، معيار المحاسبة الدولي IAS1، عرض البيانات المالية، الفقرة 25، 2015.
²⁴³ زيتون، سمير موسى، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، أطروحة دكتوراة فلسفية في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، 2013، ص37.
²⁴⁴ زيتون، سمير موسى، مصدر سبق ذكره، ص40.

وقد أشارت الدراسات السابقة إلى وجود مدخلين يتم استخدامهما لتقدير قيمة المستحقات الكلية، يسمى الأول بمدخل الميزانية والثاني يسمى مدخل التدفقات النقدية.²⁴⁵

1. مدخل الميزانية لتقدير قيمة المستحقات الكلية (Balance Sheet Approach):

اعتمدت عليه العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Dechow et al., 1995; Jones, 1991)، (Kotheri, et al., 2005) وتستخدم المعادلة الآتية لاحتساب المستحقات الكلية:

$$TACCI,t = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEP_{i,t}$$

حيث أن:

TACCI,t (Total Accruals): إجمالي المستحقات للشركة (i) خلال الفترة (t)

$\Delta CA_{i,t}$ (Change in Current Assets): التغير في الأصول المتداولة باستثناء النقد للشركة (i) خلال الفترة (t)، وتشمل الذمم المدينة من العمليات التجارية والذمم المدينة الأخرى والمخزون السلعي بالإضافة إلى المصروفات المدفوعة مقدماً، ويتم قياس التغير فيها من سنة لأخرى للتعرف على الزيادة أو النقص الحاصل فيها.²⁴⁶

$\Delta Cash_{i,t}$ (Change in Cash): التغير في النقد ومعادلات النقد للشركة (i) خلال الفترة (t)

$\Delta CL_{i,t}$ (Change in Current Liabilities): التغير في الالتزامات المتداولة للشركة (i) خلال الفترة (t)، وتشمل الذمم الدائنة (الموردين) والذمم الدائنة الأخرى والمصاريف مستحقة الدفع.

$\Delta STDEBT_{i,t}$ (Change in Short Term Debt): التغير في الديون قصيرة الأجل للشركة (i) خلال الفترة (t)، يتمثل في الجزء المستحق من الالتزام طويل الأجل²⁴⁷، وتتمثل في القروض المستحقة خلال فترة الميزانية والممنوحة للمنشأة سواء من قبل البنوك أو من أطراف أخرى، ويتوجب على المنشأة سدادها خلال سنة على الأكثر.²⁴⁸

DEP i,t (Depreciation) مصاريف الاهتلاك والإطفاءات للشركة (i) خلال الفترة (t)

²⁴⁵ حميدات، محمد، وآخرون، العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة -دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 3، 2015، ص 729.

²⁴⁶ زيتون، سمير موسى، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، أطروحة دكتوراه فلسفية في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، 2013، ص 40.

²⁴⁷ Jones, J. 1991, Earnings management during import relief investigation, Journal of Accounting Research, vol 29, pp 193-228, p207.

²⁴⁸ زيتون، سمير موسى، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، أطروحة دكتوراه فلسفية في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، 2013، ص 41.

2. مدخل التدفقات النقدية لتقدير قيمة المستحقات الكلية (Cash Flow Approach):

والذي استخدم من قبل العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Abed et al., 2012)²⁴⁹، وتستخدم معادلة (Dechow & Dichev, 2002)²⁵⁰ لاحتساب المستحقات الكلية:

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t)
 $ONI_{i,t}$: صافي الربح التشغيلي (صافي الدخل قبل البنود غير الاعتيادية والضرائب) للشركة (i) خلال الفترة (t)
 $CFO_{i,t}$: صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t)

وعليه يتم قياس استمرارية حسابات الاستحقاق من خلال المعادلة الآتية; Hope et al. 2012; (Chen et al. 2011; Givoly et al. 2010):

$$CFO_{i,t} + \varepsilon_{i,t} + \beta_1 TACC_{i,t} + \beta_0 ONI_{i,t} = \beta$$

حيث أن:

ε : تمثل البواقي residuals أو حد الخطأ في معادلة الانحدار.

ويتم قياس استمرارية حسابات الاستحقاق والتي تمثل جودة التقارير المالية في ظل هذا المقياس من خلال قيمة بواقي معادلة الانحدار. ويتم ذلك بأحد أسلوبين إما من خلال استخدام قيم البواقي كما هي بدون تعديل أو من خلال استخدام الانحراف المعياري لهذه البواقي خلال فترة الدراسة لكل شركة على حدا.²⁵¹

ويتميز هذا المقياس بأنه يساعد في الحكم بشكل صريح في استمرارية حسابات الاستحقاق، لأنه يعتمد على مقاييس يمكن ملاحظتها بشكل مباشر، ويمكن تفسيره بسهولة، كما أنه يعتبر الأكثر اقناعاً لمستخدمي التقارير المالية وواضعي معايير المحاسبة (Hope et al. 2012).²⁵²

وهذا ما تم استخدامه عند قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية لعينة الدراسة.

²⁴⁹ حميدات، محمد، وآخرون، العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة -دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 3، 2015، ص 729.

²⁵⁰ Dechow P. and Dichev I., 2002, " The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors ", The Accounting Review, Vol 77, P40.

²⁵¹ Dechow P. and Dichev I., 2002, " The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors ", The Accounting Review, Vol 77, P40.

²⁵² الصايغ، عماد، عبد المجيد، حميده، قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية لمشركات المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 3، العدد 1، 2015، صص 21-22.

3. نماذج قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة المحاسبة accounting quality

تعرف جودة المحاسبة بالمدى الذي يمكن أن تقيس فيه الأرباح المصرح عنها، الأداء الاقتصادي للمنشأة دون أخطاء.²⁵³

كما ويمكن تعريف جودة المحاسبة إما من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المالية (وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو متطلبات GAAP الأمريكية) أو من خلال جودة البيانات المالية (التقارير المالية).

وقد ارتبطت جودة المحاسبة بإدارة الأرباح، وبالاعتراف بالخسائر بالوقت المناسب، وبارتفاع القيمة الملائمة، وانخفاض تكلفة رأس المال (Barth et al، 2008، Curto & Morais، 2008، Christensen، al. et، 2008، Leuz، et al، 2003).

ويمكن قياس جودة المحاسبة من خلال مدخلين:²⁵⁴

أ- مدخل الميزانية:²⁵⁵

$$\Delta \text{Accruals} + \Delta \text{CFO} / \Delta \text{TA} + \Delta \text{NI} / \Delta \text{TA} = \Delta \text{NI} / \Delta \text{CFO} + \Delta \text{CFO} / \Delta \text{NI} + \Delta \text{BVPS} + \Delta \text{NI} / \Delta \text{Accruals} + \Delta \text{EPS} / \Delta \text{MP}$$

حيث أن:

ΔNI : التغير في صافي الدخل.	ΔBVPS : التغير في القيمة الدفترية للسهم.
ΔTA : التغير في إجمالي الأصول.	ΔMP : التغير في السعر السوقي للسهم.
$\Delta \text{Accruals}$: التغير في المستحقات الكلية.	ΔEPS : التغير في ربحية السهم.
ΔCFO : التغير في صافي التدفقات النقدية التشغيلية.	

ومعادلة الانحدار الخاصة بجودة المحاسبة من خلال مدخل الميزانية هي:

$$Y1 = a + B1X1 + B2X2 + B3X3 + B4X4 + B5X5 + B6X6 + \epsilon$$

حيث أن:

$$Y1 = \Delta \text{NI} / \Delta \text{TA} \text{ المتغير التابع والذي يشير إلى جودة المحاسبة.}$$

$$X1 = \Delta \text{NI} / \Delta \text{CFO}$$

$$X2 = \Delta \text{CFO} / \Delta \text{Accruals}$$

$$X3 = \Delta \text{CFO} / \Delta \text{TA}$$

$$X4 = \Delta \text{NI} / \Delta \text{Accruals}$$

$$X5 = \Delta \text{EPS} / \Delta \text{MP}$$

$$X6 = \Delta \text{NI} / \Delta \text{BVPS}$$

(B6، B5، B4، B3، B2، B1) معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

²⁵³ Nikolaev, V., Identifying Accounting Quality, The University of Chicago Booth School of Business, August 8, 2014, p1.

²⁵⁴ Nulla, Y., FINANCIAL REPORTING QUALITY IN LARGE ENERGY & MINING COMPANIES: A CANADIAN CASE, Corporate Ownership & Control / Volume 12, Issue 3, Spring 2015, p 432.

²⁵⁵ Nulla, Y., Does IFRS Adoption Influence Quality of Reporting?: An Empirical Evidence from Large Canadian Banks, International Journal of Accounting and Taxation, Vol. 2(2), June 2014, p 95.

ب- مدخل قائمة الدخل: 256

$$\Delta NI = \Delta EPS + \Delta BVPS + \Delta MP + \Delta CFO + \Delta Accruals$$

حيث أن:

ΔNI : التغير في صافي الدخل.	ΔMP : التغير في السعر السوقي للسهم.
ΔEPS : التغير في ربحية السهم.	ΔCFO : التغير في صافي التدفقات النقدية التشغيلية.
$\Delta BVPS$: التغير في القيمة الدفترية للسهم.	$\Delta Accruals$: التغير في المستحقات الكلية.

ومعادلة الانحدار الخاصة بجودة المحاسبة من خلال مدخل قائمة الدخل هي:

$$Y2 = c + B1X1 + B2X2 + B3X3 + B4X4 + B5X5 + \epsilon$$

حيث أن:

$$Y2 = \Delta NI \text{ المتغير التابع}$$

$$X1 = \Delta EPS$$

$$X2 = \Delta BVPS$$

$$X3 = \Delta MP$$

$$X4 = \Delta CFO$$

$$X5 = \Delta Accruals$$

(B5، B4، B3، B2، B1) معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

ويرى الباحث أنه لا يمكن الاعتماد على هذا المقياس عند إعداد الجانب التطبيقي لهذه الدراسة نظراً لعدم التمكن من معرفة قيمة التغير في القيم السوقية للسهم بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 على بيانات عينة الدراسة مما يجعل متغيرات هذا النموذج بعد تطبيق المعيار غير معلومة وبالتالي عدم إمكانية إجراء المقارنة الصحيحة قبل وبعد التطبيق.

4. نماذج قياس جودة التقارير المالية من خلال متغيرات متعددة مستمدة من نشاط الوحدة الاقتصادية

إن تقديم الوحدات الاقتصادية لمعلومات مالية ذات جودة عالية يساهم في تقليل التباين بين المعلومات من وجهة نظر الإدارة والمستثمرين وكذلك تقليل كلفة إعداد القوائم المالية وزيادة ثقة المالكين بالإدارة وبالنتيجة تقليل مشاكل الوكالة،²⁵⁷ وتنص معادلة Cohen (2008) على إمكانية قياس جودة التقارير

²⁵⁶ Nulla, Y., Does IFRS Adoption Influence Financial Reporting Empirical Study on Financial Institutions, Journal of Business and Management – Vol. 20, No. 1, 2014, p75.

²⁵⁷ Cohen A (2003). Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences. Department of Accounting and Information Management, Northwestern University NYU Working Paper No. 2451/27547, p 10.

المالية للوحدة الاقتصادية بالاعتماد على متغيرات متعددة مستمدة من نشاط الوحدة الاقتصادية الشامل والذي يتمثل بأسهم المالكين وقيمة نمو المبيعات وتأثير ذلك الحصة السوقية لها وما يترتب على ذلك من خصوم مستحقة بذمتها وقدرتها على توليد الأرباح السنوية عن طريق دورتها التشغيلية وكما يلي: ²⁵⁸

$$\text{QUALITY}_{i,t} = A_0 + B1 \cdot \text{OWNER}_{i,t} + B2 \cdot \text{GROWTH}_{i,t} + B3 \cdot \text{CAPITAL}_{i,t} + B4 \cdot \text{HERF}_{i,t} + B5 \cdot \text{LEVERAGE}_{i,t} + B6 \cdot \text{MARGIN}_{i,t} + B7 \cdot \text{OC}_{i,t} + B8 \cdot N_SEG_{i,t} + B9 \cdot \text{SIZE}_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

حيث أن:

$\text{QUALITY}_{i,t}$ = جودة التقارير المالية للوحدة الاقتصادية للسنة الحالية.
 $\text{OWNER}_{i,t}$ = الأسهم العادية للوحدة الاقتصادية للسنة الحالية ناقص متوسط الأسهم القطاعية للنشاط الذي تعمل به.

$\text{GROWTH}_{i,t}$ = النمو في مبيعات السنة الحالية عن السنة الماضية.
 $\text{CAPITAL}_{i,t}$ = نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول.
 $\text{HERF}_{i,t}$ = نسبة الحصة السوقية للوحدة الاقتصادية من النشاط القطاعي.
 $\text{LEVERAGE}_{i,t}$ = نسبة الالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول.
 $\text{MARGIN}_{i,t}$ = نسبة هامش الربح وبحسب بطرح قيمة البضاعة المباعة (COGS) من المبيعات.
 $\text{OC}_{i,t}$ = الدورة التشغيلية والتي تحسب كما يلي

الدورة التشغيلية = متوسط فترة التحصيل + متوسط فترة التخزين
 1- متوسط فترة التحصيل (باليوم) = $360 \div \text{معدل دوران المدينون}$
 - معدل دوران المدينون = المبيعات الآجلة $\div$ متوسط رصيد المدينون
 2- متوسط فترة التخزين = $360 \div \text{معدل دوران المخزون}$
 - معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة $\div$ متوسط المخزون
 وعليه يمكن احتساب الدورة التشغيلية للوحدة الاقتصادية وتحسب من خلال المعادلة الآتية:

$\frac{(\text{رصيد المخزون} + \text{رصيد المخزون السابق}) \div 2}{\text{تكلفة البضاعة المباعة} \div 360}$	$+$	$\frac{(\text{رصيد المدينون} + \text{رصيد المدينون السابق}) \div 2}{\text{المبيعات الآجلة} \div 360}$
---	-----	---

$N_SEG_{i,t}$ = عدد الوحدات الاقتصادية المدرجة ضمن النشاط القطاعي.
 $\text{SIZE}_{i,t}$ = الأسهم المصدرة في سعر الإغلاق نهاية السنة المالية.
 $\varepsilon_{i,t+1}$ = يفترض أن نسبة معامل الخطأ هي صفر.

ويرى الباحث أنه لا يمكن الاعتماد على هذا المقياس عند إعداد الجانب التطبيقي لهذه الدراسة نظراً لعدم التمكن من معرفة قيم بعض المتغيرات مثل الأسهم المصدرة في سعر الإغلاق نهاية السنة المالية بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 على بيانات عينة الدراسة مما يجعل متغيرات هذا النموذج بعد تطبيق المعيار غير معلومة وبالتالي عدم إمكانية إجراء المقارنة الصحيحة قبل وبعد التطبيق.

²⁵⁸ المسعودي، حيدر علي، الجبوري، علي خلف، تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة ذي قار، المجلد 11، العدد 3، أيلول 2016، ص ص 125-126.

خلاصة الفصل الثاني

أدى حدوث الانهيارات المالية لكبريات الشركات في الدول المتقدمة إلى تزعزع ثقة مستخدمي التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات. الأمر الذي استدعى أهمية البحث عن كيفية ضبط وتحقيق مصداقية وجودة أعلى لتلك التقارير.

إن جودة التقارير المالية ترتبط بجودة المعلومات الواردة في القوائم المالية وموثوقية المبالغ والقيم المفصّل عنها وهذا بدوره يؤثر على قدرة المعلومات المفصّل عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمي التقارير المالية.

إن إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية يستلزم تحقيق عدة معايير منها المعايير القانونية والمهنية والرقابية والفنية.

وقد تعددت المحاولات لقياس جودة التقارير المالية، إلا أن عدم وجود معايير محددة لتقييم الجودة، جعل الباحثين ينظرون إلى جودة التقارير المالية من خلال شكل التقرير المالي أو من خلال محتوى هذا التقرير، وتقوم معظم الدراسات على مقياس أو أكثر لقياس هذه الجودة، معتمدة على أرقام محاسبية معينة، أو معلومات محددة من المعلومات الواردة ضمن هذه التقارير يتم التركيز عليها، وأحد أهم هذه المعلومات كانت معلومات الأرباح ومكوناتها المتمثلة في التدفقات النقدية وحسابات الاستحقاق.

كما ويوجد عدة مداخل لقياس جودة التقارير المالية يمكن تصنيفها إلى ثلاث مداخل، مدخل جودة الربح، ومدخل جودة المستحقات، ومدخل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية، من خلال تحديد متغيرات الدراسة وجمع البيانات المطلوبة وتحليلها، وتحديد النماذج المستخدمة في قياس تلك المتغيرات، ثم اختبار الفروض باستخدام برنامج حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الاصدار /24/ في جميع الاختبارات الإحصائية التي تم القيام بها، وأخيراً تم عرض نتائج وتوصيات الدراسة.

تناول هذا الفصل المباحث الآتية:

1-3 المبحث الأول: عينة الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة.

1-4 المبحث الثاني: اختبار الفروض وتحليل النتائج.

المبحث الأول:

عينة الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة:

هدفت الدراسة التطبيقية إلى اختبار أثر عدم تطبيق معيار المحاسبي الدولي رقم 29/ في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تناول هذا المبحث مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر تجميع البيانات، والفروض التي تم اختبارها، ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وتم عرضها من خلال الأفكار الآتية:

3-1-1 لمحة عن سوق دمشق للأوراق المالية (مجتمع الدراسة).²⁵⁹

❖ التأسيس:

تم إحداث سوق دمشق للأوراق المالية، بموجب المرسوم التشريعي رقم 55/ لعام 2006، ونص المرسوم على أن تتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، وترتبط بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتعمل تحت إشرافها، وبحيث يكون المقر الرئيسي للسوق مدينة دمشق وقد تم الافتتاح الرسمي للسوق في 2009/03/10.

❖ الإدارة:

يدير السوق مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء، يسمون بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح من مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. كما يُعين مدير تنفيذي للسوق، ونائب له بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية من مجلس مفوضي الهيئة، واقتراح من مجلس إدارة السوق، ويتضمن المجلس عضو ممثل عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وعضو ممثل عن مصرف سورية المركزي.

❖ الأوراق المالية:

تشتمل الأوراق المالية المتداولة في سوق دمشق للأوراق المالية على:

- أ- أسهم الشركات المساهمة السورية القابلة للتداول.
- ب- سندات الدين القابلة للتداول والتي تصدرها الشركات المساهمة السورية

²⁵⁹ من الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية، عن السوق: http://www.dse.sy/user/?page=about_market

- ج- أدوات الدين العام القابلة للتداول الصادرة عن حكومة الجمهورية العربية السورية.
- د- الوحدات الاستثمارية السورية الصادرة عن صناديق وشركات الاستثمار.
- هـ- أي أوراق مالية أخرى سورية أو غير سورية، متعارف عليها على أنها أوراق مالية، ويتم اعتمادها كذلك من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- و- حالياً يتم تداول أسهم الشركات المساهمة السورية مقسمة إلى القطاعات الآتية: (قطاع البنوك، قطاع التأمين، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، القطاع الخدمي، قطاع الاتصالات).

❖ تقسيمات السوق:

تقسم سوق دمشق للأوراق المالية إلى:

☒ **السوق النظامية:** وتضم الشركات التي مضى على نشاطها ثلاثة أعوام، وأن يكون رأسمالها الأدنى 300 مليون ليرة سورية وعدد المساهمين 300 وأن تكون الأسهم الحرة القابلة للتداول 20% كحد أدنى من أسهم الشركة وبياناتها معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

☒ **السوق الموازية:** وتشتمل على:

- السوق الموازية (أ): وتضم الشركات التي مضى على نشاطها عام واحد، وأن يكون رأسمالها الأدنى 100 مليون ليرة سورية وعدد المساهمين 100 وأن تكون الأسهم الحرة القابلة للتداول 10% كحد أدنى من أسهم الشركة وبياناتها معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

- السوق الموازية (ب): تضم الشركات التي لم تبدأ بالاستثمار أو الإنتاج بعد، وأن يكون عدد المساهمين في الشركة 50 مساهم كحد أدنى ورأسمالها 50 مليون ليرة وأن تكون الميزانية التأسيسية أو قائمة الدخل للشركة معدة وفق معايير المحاسبة الدولية وتكون الأسهم الحرة القابلة للتداول 10% كحد أدنى من أسهم الشركة.

2-1-3 مجتمع وعينة الدراسة Community and sample of study.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة أسهمها بسوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 27/ شركة تنقسم إلى 14/ مصرف، و6/ شركات تأمين، و2/ شركة خدمية، و2/ شركة صناعية، و1/ شركات زراعية، و2/ شركة اتصالات.

أما عينة الدراسة فقد تم تحديدها بعد الأخذ بعين الاعتبار النقاط الآتية:

4- أن تكون الشركة مستمرة في مزاولة نشاطها خلال فترة الدراسة دون انقطاع، حتى تتوفر بيانات كافية عن متغيرات الدراسة.

5- أن تكون الشركات المختارة تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دون تطبيق معايير أخرى كالمعايير الإسلامية وغيرها.

6- توفر بيانات عن الشركات محل الدراسة وإمكانية الحصول عليها.

بناء عليه؛ تم استبعاد 3/ مصارف 1/ شركة تأمين نظراً لتطبيقها المعايير الإسلامية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعليه بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والمعتمدة للدراسة 23/ شركة، ويوضح الجدول التالي الشركات التي تمت دراستها:

القطاع	اسم الشركة	الرمز	تاريخ التأسيس	رأس المال
بنوك	البنك العربي- سورية	ARBS	2005/03/24	5,050,000,000
	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	2003/12/14	5,250,000,000
	بنك الأردن – سورية	BOJS	2008/05/28	3,000,000,000
	بنك الشرق	SHRQ	2008/12/22	2,500,000,000
	بنك بيبلس- سورية	BBS	2005/10/20	6,120,000,000
	بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	2003/12/29	5,500,000,000
	بنك سورية والخليج	SGB	2006/11/21	10,000,000,000
	بنك سورية والمهجر	BSO	2003/12/29	4,000,000,000
	بنك عوده سورية	BASY	2005/08/30	5,724,500,000
	بنك قطر الوطني- سورية	QNBS	2009/09/30	15,000,000,000
	فرنسبنك – سورية	FSBS	2008/07/13	5,250,000,000
تأمين	الاتحاد التعاوني للتأمين	SAIC	2007/09/24	1,000,000,000
	السورية الدولية للتأمين -أروب	AROP	2006/06/20	1,100,000,000
	الشركة السورية الكويتية للتأمين	SKIC	2006/02/06	850,000,000
	الشركة السورية الوطنية للتأمين	NIC	2006/06/18	850,000,000
	الشركة المتحدة للتأمين	UIC	2006/05/18	1,062,500,000
خدمات	الشركة الأهلية للنقل	AHT	1992/04/28	200,000,000
	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	UG	2002/06/05	450,000,000
صناعي	الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية	AVOC	1996/05/23	1,500,000,000
	شركة إسمنت البادية	ABC	2009/09/24	9,760,000,000

140,000,000	1988/08/18	NAMA	الهندسية الزراعية للاستثمارات - نماء	زراعي
1,500,000,000	2001/02/14	MTN	MTN سوريا	اتصالات
3,350,000,000	2001/11/18	SYTEL	سيريتل موبايل تيليكوم	

الجدول رقم (1) يمثل عينة الدراسة – المصدر: من إعداد الباحث وفقاً للموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية

وتم تحديد فترة الدراسة من عام 2013 لغاية عام 2017 وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي /29/ وبيّن الملحق رقم /1/ معدلات التضخم.

3-1-3 مصادر البيانات Data sources.

تم جمع بيانات الدراسة من:

1- القوائم المالية للشركات عينة الدراسة والبالغ عددها /23/ شركة: تم الحصول على التقارير

المالية للشركات عن الأعوام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، من موقع هيئة

الأوراق والأسواق المالية السورية <http://www.scfms.sy/>

2- الرقم القياس العام بالنسبة للمستهلك: تم الحصول عليه من موقع المكتب المركزي للإحصاء

<http://cbssyr.sy/>

4-1-3 فروض الدراسة Study hypotheses.

تمثل الفروض حلول مقترحة للمشكلة المحددة وتقوم على العلاقة بين عدم إعداد التقارير المالية في ظروف التضخم المرتفع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم /29/، وأثره على جودة التقارير المالية وذلك من خلال دراسة جودة التدفقات النقدية وجودة المستحقات المحاسبية، وتم اعتماد طريقة فرضية العدم في صياغة الفروض والتي تمثلت فيما يلي:

الفرض الرئيسي الأول:

H01: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية.

ويتفرع عن هذا الفرض الرئيسي الأول، ستة فروض فرعية وهي:

H01.1: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير

المالية على قطاع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.2: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.3: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.4: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الزراعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.5: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الخدمية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H01.6: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع شركات الاتصالات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرض الرئيسي الثاني:

H02: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية.

ويتفرع عن هذا الفرض الرئيسي الثاني، ستة فروض فرعية وهي:

H02.1: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H02.2: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H02.3: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H02.4: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الزراعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H02.5: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الخدمية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H02.6: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع شركات الاتصالات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5-1-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمد الباحث لتحليل بيانات الدراسة ونتائجها على المقاييس والاختبارات الإحصائية الملائمة مستخدماً حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS إصدار (24)، وكانت الأساليب الإحصائية المستخدمة ما يلي:

1. **الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:** المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
2. **اختبار الانحدار الخطي المتعدد:** لاختبار مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع، وقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لكونه يأخذ في الاعتبار كل المتغيرات المستقلة معاً، ويستخدم هذا الأسلوب بهدف الحصول على معامل التحديد R^2 الذي يقيس نسبة التباين أو الاختلاف للمتغير التابع الذي يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة، وتتراوح قيمة معامل التحديد بين صفر والواحد الصحيح ($0 < R^2$)، وكلما زادت قيمة معامل التحديد زادت قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والعكس صحيح، وتم استخدام هذا الأسلوب لاختبار الفروض.
3. **احتساب قيم بواقي الانحدار (Residuals):** وهي الفرق بين القيمة المحسوبة وفق نموذج الانحدار والقيمة الحقيقية لها، حيث تعتبر قيم البواقي مؤشراً لجودة التقارير المالية بحسب النماذج الرياضية المستخدمة لاختبار الفروض.
4. **اختبار T لعينتين مترابطتين (Paired Samples T-Test):** للحكم على دلالة الفروق ومعنويتها Significance بين جودة التقارير المالية قبل تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) وبعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) وذلك للنموذجين الرياضيين المستخدمين لاختبار الفروض.

المبحث الثاني:

اختبار الفروض وتحليل النتائج:

تم عرض كيفية اختبار الفروض، حيث تم احتساب قيم بواقي الانحدار للنماذج الرياضية والتي تعتبر مؤشر لجودة التقارير المالية، ثم تم تعديل القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 29/ "التقرير المالي في اقتصاديات التضخم المرتفع"، ومن ثم تم إعادة احتساب قيم بواقي الانحدار للنماذج الرياضية والتي تعتبر مؤشر لجودة التقارير المالية لاختبار الفروض.

وقد تم هذا العرض من خلال الأفكار الآتية:

1-2-3 التطبيق العملي لمعيار المحاسبة الدولي رقم 29/ على عينة الدراسة.

2-2-3 اختبار الفروض.

خطوات اختبار الفروض:

1. تم قياس جودة التقارير المالية من خلال النموذج الرياضي الخاص بجودة التدفقات النقدية التشغيلية قبل تعديل القوائم المالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 29/.
2. تم قياس جودة التقارير المالية من خلال النموذج الرياضي الخاص بجودة المستحقات المحاسبية قبل تعديل القوائم المالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 29/.
3. تم تعديل القوائم المالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 29/ "التقرير المالي في اقتصاديات التضخم المرتفع".
4. تم قياس جودة التقارير المالية من خلال النموذج الرياضي الخاص بجودة التدفقات النقدية التشغيلية بعد تعديل القوائم المالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 29/.
5. تم قياس جودة التقارير المالية من خلال النموذج الرياضي الخاص بجودة المستحقات المحاسبية بعد تعديل القوائم المالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 29/.

3-2-1 التطبيق العملي لمعيار المحاسبة الدولي رقم 29/ على عينة الدراسة:

لم يحدد هذا المعيار معدلاً مطلقاً لتعريف التضخم المرتفع، فتحديد متى يصبح إعادة إصدار البيانات المالية بموجب هذا المعيار أمراً ضرورياً مسألة خاضعة للاجتهاد الشخصي. وقد وضع المعيار مؤشرات تدل على التضخم المرتفع، وهذه المؤشرات على سبيل المثال لا الحصر: ²⁶⁰

- يفضل عامة الناس الاحتفاظ بثرواتهم بأصول غير نقدية أو بعملة مستقرة نسبياً ويتم استثمار مبالغ العملة المحلية حالاً للحفاظ على القوة الشرائية لها.
 - لا تهتم عامة الناس بالمبالغ النقدية المحددة بالعملة المحلية بل بعملة أجنبية مستقرة نسبياً ويمكن أن تحدد الأسعار بتلك العملة.
 - يتم تحديد المبيعات والمشتريات على الحساب بأسعار تأخذ في الحساب الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان حتى ولو كانت المدة قصيرة.
 - يتم ربط معدلات الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر أسعار.
 - معدل التضخم المتراكم لثلاثة سنوات يقارب أو يزيد على 100%، (أي ان متوسط معدل التضخم السنوي يقارب أو يزيد عن 33.34%).
- ويوضح الملحق رقم 1/ "الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم"، ما يلي:

- إن المجموع التراكمي للتضخم خلال السنوات الثلاث (2013-2014-2015) هو 62.111%.
- إن المجموع التراكمي للتضخم خلال السنوات الثلاث (2014-2015-2016) هو 69.71%.
- إن المجموع التراكمي للتضخم خلال السنوات الثلاث (2015-2016-2017) هو 104.20%.
- إن متوسط التضخم خلال السنوات الخمس من 2013 ولغاية 2017 هو بواقع 35.48% وهو يزيد عن 33.34%.

وبناء عليه إن معيار التضخم المطلوب بحسب المعيار 29/ محقق حيث أن متوسط التضخم خلال السنوات الخمس من 2013 ولغاية 2017 هو بواقع 35.48% وهو يزيد عن 33.34%، مما يعني إمكانية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29/ على القوائم المالية للشركات السورية.

تم تعديل القوائم المالية للشركات عينة الدراسة عن الأعوام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 وفق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 29/ "التقرير المالي في اقتصاديات التضخم المرتفع" كما يلي:

²⁶⁰ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29.

1- تم تقسيم بنود قائمة المركز المالي إلى:

– بنود نقدية: كالنقد والأرصدة لدى المصارف بالعملية الوظيفية، والاستثمارات المالية المقيّمة وفقاً للقيمة العادلة، والمدينون، وأوراق القبض، والقروض للغير، والسلف المقدمة للعاملين، والاستثمارات في السندات، المخزون المباع مقدماً بسعر محدد ولم يسلم بعد، والإيرادات المستحقة، السندات والقروض طويلة الأجل، والدائنون وأوراق الدفع، والسحب على المكشوف، وتوزيعات الأرباح، والمصروفات الإدارية والمالية المستحقة.

– بنود غير نقدية: كالنقد والودائع بعملات أجنبية، والمدينين بعملات أجنبية، والاستثمارات في الأسهم كونه يتغير قيمتها السوقية، والمخزون السلعي، والأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة، والمصروفات المدفوعة مقدماً، والإيرادات المحصلة مقدماً، والقروض الدائنة بعملات أجنبية لأن سعر الصرف متغير ولا يمكن التعبير عنه مسبقاً بعدد من الوحدات المحلية.

2- تم تعديل البنود غير النقدية وفق المعادلة الآتية:

القيمة المعدلة للبند	=	القيمة التاريخية للبند	X	$\frac{\text{الرقم القياسي العام في نهاية العام}}{\text{الرقم القياسي العام في تاريخ نشأة البند}}$
----------------------	---	------------------------	---	--

3- لم يتم تعديل البنود النقدية، وإنما تم احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية لها، وتم معالجتها في صافي الدخل بحسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 29/ الذي نص: "يجب إدراج المكسب أو الخسارة من صافي المركز النقدي في صافي الدخل والإفصاح عنها بشكل منفصل".²⁶¹

4- تم تعديل بنود قائمة الدخل وفق المعادلة الآتية:

القيمة المعدلة للبند	=	القيمة التاريخية للبند	X	$\frac{\text{الرقم القياسي العام في نهاية العام}}{\text{الرقم القياسي العام خلال العام}}$
----------------------	---	------------------------	---	---

²⁶¹ إصدارات معايير المحاسبة الدولية 2018، معيار المحاسبة الدولي 29.

2-2-3 اختبار الفروض:

وفق البيانات التي تم تبويبها في الملاحق 2/3+4+5/ تم اختبار الفروض على الشكل التالي:

- الملحق رقم 2 قيم متغيرات النموذج الرياضي الأول قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29
- الملحق رقم 3 قيم متغيرات النموذج الرياضي الأول بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29
- الملحق رقم 4 قيم متغيرات النموذج الرياضي الثاني قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29
- الملحق رقم 5 قيم متغيرات النموذج الرياضي الثاني بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29

1- اختبار الفرض الرئيسي الأول والفروض الفرعية الستة المتفرعة عنه:

من أجل اختبار الفرض الأول، تم استخدام النموذج الرياضي التالي: ²⁶²

$$CFO_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 CFO_{i,t} + \beta_2 \Delta ARI_{i,t} + \beta_3 \Delta INVI_{i,t} + \beta_4 \Delta API_{i,t} + \beta_5 DEPRI_{i,t} + \beta_6 OTHER_{i,t} + \epsilon_{i,t+1} \quad (1)$$

حيث أن:

CFO_{i,t+1} : التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة t+1 (صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية مطروحاً منه المستحقات).

CFO_{i,t} : التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.

β 0 : ثابت الانحدار.

β 1 - β 6 : معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

ΔARI_{i,t} : التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.

ΔINVI_{i,t} : التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.

ΔAPI_{i,t} : التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.

DEPRI_{i,t} : مصاريف الاهتلاك والإطفاءات للشركة i في السنة t.

OTHER_{i,t} : صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t، وتحسب كما يلي:

$$EARN_{i,t} - (CFO_{i,t} + \Delta ARI_{i,t} + \Delta INVI_{i,t} - \Delta API_{i,t} - DEPRI_{i,t}) = OTHER_{i,t}$$

حيث أن EARN هو الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقعة.

²⁶² Barth et al., Accruals and the Prediction of Future Cash Flows, The Accounting Review, Vol. 76, No.1 (Jan., 2001), pp. 27-58.

$\epsilon_{i,t+1}$: تمثل البواقي residuals أو حد الخطأ في معادلة الانحدار وتمثل جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من حيث جودة التدفقات النقدية التشغيلية.

- شروط تحليل الانحدار والتوزيع الخطي

من الخطوات الضرورية في تحليل الانحدار هو معرفة انتشار الخطأ العشوائي المعياري مع قيم المتغير التابع المعيارية، ويتم استخدام القيم المعيارية لتلافي تأثير المقياس للمتغير التابع ويمكن عرض VIF و Tolerance كما يلي:

جدول (1) دالات اختبار نموذج الدراسة شروط الانحدار

Collinearity Statistics		
VIF	Tolerance	
4.23	.211	قبل التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t
4.88	.210	التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.
2.37	.421	التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.
1.357	.756	التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.
1.12	.880	مصاريف الاستهلاك والإطفاءات للشركة i في السنة t.
6.332	.172	صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t.

نلاحظ أن قيم معامل التضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن 10 وتتراوح بين (1.12-6.33) وان قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت بين (0.17-0.88) وهي أكبر من 0.05 ويعد هذا مؤشرا على عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

هناك عدة اختبارات للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من أهمها وأكثرها استخداما ما يعرف باختبار درين واتسون (Durbin Watson) (D-W) وذلك كونه مناسباً لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى بموجبه توضع فرضية العدم ضد الفرضية البديلة وكلما اقتربت تلك القيمة من 2 دل ذلك على انعدام وجود ارتباط ذاتي، ولغرض إجراء الاختبار يجب أولاً حساب قيمة D-W.

ونتيجة إجراء الاختبار وجدنا أن قيمة D-W تساوي 1.5 وهي أقرب إلى 2 لذلك لا يوجد ارتباط ذاتي وتحقق شرط تطبيق الانحدار الخطي كما أن البيانات تتوزع توزيع طبيعي بناء على ما سبق.

أولاً: حساب البواقي بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29:

تم إجراء الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة تأثير التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركة i في السنة $t+1$ من قبل المتغيرات المستقلة قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي (29) وهي (التدفقات النقدية التشغيلية الحالية للشركة i في السنة t ، التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t ، التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t ، التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t ، مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t ، صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t) والحصول على البواقي.

جدول (2) الإحصاءات الوصفية متوسط والانحراف المعياري لمتغيرات الفرض الرئيسي الأول قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي (29)

Descriptive Statistics			
N	Std. Deviation	Mean	
115	0.162	0.092	قبل التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة $t+1$
115	0.130	0.073	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t .
115	0.067	-0.018	التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t .
115	0.028	-0.007	التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t .
115	0.092	0.022	التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t .
115	0.033	0.019	مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t .
115	0.194	0.046	صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t .

جدول (3) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين تقييم المتغيرات المستقلة وتأثير التدفقات النقدية للشركة (المتغير التابع) قبل تطبيق معيار المحاسبة (29)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.645 ^a	0.416	0.383	0.1274

a. Predictors: (Constant), صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t ، مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t ، التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t ، التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t .

b. Dependent Variable: قبل التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة $t+1$

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 64.5%، وأن معامل التفسير هو 41.6%، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 41.6% من التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية للشركة وهذا النموذج دال إحصائياً حسب اختبار التباين التالي:

جدول (4) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة على التدفقات النقدية للشركة

ANOVA ^a					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
.000 ^b	12.816	0.208	6	1.250	Regression
		0.016	108	1.755	Residual
			114	3.005	Total
a. Dependent Variable: قبل التدفقات النقدية التشغيلية للشركة z في السنة القادمة t+1					
bb. Predictors: (Constant), صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة z في السنة t، مصاريف الاستهلاك والإطفاء للشركة z في السنة t، التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t، التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t، التدفقات النقدية التشغيلية للشركة z في السنة الحالية t، التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t					

يبين الجدول تحليل التباين والذي يمكن التعرف من خلاله على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي F=12.8 ومعنوية الدلالة الحسابية sig=0.000 أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05 مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي.

جدول (5) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة قبل تطبيق معيار المحاسبة

الدولي رقم /29/ على المتغير التابع التدفقات النقدية التشغيلية للشركة

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.473	0.721		0.015	0.011	(Constant)
0.000	6.193	0.594	0.120	0.741	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة z في السنة الحالية t.
0.007	-2.768	-0.309	0.269	-0.745	التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t.
0.002	-3.190	-0.285	0.516	-1.646	التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t.
0.001	-3.361	-0.329	0.172	-0.578	التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t.
0.230	1.206	0.107	0.437	0.527	مصاريف الاستهلاك والإطفاء للشركة z في السنة t.
0.400	0.845	0.092	0.092	0.077	صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة z في السنة t.

يشير الجدول إلى أن أثر كلا مما يلي:

1- (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.) هو دال إحصائيا حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 0.74 على المتغير التابع، حيث $t = 6.19$ والدلالة المعنوية 0.000 كما هو واضح في الجدول.

2- (التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) هو دال إحصائيا حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 0.74 - على المتغير التابع، حيث $t = -2.76$ والدلالة المعنوية 0.007 كما هو واضح في الجدول.

3- (التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t) هو دال إحصائيا حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 1.64 - على المتغير التابع، حيث $t = -3.19$ والدلالة المعنوية 0.002 كما هو واضح في الجدول.

4- (التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) هو دال إحصائيا حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 0.57 - على المتغير التابع، حيث $t = -3.36$ والدلالة المعنوية 0.001 كما هو واضح في الجدول.

5- (مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t.) هو غير دال إحصائيا حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 0.52 على المتغير التابع، حيث $t = 1.2$ والدلالة المعنوية 0.23 كما هو واضح في الجدول.

6- (صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t.) هو غير دال إحصائيا حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 0.07 - على المتغير التابع، حيث $t = -0.84$ والدلالة المعنوية 0.40 كما هو واضح في الجدول.

وعليه تكون معادلة نموذج الانحدار كما يلي:

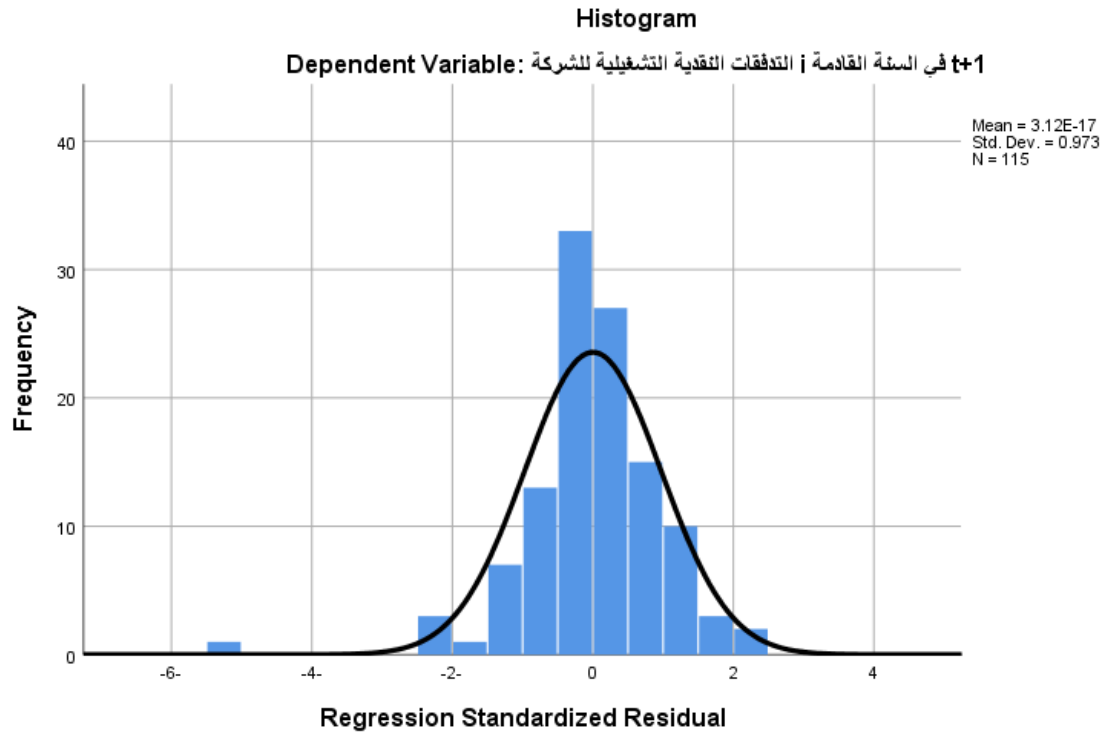
$$\begin{aligned} \text{التدفقات النقدية التشغيلية للشركة} &= 0.01 + (0.74) * (\text{التدفقات النقدية التشغيلية للشركة } i \text{ في السنة الحالية } t) \\ &+ (-0.74) * (\text{التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة } i \text{ في السنة } (-1.6)) + (t) * (\text{التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة } i \text{ في السنة } t) * (-0.57) + (\text{التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة } i \text{ في السنة } t) \end{aligned}$$

وقام الباحث بالحصول على البواقي من خلال تطبيق نموذج الانحدار السابق وذلك للحصول على مقياس جودة التقارير المالية حيث يتم التركيز على البواقي المتحصل عليها من الانحدار السابق للتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية على مكونات أرباح الفترة السابقة وهذا يوفر القيمة المتبقية لشركة معينة لكل سنة مالية. وتمثل القيمة المطلقة لهذه البواقي $|e_i, t+1|$ مقياس عملي لجودة التقارير المالية وفقاً لهذا النموذج. وفقاً لـ Cohen (2003) ²⁶³، تشير البواقي المتحصل عليها إلى حجم التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية غير المرتبطة بالأرباح الموزعة الحالية، وفي التحليل العملي يتم تفسير انخفاض القيمة المطلقة للبواقي بجودة تقارير مالية مرتفعة، والذي يقابله مستوى مرتفع من القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية.

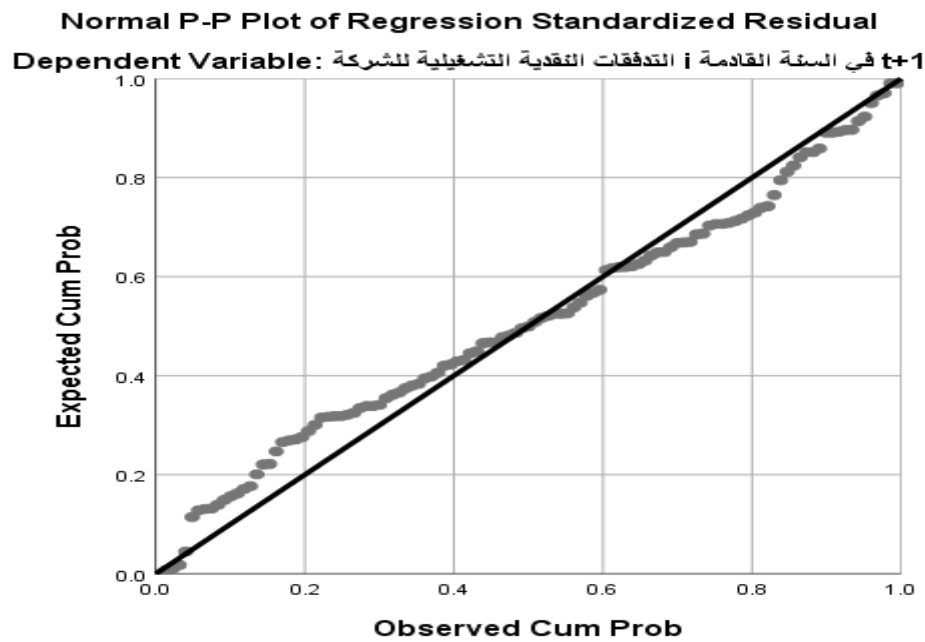
جدول (6) الدالات الإحصائية للبواقي لنموذج الانحدار

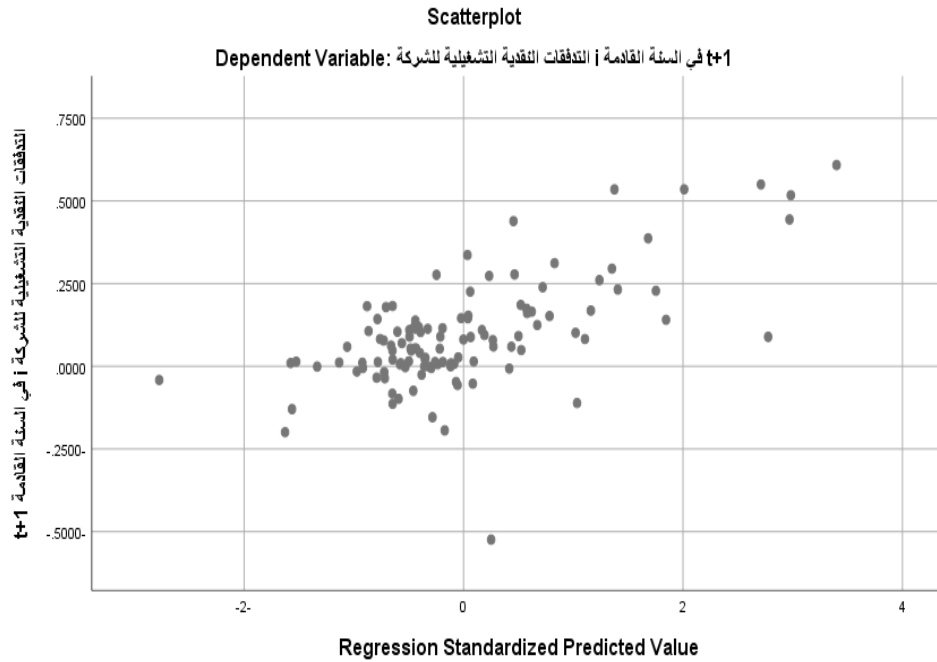
Residuals Statistics ^a					
N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	
115	0.1047	0.0921	0.4480	-0.1984	Predicted Value
115	1.000	0.000	3.399	-2.775	Std. Predicted Value
115	0.014	0.028	0.094	0.014	Standard Error of Predicted Value
115	0.1040	0.0902	0.4275	-0.2219	Adjusted Predicted Value
115	0.1241	0.0000	0.2992	-0.6426	Residual
115	0.973	0.000	2.347	-5.041	Std. Residual
115	1.011	0.007	2.429	-5.162	Stud. Residual
115	0.1344	0.0019	0.3208	-0.6738	Deleted Residual
115	1.054	0.001	2.486	-5.919	Stud. Deleted Residual
115	8.660	5.948	61.456	0.298	Mahal. Distance
115	0.034	0.013	0.222	0.000	Cook's Distance
115	0.076	0.052	0.539	0.003	Centered Leverage Value
a. Dependent Variable: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة في السنة القادمة t+1					

²⁶³ Cohen A (2003). *Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences*. Department of Accounting and Information Management, Northwestern University, NYU Working Paper No. 2451/27547, p 10.



ويمكن عرض القيم المعيارية للبواقي على المحور الرأسي مع القيم المعيارية للمتغير التابع على المحور الأفقي كما يلي





يلاحظ من المخطط السابق أن البواقي المعيارية تنتشر بشكل جيد حول خط الصفر مما يدل على أن النموذج جيد ويمكن اختبار التوزيع للبواقي بيانياً باستخدام HISTOGRAM و Normal probability حسب المخططات السابقة.

ثانياً: حساب البواقي بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29:

تم إجراء الانحدار الخطي لمعرفة تأثير التدفقات النقدية التشغيلية للشركة من قبل المتغيرات المستقلة بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29/ وهي (التدفقات النقدية التشغيلية الحالية للشركة i في السنة t، التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t، التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t، التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t، مصاريف الاستهلاك والإطفاءات للشركة i في السنة t، صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t).

جدول (7) الدالات الإحصائية لمؤشرات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم /29/

Descriptive Statistics			
N	Std. Deviation	Mean	
115	0.311	-0.032	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة z في السنة القادمة t+1
115	0.211	-0.031	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة z في السنة الحالية t.
115	0.069	-0.016	التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t.
115	0.016	-0.003	التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t.
115	0.086	0.019	التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t.
115	0.065	0.036	مصاريف الاستهلاك والإطفاء للشركة z في السنة t.
115	0.154	0.036	صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة z في السنة t،

جدول (8) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين تقييم المتغيرات المستقلة وتأثر التدفقات النقدية للشركة (المتغير التابع) بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم /29/

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
0.303	0.049	0.099	.315 ^a	1
Predictors: (Constant), صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة z في السنة t، ، مصاريف الاستهلاك والإطفاء للشركة z في السنة t، التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t، التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t، التدفقات النقدية التشغيلية للشركة z في السنة الحالية t، التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t.				
b. Dependent Variable: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة z في السنة القادمة t+1				

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.31 %، وأن معامل التفسير هو 0.09، أي أن المتغيرات المستقلة (نموذج الدراسة) تفسر 9.9% من التغيرات الحاصلة في التدفقات النقدية للشركة وهذا النموذج دال إحصائياً حسب اختبار التباين التالي:

جدول (9) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة على التدفقات النقدية للشركة

ANOVA ^a					
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model
0.044 ^b	3.986	0.183	6	1.097	Regression
		0.092	108	9.948	Residual
			114	11.045	Total
a. Dependent Variable: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة z في السنة القادمة t+1					
b. Predictors: (Constant), صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة z في السنة t، ، مصاريف الاستهلاك والإطفاء للشركة z في السنة t، التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t، التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t، التدفقات النقدية التشغيلية للشركة z في السنة الحالية t، التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة z في السنة t.					

يبين الجدول تحليل التباين والذي يمكن التعرف من خلاله على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي $F=3.98$ ومعنوية الدلالة الحسابية $\text{sig}=0.044$ أصغر من معنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$ مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي.

جدول (10) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29/ على المتغير التابع التدفقات النقدية التشغيلية للشركة

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.017	-2.428		0.035	-0.085	(Constant)
0.510	-0.661	-0.068	0.152	-0.101	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.
0.165	1.399	0.301	0.976	1.365	التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.
0.177	1.359	0.161	2.369	3.221	التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.
0.393	0.858	0.092	0.389	0.334	التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.
0.003	2.989	0.302	0.480	1.436	مصاريف الاستهلاك والإطفاءات للشركة i في السنة t.
0.124	1.552	0.342	0.445	0.691	صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t.

يشير الجدول إلى أن أثر كلا مما يلي:

- 1- (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.) هو غير دال إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 0.10 - على المتغير التابع، حيث $t=-0.66$ والدلالة المعنوية 0.51 كما هو واضح في الجدول.
- 2- (التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) هو غير دال إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 1.36 على المتغير التابع، حيث $t=1.39$ والدلالة المعنوية 0.16 كما هو واضح في الجدول.
- 3- (التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t) هو غير دال إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 3.22 على المتغير التابع، حيث $t=1.35$ والدلالة المعنوية 0.17 كما هو واضح في الجدول.

4- (التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t) هو غير دال إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 0.33 على المتغير التابع، حيث $t=0.85$ والدلالة المعنوية 0.39 كما هو واضح في الجدول.

5- (مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t) هو دال إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 1.43 على المتغير التابع، حيث $t=2.98$ والدلالة المعنوية 0.003 كما هو واضح في الجدول.

6- (صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t) هو غير دال إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 0.69 على المتغير التابع، حيث $t=1.55$ والدلالة المعنوية 0.12 كما هو واضح في الجدول.

وعليه تكون معادلة نموذج الانحدار كما يلي:

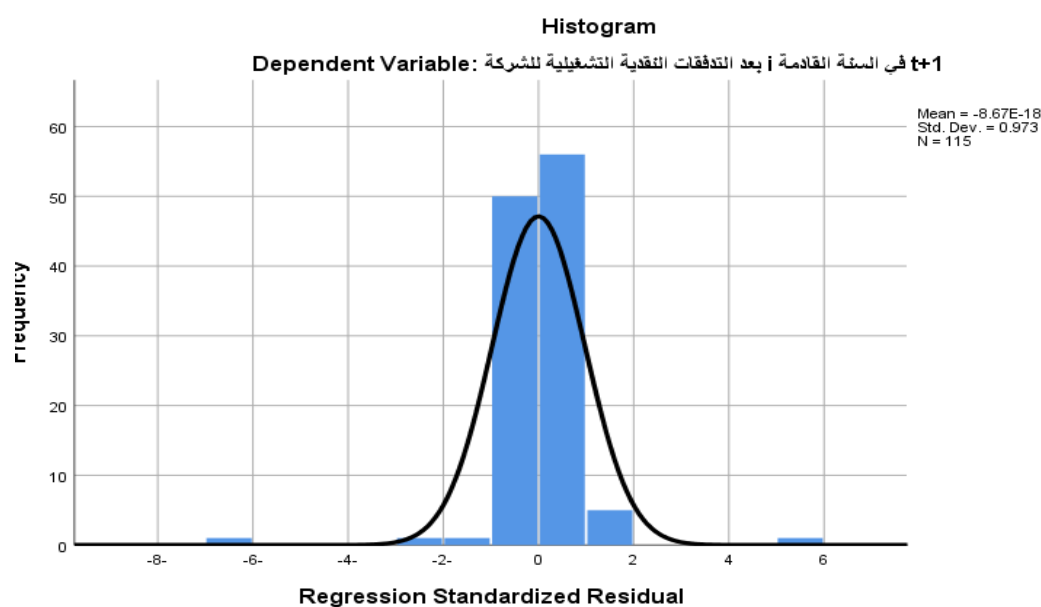
$$\text{التدفقات النقدية التشغيلية للشركة بعد تطبيق المعيار } 0 = -0.08 + (1.43) * \text{مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة } i \text{ في السنة } t$$

قام الباحث بالحصول على البواقي من خلال تطبيق نموذج الانحدار السابق وذلك للحصول على مقياس جودة التقارير المالية بعد تطبيق المعيار حيث يتم التركيز على البواقي المتحصل عليها من الانحدار السابق للتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية على مكونات أرباح الفترة السابقة وهذا يوفر القيمة المتبقية لشركة معينة لكل سنة مالية. وتمثل القيمة المطلقة لهذه البواقي $|e_i, t+1|$ مقياس عملي لجودة التقارير المالية وفقاً لهذا النموذج. وفقاً لـ Cohen (2003) ²⁶⁴، تشير البواقي المتحصل عليها إلى حجم التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية غير المرتبطة بالأرباح الموزعة الحالية، وفي التحليل العملي يتم تفسير انخفاض القيمة المطلقة للبواقي بجودة تقارير مالية مرتفعة، والذي يقابله مستوى مرتفع من القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية.

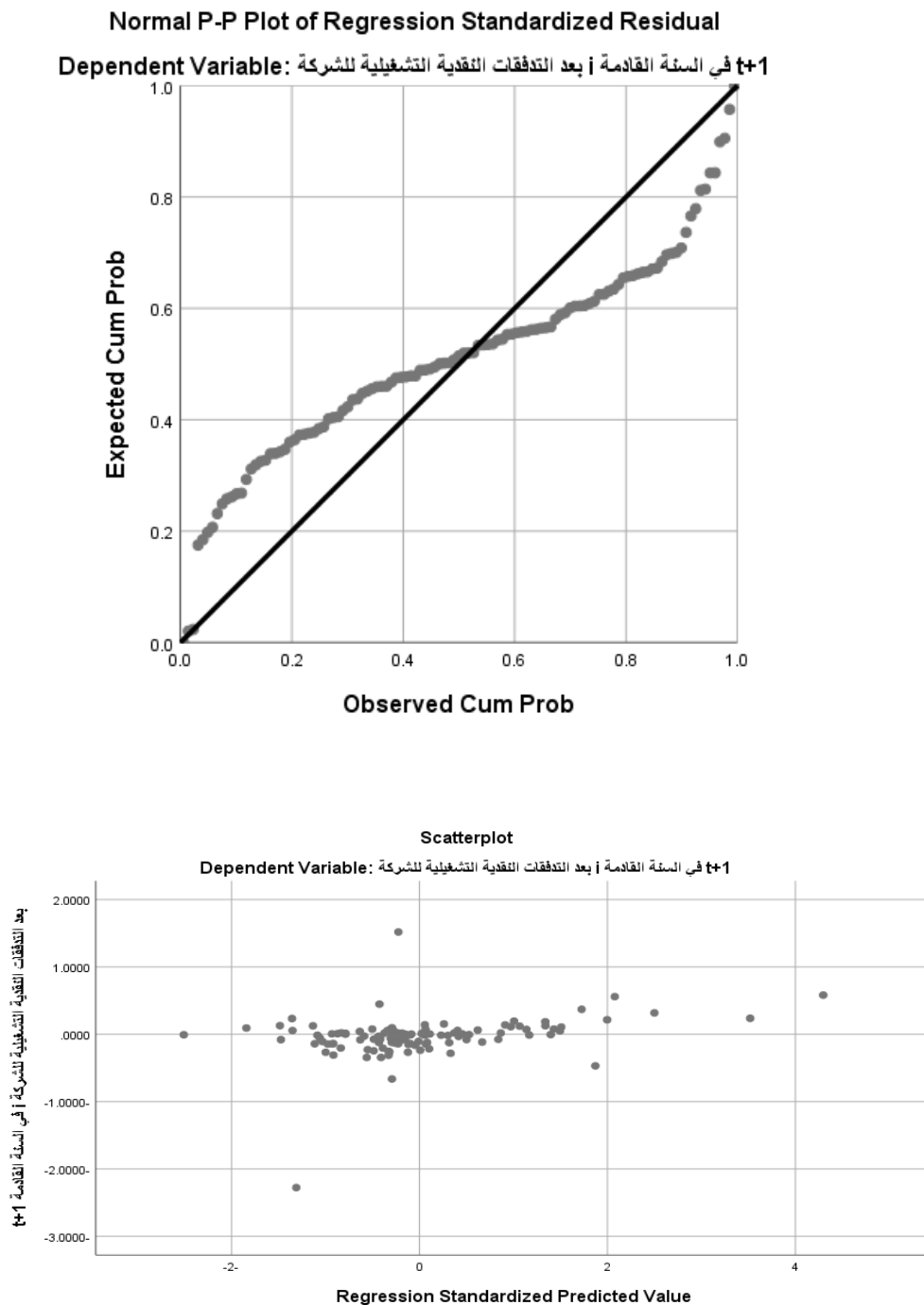
²⁶⁴ Cohen A (2003). Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences. Department of Accounting and Information Management, Northwestern University, NYU Working Paper No. 2451/27547, p 10.

جدول (11) الدالات الإحصائية لنموذج الانحدار بعد تطبيق المعيار المحاسبي (29)

Residuals Statistics ^a					
N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	
115	0.098	-0.032	0.389	-0.278	Predicted Value
115	1.000	0.000	4.296	-2.508	Std. Predicted Value
115	0.036	0.066	0.216	0.031	Standard Error of Predicted Value
115	0.115	-0.035	0.347	-0.452	Adjusted Predicted Value
115	0.295	0.000	1.573	-2.116	Residual
115	0.973	0.000	5.184	-6.974	Std. Residual
115	1.065	0.004	5.803	-7.765	Stud. Residual
115	0.355	0.003	1.972	-2.624	Deleted Residual
115	1.387	-0.020	6.963	-11.629	Stud. Deleted Residual
115	9.218	5.948	56.871	0.186	Mahal. Distance
115	0.223	0.033	2.065	0.000	Cook's Distance
115	0.081	0.052	0.499	0.002	Centered Leverage Value
a. Dependent Variable: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة t+1					



ويمكن عرض القيم المعيارية للبواقي على المحور الرأسي مع القيم المعيارية للمتغير التابع على المحور الأفقي بعد تطبيق المعيار المحاسبي (29) كما يلي:



يلاحظ من المخطط السابق أن البواقي المعيارية تنتشر بشكل جيد حول خط الصفر مما يدل على أن النموذج جيد ويمكن اختبار التوزيع للبواقي بيانياً باستخدام HISTOGRAM و Normal probability حسب المخططات السابقة.

ثالثاً: الفروق قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي (29) للفرض الرئيسي الأول، /فروق المتغيرات/:

قام الباحث بإجراء مقارنة قياس مؤشرات الدراسة قبل وبعد تطبيق المعيار باستخدام اختبار Parried Sample t test وكانت النتائج التالية:

جدول (12) الدالات الإحصائية للمتغيرات للمقارنة قبل وبعد تطبيق المعيار

	Mean	N	Std. Deviation	t	df	Sig. (2-tailed)	
Pair 1	0.124	115	.156	4.623	114	0.000	-التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة t+1 قبل تطبيق المعيار - التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة t+1 بعد تطبيق المعيار
Pair 2	0.104	115	.126	6.058	114	0.000	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t. قبل تطبيق المعيار - التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t. بعد تطبيق المعيار
Pair 3	-0.002	115	.069	-1.312	114	0.192	التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t. قبل تطبيق المعيار - التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t. بعد تطبيق المعيار
Pair 4	0.037	115	.107	1.233	114	0.041	-التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t قبل تطبيق المعيار -التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t قبل تطبيق المعيار
Pair 5	0.003	115	.094	1.489	114	0.139	التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t. قبل تطبيق المعيار - التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t. بعد تطبيق المعيار
Pair 6	-0.017	115	.033	-4.637	114	0.000	مصاريف الاستهلاك والإطفاءات للشركة i في السنة t. قبل تطبيق المعيار - مصاريف الاستهلاك والإطفاءات للشركة i في السنة t. بعد تطبيق المعيار
Pair 7	0.010	115	.168	1.180	114	0.390	صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t، قبل تطبيق المعيار - صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t بعد تطبيق المعيار

1- (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t=4.62$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig}=0.000$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة) قبل تطبيق المعيار تختلف

عن (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

2- (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t=6.05$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig}=0.000$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية) قبل تطبيق المعيار تختلف عن (التدفقات النقدية التشغيلية للشركات) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

3- (التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t=-1.31$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig}=0.192$ أكبر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) قبل تطبيق المعيار لا تختلف عن (التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) بعد تطبيق المعيار.

4- (التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t=1.233$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig}=0.041$ أكبر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) قبل تطبيق المعيار تختلف عن (التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) بعد تطبيق المعيار أي الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

5- (التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t=1.48$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig}=0.139$ أكبر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) قبل تطبيق المعيار لا تختلف عن (التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) بعد تطبيق المعيار أي الاختلاف غير دال إحصائياً.

6- (مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t.) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t=-4.63$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig}=0.000$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t.) قبل تطبيق المعيار تختلف عن (مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t.) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

7- (صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t = 1.18$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig} = 0.039$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t) قبل تطبيق المعيار **تختلف** عن (صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

رابعاً: دراسة الفروق في قيم بواقي الانحدار للفرض الرئيسي الأول بشكل إجمالي:

في سبيل اختبار الفرض الرئيسي الأول، H_01 : لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية.

قام الباحث بإجراء مقارنة لجودة التقارير المالية والمتمثلة في قيم بواقي الانحدار قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29، وذلك باستخدام اختبار Parried Sample t test وكانت النتائج التالية:
جدول (13) الدالات الإحصائية لمؤشر البواقي للمقارنة قبل وبعد تطبيق المعيار

Paired Samples Test									
Sig. (2- tailed)	df	t	Paired Differences						
			95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean		
			Upper	Lower					
0.981	114	0.023	0.214	-0.209	0.107	1.147	0.002	Studentized Residual - Studentized Residual	Pair 1

(مؤشر البواقي Studentized Residual) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t = -0.023$ عند درجة حرية 114 والدلالة المعنوية $\text{Sig} = 0.98$ أكبر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (البواقي) قبل تطبيق المعيار لا تختلف عن (البواقي) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف غير جوهري.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى قبول الفرضية المختبرة ويتقرر أنه:
لا يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لجميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عند دراستها بشكل إجمالي لكل القطاعات معاً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

خامساً: دراسة الفروق في قيم بواقي الانحدار للفرضية الأولى قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي (29) بشكل تفصيلي تبعا لكل قطاع على حدا لاختبار الفرضيات الفرعية:

في سبيل اختبار الفروض الفرعية الستة المتفرعة عن الفرض الرئيسي الأول، تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم البواقي (جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية) بشكل تفصيلي تبعا لكل قطاع على حدا قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين.

الفرضية الفرعية الأولى:

H01.1: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم بواقي الانحدار (جودة التقارير المالية وفقا لجودة التدفقات النقدية التشغيلية) للقطاع البنوك منفردا، قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

جدول (14) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الأول) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع البنوك منفردا.

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Deviation	N	Mean	Standardized Residual	قطاع البنوك
0.958	54	0.053	1.00	55	0.08	قبل	
			0.61	55	0.07	بعد	

نجد أن دالة الفروق $t = -0.053$ والدالة المعنوية $\text{Sig} = 0.958$ أكبر من 0.05 وعليه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع البنوك.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى قبول الفرضية المختبرة ويتقرر أنه: لا يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لقطاع البنوك منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

- الفرضية الفرعية الثانية:

H01.2: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم بواقي الانحدار (جودة التقارير المالية وفقاً لجودة التدفقات النقدية التشغيلية) لقطاع التأمين منفرداً، قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

جدول (15) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الأول) قبل وبعد تطبيق المعيار قطاع شركات التأمين منفرداً.

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Deviation	N	Mean		
0.891	24	-0.139	0.42	25	-0.09	Standardized Residual قبل	قطاع شركات التأمين
			0.37	25	-0.07	Standardized Residual بعد	

نجد أن دالة الفروق $t = -0.139$ والدلالة المعنوية $\text{Sig} = 0.891$ أكبر من 0.05 وعليه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع التأمين.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى قبول الفرضية المختبرة ويتقرر أنه: لا يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لقطاع شركات التأمين منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

H01.3: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم بواقي الانحدار (جودة التقارير المالية وفقاً لجودة التدفقات النقدية التشغيلية) لقطاع الشركات الصناعية منفرداً، قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

جدول (16) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الأول) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع الشركات الصناعية منفرداً.

Sig. (2-tailed)	Df	t	Std. Deviation	N	Mean	Standardized Residual قبل	قطاع الشركات الصناعية
0.017	9	-2.86	0.48	10	-0.03	Standardized Residual بعد	
			0.76	10	0.06		

نجد أن دالة الفروق $t = -2.86$ والدلالة المعنوية $\text{Sig} = 0.017$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع الشركات الصناعية.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية المختبرة ويتقرر أنه: يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لقطاع الشركات الصناعية منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

- الفرضية الفرعية الرابعة:

H01.4: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الزراعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم بواقي الانحدار (جودة التقارير المالية وفقاً لجودة التدفقات النقدية التشغيلية) لقطاع الشركات الزراعية منفرداً، قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

جدول (17) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الأول) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع الشركات الزراعية منفرداً.

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Deviation	N	Mean	Standardized Residual قبل	قطاع الشركات الزراعية
0.026	4	-3.38	0.48	5	-0.29	Standardized Residual بعد	
			0.08	5	70.0		

نجد أن دالة الفروق $t=-3.38$ والدلالة المعنوية $Sig=0.026$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع الشركات الزراعية.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية المختبرة ويتقرر أنه: يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لقطاع الشركات الزراعية منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

- الفرضية الفرعية الخامسة:

H01.5: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع الشركات الخدمية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم بواقي الانحدار (جودة التقارير المالية وفقاً لجودة التدفقات النقدية التشغيلية) لقطاع الشركات الخدمية منفرداً، قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

جدول (18) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الأول) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع الشركات الخدمية منفرداً.

Sig. (2- tailed)	df	t	Std. Deviation	N	Mean		
0.043	9	-2.86	0.61	10	-0.06	Standardized Residual قبل	الشركات
			0.88	10	0.10	Standardized Residual بعد	الخدمية

نجد أن دالة الفروق $t=-2.86$ والدلالة المعنوية $Sig=0.043$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع الشركات الخدمية.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية المختبرة ويتقرر أنه: يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لقطاع الشركات الخدمية منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

- الفرضية الفرعية السادسة:

H01.6: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التدفقات النقدية التشغيلية للتقارير المالية على قطاع شركات الاتصالات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم بواقى الانحدار (جودة التقارير المالية وفقاً لجودة التدفقات النقدية التشغيلية) لقطاع شركات الاتصالات منفرداً، قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

جدول (19) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقى (للفرض الرئيسي الأول) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع شركات الاتصالات منفرداً.

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Deviation	N	Mean		
0.037	9	2.842	0.23	10	-0.06	Standardized Residual قبل	قطاع شركات الاتصالات
			0.51	10	-0.55	Standardized Residual بعد	

نجد أن دالة الفروق $t=2.842$ والدلالة المعنوية $Sig=0.037$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقى قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع شركات الاتصالات.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية المختبرة ويتقرر أنه: يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لقطاع شركات الاتصالات منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

2- اختبار الفرض الرئيسي الثاني والفرضيات الفرعية الستة المتفرعة عنه:

من أجل اختبار الفرض الثاني، تم استخدام النموذج الرياضي التالي: ²⁶⁵

$$CFO_{i,t} + \varepsilon_{i,t} + \beta_1 TACC_{i,t} + \beta_0 ONI_{i,t} = \beta_2$$

حيث أن:

ONI_{i,t}: صافي الربح التشغيلي (صافي الدخل قبل البنود غير الاعتيادية والضرائب) للشركة (i) خلال الفترة (t)

TACC_{i,t}: المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t)

CFO_{i,t}: صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t)

$\varepsilon_{i,t}$: تمثل البواقي residuals أو حد الخطأ في معادلة الانحدار وتمثل جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من حيث جودة المستحقات.

- شروط تحليل الانحدار والتوزيع الخطي

من الخطوات الضرورية في تحليل الانحدار هو معرفة انتشار الخطأ العشوائي المعياري مع قيم المتغير التابع المعيارية، ويتم استخدام القيم المعيارية لتلافي تأثير المقياس للمتغير التابع ويمكن عرض VIF و Tolerance كما يلي

جدول (20) دالات اختبار نموذج الدراسة شروط الانحدار

Collinearity Statistics		
VIF	Tolerance	
1.047	0.449	المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t)
1.304	0.767	صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t)

نلاحظ أن قيم معامل التضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن 10 وتتراوح بين (1.04-1.30) وإن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت بين (0.44-0.76) وهي أكبر من 0.05 وبعد هذا مؤشرا على عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

هناك عدة اختبارات للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من أهمها وأكثرها استخداما ما يعرف باختبار درين واتسون (Durbin Watson) (D-W) وذلك كونه مناسباً لاختبار وجود مشكلة الارتباط

265 Dechow P. and Dichev I., 2002, " The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors ", The Accounting Review, Vol 77, P40.

الذاتي من الرتبة الأولى بموجبه توضع فرضية العدم ضد الفرضية البديلة وكلما اقتربت تلك القيمة من 2 دل ذلك على انعدام وجود ارتباط ذاتي. ولغرض إجراء الاختبار يجب أولاً حساب قيمة D-W.

ونتيجة إجراء الاختبار وجدنا أن قيمة D-W تساوي 1.24 وهي أقرب إلى 2 لذلك لا يوجد ارتباط ذاتي وتحقق شرط تطبيق الانحدار الخطي كما أن البيانات تتوزع توزيع طبيعي بناء على ما سبق.

أولاً: حساب البواقي بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29:

تم إجراء الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة تأثير صافي الدخل التشغيلي للشركة من قبل المتغيرات المستقلة بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي (29) وهي (المستحقات الكلية، التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t. صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية) وحساب البواقي.

جدول (21) الإحصاءات الوصفية متوسط والانحراف المعياري لمتغيرات الفرض الرئيسي الثاني قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي (29)

Descriptive Statistics			
N	Std. Deviation	Mean	
115	.0988	.0615	صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية
115	.1721	-.1185	المستحقات الكلية
115	.1263	.0765	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.

جدول (22) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين تقييم المتغيرات المستقلة وتأثير صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية (التابع) قبل تطبيق معيار المحاسبة (29)

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
0.1451	0.193	0.207	0.455 ^a	1
a. Predictors: (Constant), t., التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية, المستحقات الكلية				
a. Dependent Variable: صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية				

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 45.5 %، وأن معامل التفسير هو 0.20، أي أن المتغيرات المستقلة (نموذج الدراسة) (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t., المستحقات الكلية) تفسر 20.7 % من التغيرات الحاصلة في صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية وهذا النموذج دال إحصائياً حسب اختبار التباين التالي:

جدول (23) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة على صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية

ANOVA ^a					
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model
0.000 ^b	14.613	0.308	2	0.616	Regression
		0.021	112	2.359	Residual
			114	2.975	Total
1					
a. Dependent Variable: صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية					
b. Predictors: (Constant), التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t, المستحقات الكلية					

يبين الجدول تحليل التباين والذي يمكن التعرف من خلاله على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي F=14.6 ومعنوية الدلالة الحسابية sig=0.000 أصغر من معنوية الدلالة القياسية sig=0.05 مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي.

جدول (24) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة قبل تطبيق المعيار رقم (29) على المتغير التابع صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.449	0.759		0.017	0.013	(Constant)
0.770	0.293	0.028	0.091	0.027	المستحقات الكلية
0.000	4.889	0.468	0.119	0.581	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.
1					

يشير الجدول إلى أن أثر كلا مما يلي:

1- (المستحقات الكلية للشركة i في السنة الحالية t.) هو غير دال إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل -0.02 على المتغير التابع، حيث t=0.29 والدلالة المعنوية 0.77 كما هو واضح في الجدول.

2- (التغير في التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.) هو دال إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 0.58 على المتغير التابع، حيث t=4.88 والدلالة المعنوية 0.00 كما هو واضح في الجدول.

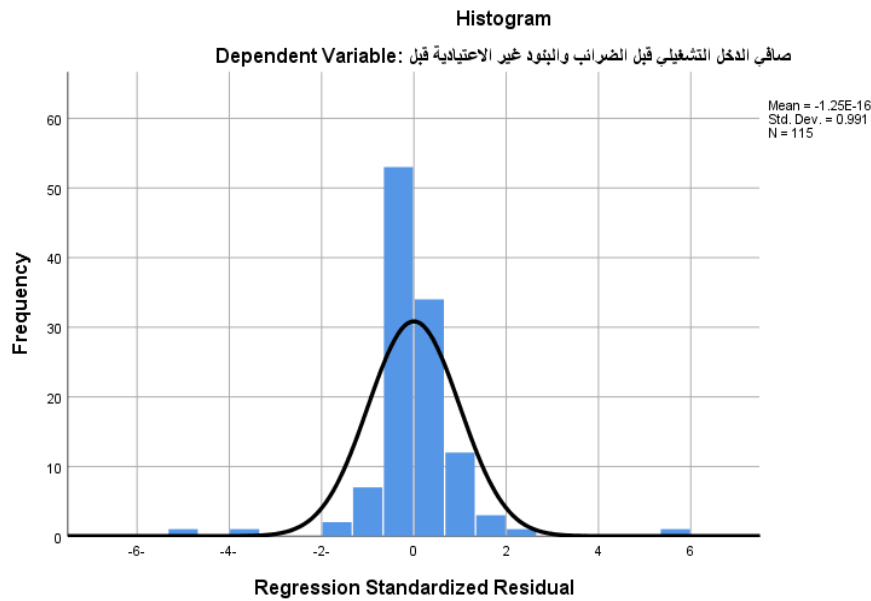
وعليه تكون معادلة نموذج الانحدار كما يلي:

$$\text{صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية} = 0.013 + (580. \text{ * (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t)})$$

وقام الباحث بالحصول على البواقي من خلال تطبيق نموذج الانحدار السابق وذلك للحصول على مقياس جودة التقارير المالية حيث يتم قياس استمرارية حسابات الاستحقاق والتي تمثل جودة التقارير المالية في ظل هذا المقياس من خلال قيمة **بواقي معادلة الانحدار**. ويتم ذلك بأحد أسلوبين إما من خلال استخدام قيم البواقي كما هي بدون تعديل أو من خلال استخدام الانحراف المعياري لهذه البواقي خلال فترة الدراسة لكل شركة على حدا.²⁶⁶

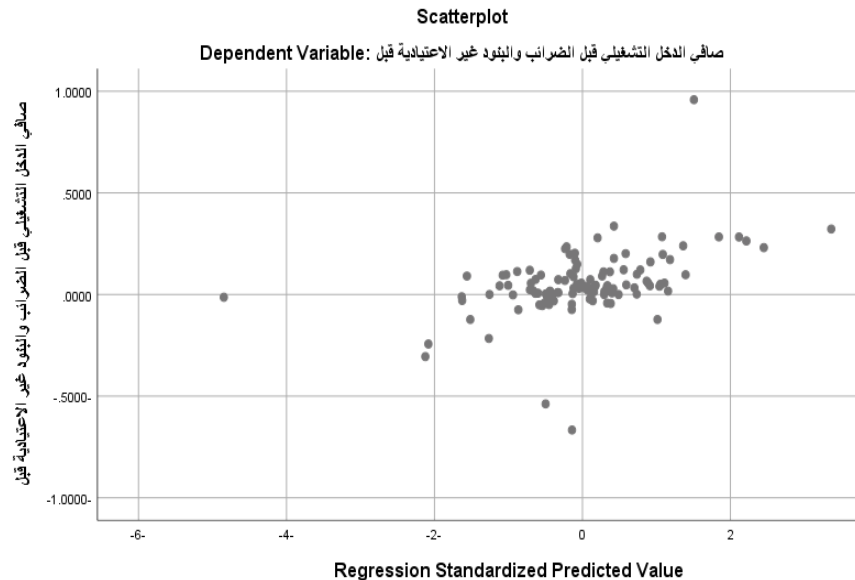
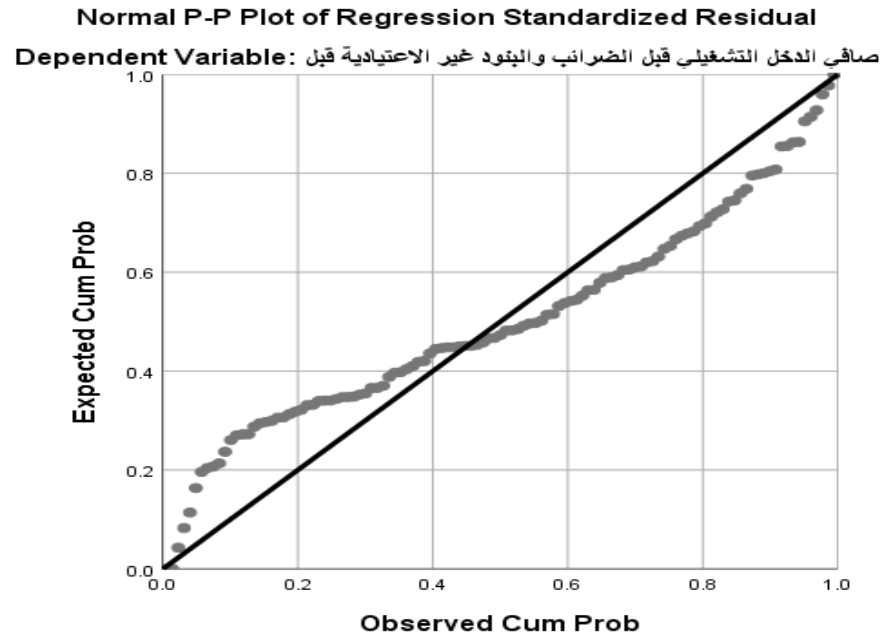
جدول (25) الإحصاءات الوصفية للبواقي والقيم الفعلية الناتجة من تطبيق النموذج

Residuals Statistics ^a					
N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	
115	0.073	0.052	0.299	-0.304	Predicted Value
115	0.144	0.000	0.796	-0.708	Residual
115	1.000	0.000	3.362	-4.847	Std. Predicted Value
115	0.991	0.000	5.482	-4.879	Std. Residual
Dependent Variable: صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية قبل					



266 Dechow P. and Dichev I., 2002, " The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors ", The Accounting Review, Vol 77, P40.

ويمكن عرض القيم المعيارية للبواقي على المحور الرأسي مع القيم المعيارية للمتغير التابع على المحور الأفقي نتيجة تطبيق نموذج الانحدار السابق (المستحقات الكلية، التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t. صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية) قبل تطبيق المعيار.



يلاحظ من المخطط السابق أن البواقي المعيارية تنتشر بشكل جيد حول خط الصفر مما يدل على أن النموذج جيد ويمكن اختبار التوزيع للبواقي بيانياً باستخدام HISTOGRAM و Normal probability حسب المخططات السابقة.

ثانياً: حساب البواقي بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29:

تم إجراء الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة تأثير صافي الدخل التشغيلية للشركة من قبل المتغيرات المستقلة بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي (29) وهي (المستحقات الكلية، التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t. صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية) وحساب البواقي.

جدول (26) الدالات الإحصائية لمؤشرات تطبيق المعيار (29)

Descriptive Statistics			
N	Std. Deviation	Mean	
115	.1180	-.0706	صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية
115	.2257	.0076	المستحقات الكلية
115	.1573	-.0352	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.

يبين الجدول الدالات الإحصائية لمؤشرات الدراسة بعد تطبيق المعيار من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول (27) الدالات الإحصائية لاختبار العلاقة بين تقييم المتغيرات المستقلة وتأثير صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية (التابع) بعد تطبيق معيار المحاسبة (29)

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
0.110	0.718	0.723	0.851 ^a	1
a. Predictors: (Constant), t. المستحقات الكلية				
b. Dependent Variable: صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية				

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 85.1 %، وأن معامل التفسير هو 0.72، أي أن المتغيرات المستقلة (نموذج الدراسة) تفسر 72.3 % من التغيرات الحاصلة في صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية وهذا النموذج دال إحصائياً حسب اختبار التباين التالي:

جدول (28) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة على صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية بعد تطبيق المعيار

ANOVA ^a						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
0.000 ^b	146.447	1.759	2	3.518	Regression	1
		0.012	112	1.345	Residual	
			114	4.863	Total	
a. Dependent Variable: صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية						
b. Predictors: (Constant), التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية.t						

يبين الجدول تحليل التباين والذي يمكن التعرف من خلاله على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F وهي $F=146.4$ ومعنوية الدلالة الحسابية $\text{sig}=0.000$ أصغر من معنوية الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$ مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي.

جدول (29) الدالات الإحصائية لنموذج الدراسة بين أثر المتغيرات المستقلة بعد تطبيق المعيار رقم (29) على المتغير التابع صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.000	-4.559		0.010	-0.048	(Constant)
0.011	-2.588	-0.173	0.052	-0.135	المستحقات الكلية
0.000	10.879	0.726	0.065	0.710	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية.t
Dependent Variable: صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية					

يشير الجدول إلى أن أثر كلا مما يلي:

1- (التغير في المستحقات الكلية للشركة i في السنة الحالية.t) هو دال إحصائيا حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل -0.13 على المتغير التابع، حيث $t=-2.58$ والدلالة المعنوية 0.011 كما هو واضح في الجدول.

2- (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية.t) هو دال إحصائيا حسب قيمة t المحسوبة وقيمة التأثير تشكل 0.71 على المتغير التابع، حيث $t=10.87$ والدلالة المعنوية 0.000 كما هو واضح في الجدول

وعليه تكون معادلة نموذج الانحدار كما يلي:

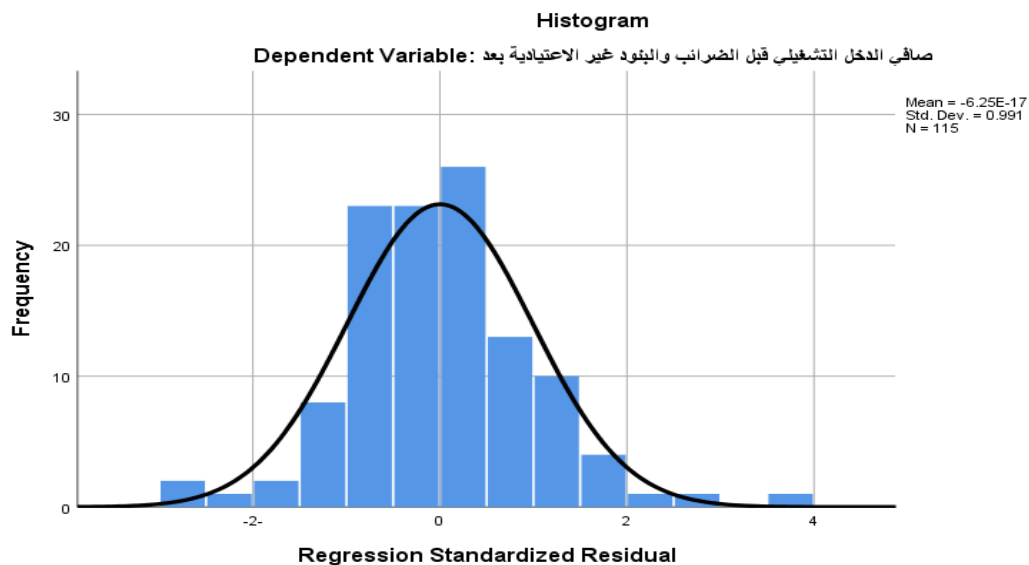
صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية) * (-0.13) + -0.04 = المستحقات الكلية (+) 0 * (.71 التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t)

وقام الباحث بالحصول على البواقي من خلال تطبيق نموذج الانحدار السابق وذلك للحصول على مقياس جودة التقارير المالية حيث يتم قياس استمرارية حسابات الاستحقاق والتي تمثل جودة التقارير المالية في ظل هذا المقياس من خلال قيمة **بواقي معادلة الانحدار**. ويتم ذلك بأحد أسلوبين إما من خلال استخدام قيم البواقي كما هي بدون تعديل أو من خلال استخدام الانحراف المعياري لهذه البواقي خلال فترة الدراسة لكل شركة على حدا (Chen et al. 2011)

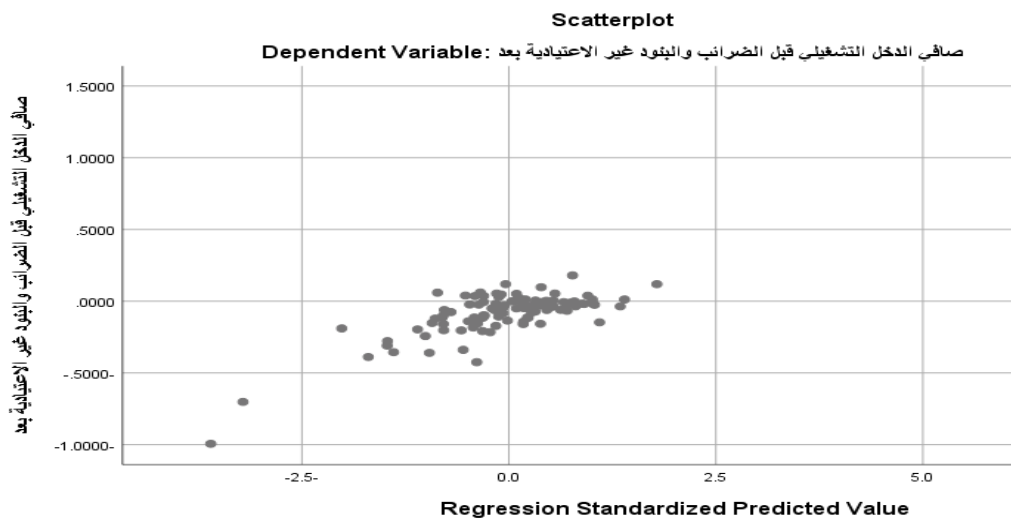
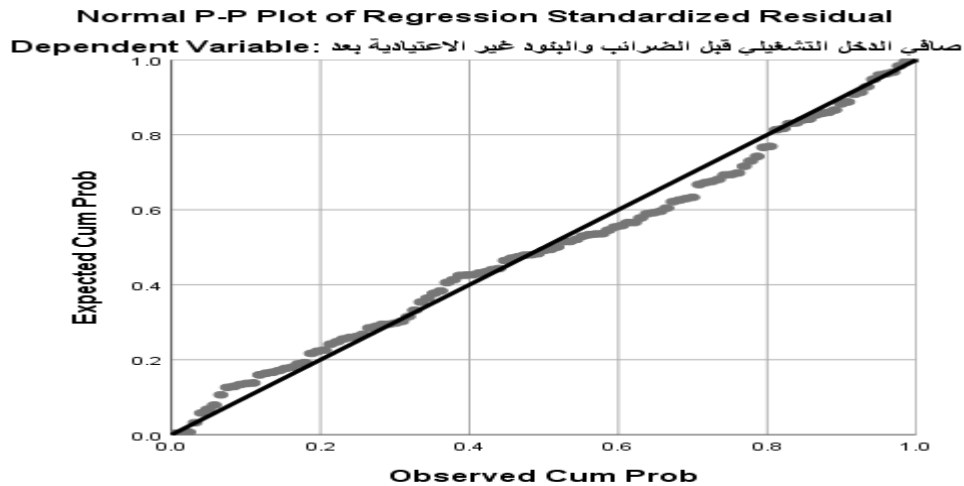
جدول (30) الإحصاءات الوصفية للبواقي والقيم الفعلية الناتجة من تطبيق النموذج

Residuals Statistics ^a					
N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	
115	0.176	-0.070	1.067	-0.70	Predicted Value
115	0.109	0.000	0.396	-0.29	Residual
115	1.000	0.000	6.472	-3.601	Std. Predicted Value
115	0.991	0.000	3.614	-2.658	Std. Residual

a. Dependent Variable: صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية بعد



ويمكن عرض القيم المعيارية للبواقي على المحور الرأسي مع القيم المعيارية للمتغير التابع على المحور الأفقي نتيجة تطبيق نموذج الانحدار السابق (المستحقات الكلية، التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t. صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية) بعد تطبيق المعيار.



ويلاحظ من المخطط السابق أن البواقي المعيارية تنتشر بشكل جيد حول خط الصفر مما يدل على أن النموذج جيد ويمكن اختبار التوزيع للبواقي بيانياً باستخدام HISTOGRAM و Normal probability حسب المخططات السابقة.

ثالثاً: الفروق قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي (29) للفرض الرئيسي الثاني، /فروق المتغيرات/:

قام الباحث بإجراء مقارنة قياس مؤشرات الدراسة قبل وبعد تطبيق المعيار باستخدام اختبار Parried Sample t test وكانت النتائج التالية:

جدول (31) الدالات الإحصائية للمتغيرات للمقارنة قبل وبعد تطبيق المعيار

Sig. (2-tailed)	df	t	Paired Differences					
			95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	
			Upper	Lower				
0.000	114	-5.597	-0.077	-0.162	0.021	0.229	-0.120	- المستحقات الكلية قبل تطبيق المعيار - المستحقات الكلية بعد تطبيق المعيار
0.000	114	6.058	0.138	0.070	0.017	0.184	0.104	- التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t قبل تطبيق المعيار - التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t بعد تطبيق المعيار
0.000	114	8.664	0.150	0.094	0.014	0.151	0.122	- صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية قبل تطبيق المعيار - صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية بعد تطبيق المعيار

1- (المستحقات الكلية) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t = -5.59$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig} = 0.000$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (المستحقات الكلية) قبل تطبيق المعيار تختلف عن (المستحقات الكلية) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

2- (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t = 6.05$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig} = 0.000$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t قبل تطبيق المعيار تختلف عن (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

3- (صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t = 8.66$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig} = 0.000$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية) قبل تطبيق المعيار تختلف عن (صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

رابعاً: دراسة الفروق في قيم بواقي الانحدار للفرض الرئيسي الثاني بشكل إجمالي:

في سبيل اختبار الفرض الرئيسي الثاني، H_{02} : لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية.

قام الباحث بإجراء مقارنة لجودة التقارير المالية والمتمثلة في قيم بواقي الانحدار قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29، وذلك باستخدام اختبار Parried Sample t test وكانت النتائج التالية:

جدول (32) الدالات الإحصائية لمؤشر البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) للمقارنة قبل وبعد تطبيق المعيار

Paired Samples Test									
Sig. (2-tailed)	df	t	Paired Differences						
			95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean		
			Upper	Lower					
0.880	114	0.540	0.122	-0.122	0.062	0.662	0.002	Studentized Residual - Studentized Residual	Pair 1

مؤشر البواقي (Studentized Residual) يبين الجدول أن دالة الاختبار $t=0.54$ عند درجة حرية 114 والدلالة المعنوية 0.880 أكبر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين (البواقي) قبل وبعد تطبيق المعيار (29) للقيم المعيارية

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى قبول الفرضية المختبرة ويتقرر أنه:

لا يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لجميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عند دراستها بشكل إجمالي لكل القطاعات معاً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

خامساً: دراسة الفروق في قيم بواقي الانحدار للفرض الرئيسي الثاني قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي (29) بشكل تفصيلي تبعا لكل قطاع على حدا لاختبار الفرضيات الفرعية:

في سبيل اختبار الفروض الفرعية الستة المتفرعة عن الفرض الرئيسي الثاني، تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم البواقي (جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية) بشكل تفصيلي تبعا لكل قطاع على حدا قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين.

الفرضية الفرعية الأولى:

H02.1: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم بواقي الانحدار (جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية) لقطاع البنوك منفردا، قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

جدول (33) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع البنوك منفردا.

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Deviation	N	Mean	Standardized Residual	قطاع البنوك
0.77	54	-0.3	3.02	55	0.15	قبل	
			2.01	55	0.26	بعد	

نجد أن دالة الفروق $t = -0.3$ والدالة المعنوية $\text{Sig} = 0.77$ أكبر من 0.05 وعليه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع البنوك.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى قبول الفرضية المختبرة ويتقرر أنه: لا يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لقطاع البنوك منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

- الفرضية الفرعية الثانية:

H02.2: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم بواقي الانحدار (جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية) لقطاع التأمين منفرداً، قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

جدول (34) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) قبل وبعد تطبيق المعيار قطاع شركات التأمين منفرداً.

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Deviation	N	Mean		
0.266	24	-1.14	0.47	25	0.17	Standardized Residual قبل	قطاع شركات التأمين
			0.52	25	0.24	Standardized Residual بعد	

نجد أن دالة الفروق $t = -1.14$ والدلالة المعنوية $\text{Sig} = 0.266$ أكبر من 0.05 وعليه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع التأمين.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى قبول الفرضية المختبرة ويتقرر أنه: لا يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لقطاع شركات التأمين منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

H02.3: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم بواقي الانحدار (جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية) لقطاع الشركات الصناعية منفرداً، قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

جدول (35) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع الشركات الصناعية منفرداً.

Sig. (2-tailed)	Df	t	Std. Deviation	N	Mean		
0.018	9	-2.86	0.6	10	-0.04	Standardized Residual قبل	قطاع الشركات الصناعية
			0.95	10	0.08	Standardized Residual بعد	

نجد أن دالة الفروق $t = -2.86$ والدلالة المعنوية $\text{Sig} = 0.018$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع الشركات الصناعية.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية المختبرة ويتقرر أنه: يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لقطاع الشركات الصناعية منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

- الفرضية الفرعية الرابعة:

H02.4: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الزراعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم بواقي الانحدار (جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية) لقطاع الشركات الزراعية منفرداً، قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

جدول (36) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع الشركات الزراعية منفرداً.

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Deviation	N	Mean		
0.028	4	-3.38	0.45	5	-0.46	Standardized Residual قبل	قطاع الشركات الزراعية
			0.12	5	0.05	Standardized Residual بعد	

نجد أن دالة الفروق $t = -3.38$ والدلالة المعنوية $\text{Sig} = 0.028$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع الشركات الزراعية.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية المختبرة ويتقرر أنه:

يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لقطاع الشركات الزراعية منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

- الفرضية الفرعية الخامسة:

H02.5: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع الشركات الخدمية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم بواقي الانحدار (جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية) لقطاع الشركات الخدمية منفرداً، قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

جدول (37) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع الشركات الخدمية منفرداً.

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Deviation	N	Mean	
0.017	9	-2.86	0.53	10	-0.05	الشركات قبل Standardized Residual
			0.88	10	0.09	الخدمية بعد Standardized Residual

نجد أن دالة الفروق $t = -2.86$ والدلالة المعنوية $\text{Sig} = 0.017$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع الشركات الخدمية.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية المختبرة ويتقرر أنه:

يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لقطاع الشركات الخدمية منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

- الفرضية الفرعية السادسة:

H02.6: لا يؤثر عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة المستحقات المحاسبية للتقارير المالية على قطاع شركات الاتصالات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تم إجراء اختبار Parried sample t test لمقارنة الفروق في قيم بواقي الانحدار (جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية) لقطاع شركات الاتصالات منفرداً، قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29.

جدول (38) الدالات الإحصائية لاختبار الفروق في قيم البواقي (للفرض الرئيسي الثاني) قبل وبعد تطبيق المعيار لقطاع شركات الاتصالات منفرداً.

Sig. (2-tailed)	df	t	Std. Deviation	N	Mean		
0.019	9	2.842	0.39	10	-0.11	Standardized Residual قبل	قطاع شركات الاتصالات
			0.85	10	-0.92	Standardized Residual بعد	

نجد أن دالة الفروق $t=2.842$ والدلالة المعنوية $\text{Sig}=0.019$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع شركات الاتصالات.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تقودنا إلى رفض الفرضية المختبرة ويتقرر أنه: يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لقطاع شركات الاتصالات منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

ثانياً: توصيات الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة:

من خلال إجراء الدراسة التطبيقية توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

❖ النتائج المترتبة عن اختبار الفرض الرئيسي الأول والفرضيات الفرعية الستة المتفرعة عنه:

A. النتائج المترتبة عن اختبار الفرض الرئيسي الأول:

1- (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t=4.62$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $Sig=0.000$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة) قبل تطبيق المعيار **تختلف** عن (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

2- (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t=6.05$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $Sig=0.000$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية) قبل تطبيق المعيار **تختلف** عن (التدفقات النقدية التشغيلية للشركات) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

3- (التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t=-1.31$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $Sig=0.192$ أكبر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) قبل تطبيق المعيار **لا يختلف** عن (التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) بعد تطبيق المعيار.

4- (التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t=1.233$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $Sig=0.041$ أكبر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) قبل تطبيق المعيار **تختلف** عن (التغير في المخزون في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) بعد تطبيق المعيار أي الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

5- (التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t=1.48$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $Sig=0.139$ أكبر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.)

قبل تطبيق المعيار لا تختلف عن (التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التدفقات النقدي للشركة i في السنة t.) بعد تطبيق المعيار أي الاختلاف غير دال إحصائياً.

6- (مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t.) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t = -4.63$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig} = 0.000$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t.) قبل تطبيق المعيار تختلف عن (مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t.) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

7- (صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t = 1.18$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig} = 0.039$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t) قبل تطبيق المعيار تختلف عن (صافي الاستحقاقات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

8- لا يوجد أثر جوهري وذو دلالة إحصائية، لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لجميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عند دراستها بشكل إجمالي لكل القطاعات معاً خلال الفترة الزمنية المدروسة، وذلك لان (قيمة الدالة الإحصائية $t = -0.023$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $\text{Sig} = 0.98$ أكبر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (مؤشر البواقي Studentized Residual) قبل تطبيق المعيار لا تختلف عن (البواقي) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف غير جوهري. مما يقودنا إلى قبول الفرضية الرئيسية الأولى المختبرة.

B. النتائج المترتبة عن اختبار الفرضيات الفرعية الستة المتفرعة عن الفرض الرئيسي الأول:

1- **الفرضية الفرعية الأولى:** تبين أنه لا يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لقطاع البنوك منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة. حيث أن دالة الفروق $t = -0.053$ والدالة المعنوية $\text{Sig} = 0.958$ أكبر من 0.05 وعليه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي والتي تمثل جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع البنوك، مما يقودنا إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى المختبرة.

2- **الفرضية الفرعية الثانية:** تبين أنه لا يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لقطاع شركات التأمين منفرداً خلال

الفترة الزمنية المدروسة. حيث أن دالة الفروق $t=-0.139$ والدلالة المعنوية $Sig=0.891$ أكبر من 0.05 وعليه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع التأمين، مما يقودنا إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية المختبرة.

3- **الفرضية الفرعية الثالثة:** تبين أنه يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لقطاع الشركات الصناعية منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة. حيث أن دالة الفروق $t=-2.86$ والدلالة المعنوية $Sig=0.017$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع الشركات الصناعية، مما يقودنا إلى رفض الفرضية الفرعية الثالثة المختبرة.

4- **الفرضية الفرعية الرابعة:** تبين أنه يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لقطاع الشركات الزراعية منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة. حيث أن دالة الفروق $t=-3.38$ والدلالة المعنوية $Sig=0.026$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع الشركات الزراعية، مما يقودنا إلى رفض الفرضية الفرعية الرابعة المختبرة.

5- **الفرضية الفرعية الخامسة:** تبين أنه يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لقطاع الشركات الخدمية منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة. حيث أن دالة الفروق $t=-2.86$ والدلالة المعنوية $Sig=0.043$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع الشركات الخدمية، مما يقودنا إلى رفض الفرضية الفرعية الخامسة المختبرة.

6- **الفرضية الفرعية السادسة:** تبين أنه يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة التدفقات النقدية التشغيلية، لقطاع شركات الاتصالات منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة. حيث نجد أن دالة الفروق $t=2.842$ والدلالة المعنوية $Sig=0.037$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع شركات الاتصالات، مما يقودنا إلى رفض الفرضية الفرعية الخامسة المختبرة.

❖ النتائج المترتبة عن اختبار الفرض الرئيسي الثاني والفرضيات الفرعية الستة المتفرعة عنه:

A. النتائج المترتبة عن اختبار الفرض الرئيسي الثاني:

1- (المستحقات الكلية) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t = -5.59$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $Sig = 0.000$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (المستحقات الكلية) قبل تطبيق المعيار تختلف عن (المستحقات الكلية) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

2- (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t = 6.05$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $Sig = 0.000$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.) قبل تطبيق المعيار تختلف عن (التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

3- (صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية) يبين الجدول أن قيمة الدالة الإحصائية $t = 8.66$ ومعنوية الدلالة الإحصائية $Sig = 0.000$ أصغر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية) قبل تطبيق المعيار تختلف عن (صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف جوهري ذا دلالة إحصائية.

4- لا يوجد أثر جوهري وذو دلالة إحصائية لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لجميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عند دراستها بشكل إجمالي لكل القطاعات معاً خلال الفترة الزمنية المدروسة. وذلك لان قيمة الدالة الإحصائية $t = 0.54$ عند درجة حرية 114 والدلالة المعنوية 0.880 أكبر من القياسية 0.05 (درجة الثقة 95 %) مما يدل أن قياس (مؤشر البواقي Studentized Residual) قبل تطبيق المعيار لا تختلف عن (البواقي) بعد تطبيق المعيار وهذا الاختلاف غير جوهري. مما يقودنا إلى قبول الفرضية الرئيسية الثانية المختبرة.

B. النتائج المترتبة عن اختبار الفرضيات الفرعية الستة المتفرعة عن الفرض الرئيسي الثاني:

1- الفرضية الفرعية الأولى: تبين أنه لا يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لقطاع البنوك منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة. حيث أن دالة الفروق $t = -0.3$ والدلالة المعنوية $Sig = 0.77$ أكبر من 0.05 وعليه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة

الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع البنوك، مما يقودنا إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى المختبرة.

2- **الفرضية الفرعية الثانية:** تبين أنه لا يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لقطاع شركات التأمين منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة. حيث أن دالة الفروق $t=-1.14$ والدلالة المعنوية $Sig=0.266$ أكبر من 0.05 وعليه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع التأمين، مما يقودنا إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية المختبرة.

3- **الفرضية الفرعية الثالثة:** تبين أنه يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لقطاع الشركات الصناعية منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة. حيث أن دالة الفروق $t=-2.86$ والدلالة المعنوية $Sig=0.018$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع الشركات الصناعية، مما يقودنا إلى رفض الفرضية الفرعية الثالثة المختبرة.

4- **الفرضية الفرعية الرابعة:** تبين أنه يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لقطاع الشركات الزراعية منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة. حيث أن دالة الفروق $t=-3.38$ والدلالة المعنوية $Sig=0.028$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع الشركات الزراعية، مما يقودنا إلى رفض الفرضية الفرعية الرابعة المختبرة.

5- **الفرضية الفرعية الخامسة:** تبين أنه يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لقطاع الشركات الخدمية منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة. حيث أن دالة الفروق $t=-2.86$ والدلالة المعنوية $Sig=0.017$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع الشركات الخدمية، مما يقودنا إلى رفض الفرضية الفرعية الخامسة المختبرة.

6- **الفرضية الفرعية السادسة:** تبين أنه يوجد أثر معنوي لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 في جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات المحاسبية، لقطاع شركات الاتصالات منفرداً خلال الفترة الزمنية المدروسة. حيث أن دالة الفروق $t=2.842$ والدلالة المعنوية $Sig=0.019$ أصغر من 0.05 وعليه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين قيم البواقي قبل وبعد

تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع والعشرين لدى قطاع شركات الاتصالات، مما يقودنا إلى رفض الفرضية الفرعية السادسة المختبرة.

ثانياً: توصيات الدراسة:

في ضوء الدراسة النظرية ونتائج الدراسة التطبيقية فإن الباحث يوصي بما يلي:

- 1- ضرورة إفصاح الشركات عن أثر التضخم على الأداء المالي للشركات، عن طريق تقارير إضافية تضاف إلى القوائم المالية تبين أثر التضخم على عناصر هذه القوائم، لتساعد على اتخاذ قرارات رشيدة من قبل مستخدمي هذه القوائم.
- 2- ضرورة توفير البيئة المناسبة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي 29، وتحديد الجهات التي يجب عليها إصدار الأرقام القياسية الخاصة بالتضخم بصورة دورية مستمرة دون تأخير.
- 3- ضرورة إيجاد قوانين ملزمة لتطبيق وتفعيل معيار المحاسبة الدولي رقم 29 نظراً لأهميته في بيئة الأعمال السورية الخاضعة لظروف تضخمية حالية، وبما يحقق إعداداً للتقارير المالية أكثر شفافية ومصداقية.
- 4- ضرورة تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين في سورية بعقد دورات تدريبية وورشات عمل لزيادة وعي المحاسبين بأهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار 29.
- 5- ضرورة العمل على إيجاد آليات وإصدار قوانين وتشريعات رقابية في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية تساعد في رفع مستوى جودة التقارير المالية المنشورة لتجعلها تعكس واقع الشركات بصدق وشفافية أكثر.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع باللغة العربية:

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. الحياي، وليد ناجي، 2007، "نظرية المحاسبة"، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
2. الحياي، وليد، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
3. الشيخ، سهيل، وآخرون، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، 2006.
4. الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، "نظرية المحاسبة"، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الشامية، الكويت.
5. إصدارات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2018.
6. حمدان، مأمون، وآخرون، محاسبة دولية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014.
7. سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.
8. فخر، نواف، المصري، تيسير، وآخرون، المشكلات المحاسبية المعاصرة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011.
9. مطر، محمد، وآخرون، 2001، المحاسبة المتوسطة، دار حنين، الأردن.

الأبحاث المنشورة:

1. الأسعد، آلاء مصطفى، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية: العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013.
2. البديري، حسين، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها - دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 1، 2017.
3. البشير، زبيدي، يحيى، سعيدي، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي - دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 2، العدد 9، 2016.
4. التميمي، عباس، حسين، سطم، تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، جامعة تكريت، بغداد، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 20، 2016.
5. الحامض، خالد، التضخم أسبابه وآثاره في سورية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 43، 2006.
6. الحكيم، مصطفى حامد، آدم، عبد السلام، الإفصاح عن القيم الجارية في بيئة التضخم ودوره في الحد من الازمة المالية - دراسة ميدانية على المصارف العملة بالسودان، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1.
7. السعدي، إبراهيم خليل حيدر، فاعلية القياس المحاسبي عند التغير العام للأسعار وأثره على جودة المعلومات المحاسبية وفق المعيار الدولي 29 (دراسة تطبيقية لشركة الاسمنت الأردنية)، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1، العدد 19، 2010.
8. السعدي، إبراهيم خليل، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وإثرها على استبدال الأصول، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، 2009.
9. الصايغ، عماد، عبد المجيد، حميده، قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية لمشركات المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 3، العدد 1، 2015.

10. المسعودي، حيدر علي، الجبوري، علي خلف، بحث بعنوان: تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة ذي قار، المجلد 11، العدد 3، أيلول 2016.
11. جربوع، يوسف محمود، أساس التكلفة التاريخية بين التأييد والانتقادات الموجهة إليها، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 1، 2001.
12. حساني، عبد الرزاق، تطور سعر صرف الليرة السورية وعلاقته بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأزمة الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 2، 2015.
13. حلس، سالم عبد الله، وجربوع، يوسف محمود، تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة - دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلد 26، العدد 1، 2006.
14. حمادة، رشا، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 4، 2014.
15. حميدات، محمد، وآخرون، العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 3، 2015.
16. خضور، عفراء علي، دراسة تحليلية للتضخم وأثره على الميزان التجاري السوري خلال الفترة (1990-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، 2015.
17. خليل، محمد (2003)، "دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية؛ عدد 2.
18. عبد الستار، سامح سيد، بحث تمهيدي ماجستير، بعنوان: أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مشكلة تغير الأسعار (التضخم)، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، 2008.

19. عبد الله، خالد أمين، محاسبة التضخم بين المعارضة والتأييد، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 10، العدد 2.

القوانين والمراسيم:

1- قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، سورية.

2- قانون سوق دمشق للأوراق المالية رقم 22 لعام 2005، سورية.

3- قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 22 وتعديلاته، سورية.

4- القانون رقم 33 لعام 2009، مجلس المحاسبة والتدقيق، سورية.

الرسائل الجامعية:

1. الجلال، أحمد محمد صالح، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية (2003-1990م)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم نقود مالية، جامعة الجزائر، 2006.

2. الدرزي، مهند، معالجة التضخم في الاقتصاد السوري من خلال تعزيز التكامل بين السياسات النقدية والمالية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2009.

3. السامرائي، محمد حامد مجيد، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2016.

4. العبد لله، منال علي، التحول في القياس المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية من التكلفة التاريخية إلى التكلفة الجارية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2010.

5. بدرة، عبد القادر، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية -دراسة تطبيقية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2015.
6. حسن، وليد، السياسة النقدية وأثرها في التضخم في سوريا خلال الفترة 1995-2005، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2008.
7. حسين، كركاشه، رسالة ماجستير بعنوان: أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية - دراسة إحصائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
8. رمضان، أحمد، أثر ممارسات المراجعة غير المنتظمة في جودة التقارير المالية -دراسة ميدانية تحليلية في سورية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015.
9. ريا، غيث، أثر التضخم في تدقيق البيانات المالية -دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2013.
10. زريق، بوبكر، تفعيل المراجعة الخارجية كأداة لتحسين جودة التقارير المالية - دراسة حالة من خلال الاستبيان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.
11. زيتون، سمير موسى، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية، أطروحة دكتوراه فلسفية في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، 2013.
12. سوفيان، بوعوفة، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.
13. سويد، بسمة، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية - القيمة العادلة) - دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

14. شعيب، يمنى، دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2008.
15. صفا، محمد، دور المعلومات القطاعية في تحسين جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2016.
16. عبد العال، فراس، أثر إعداد التقارير المالية في ظل التضخم المرتفع في القيمة الملائمة للتقارير المالية - دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2017.
17. عبد الفتاح، سعيد، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية دراسة اختبارية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2013.
18. عثمان، قمر، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية - دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2016.
19. عقلة، وائل، متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 29 في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية - دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2017.
20. عيسى، زينة عبد اللطيف، دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة آثار التضخم على القوائم المالية للمنشآت متعددة الجنسية - دراسة ميدانية على شركات دلة البركة الدولية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2008.
21. فوزية، هلال، خديجة، عمران، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة: مؤسسة الإسمنت بالحسانة ووحدة الأكياس بعين الحجر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، 2016.

22. كاهية، سامية، أثر تعدد بدائل القياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المالية – دراسة لعينة من المحاسبين بولاية ورقلة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015 .
23. محمد، سامح سيد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مشكلة تغير الأسعار، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة بني سويف، الجمهورية العربية المصرية، القاهرة، 2008.
24. موسى، بهجة صالح، أثر التضخم على قرارات الاستثمار طويلة الأجل – دراسة حالة مجموعة من مصانع السكر، مدرسة العلوم الإدارية، قسم المحاسبة والإدارة المالية، جامعة الخرطوم، 2012.
25. وادي، مدحت فوزي عليان، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2006.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Karapınar – F. Zaif – R. Bayırlı, Impact of Inflation Accounting Application on Key Financial Ratios, Journal of Business Research – Türk, Vol. 4, No.1, 2012, pp. 44-57.
2. Abu-Abbas, B., Al-Abdullah, R., Are IASB's Qualitative Characteristics Reflected in IFRSs? IAS 29 as a Case Study, Research Journal Of Economics, Business and Act, VOL 5, 2012.
3. Akeju, J., Babatunde, A., CORPORATE GOVERNANCE AND FINANCIAL REPORTING QUALITY IN NIGERIA, International Journal of Information Research and Review, Vol. 04, Issue, 02, February, 2017, pp.3749-3753.
4. Andrew, H., Shinozawa, Y., Tippet, M., IAS 29 and the cost of holding money under hyperinflationary conditions, Accounting and Business Research, Vol. 37. No. 2. 2007, pp. 97-121.

- Kirkulak, C.K. Balsari, Value Relevance of Inflation-adjusted Equity and Income, *The International Journal of Accounting* 44 (2009) pp.363–377. .5
- Badloe, S.H., The Quality of Accounting Information A Case of the Netherlands, Master Thesis Accounting, Auditing & Control, Faculty Erasmus School of Economics Erasmus University Rotterdam, 2011, p p33-34. .6
- Barth et al., Accruals and the Prediction of Future Cash Flows, *The Accounting Review*, Vol. 76, No.1 (Jan., 2001), pp. 27-58. .7
- Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency? *Journal of accounting and economics*, 48(2), pp. 112-131. .8
- Chamisa, E., The use and perceived usefulness of IAS 29 restated financial statements by Zimbabwean investment analysts, *South African Journal of Accounting Research*, Volume 21, Issue 1, 2007. .9
- Cohen A (2003). Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences. Department of Accounting and Information Management, Northwestern University NYU Working Paper No. 2451/27547. .10
- Dechow P. and Dichev I., 2002, " The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors ", *The Accounting Review*, Vol 77. .11
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (1980). Qualitative Characteristics of Accounting Information, Statement of Financial Accounting Concepts 2. Stamford, CT: FASB. .12
- Ford, H. W., & Seay, S. S., FAIR PRESENTATION---AN ETHICAL PERSPECTIVE ON FAIR VALUE ACCOUNTING PURSUANT TO THE SEC STUDY ON MARK-TO-MARKET ACCOUNTING, *Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues*, Volume 13, Number 1, 2010. .13
- Gücenme, Ü., & Poroy Arsoy, A. (2006). Changes in Financial Reporting in Turkey: Historical Development of Inflation Accounting from 1960 to 2005. .14

- Ilter, C., Exploring the Effects of Inflation on Financial Statements through Ratio Analysis, *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 3 No. 13; July 2012. .15
- Jaffar, et al, DETERMINANT FACTORS AFFECTING QUALITY OF REPORTING IN ANNUAL REPORT OF MALAYSIAN COMPANIES, *MALAYSIAN ACCOUNTING REVIEW*, Volume 6, No. 2, December 2007. .16
- Jones, J. 1991, Earnings management during import relief investigation, *Journal of Accounting Research*, vol 29, pp 193-228. .17
- Kampanje, B., Multinational Banks Operating in Hyperinflationary Economies, Accounting and Finance Department – Blantyre International University, Social Science Research Network, (July 23, 2012). .18
- Kapoor. S., Financial Reporting Quality in Nordic Countries, A study of 62 publicly listed companies from Finland, Sweden and Denmark, School of Business, November 2016. .19
- KARAPINAR, A., ZAİF, F., BAYIRLI, R., Impact of Inflation Accounting Application on Key Financial Ratios, *Journal of Business Research – Türk*, 2012. .20
- Kirk, E. N., ‘TRUE AND FAIR VIEW’ VERSUS ‘PRESENT FAIRLY IN CONFORMITY WITH GENERALLY ACCEPTED ACCOUNTING PRINCIPLES’, MASSEY UNIVERSITY, SCHOOL OF ACCOUNTANCY, Discussion Paper Series 208, August 2001. .21
- Kirkulak, B., Balsari, C. k., Value Relevance of Inflation-adjusted Equity and Income, *The International Journal of Accounting*, VOL 44, 2009. .22
- Nashwa, G. 2003. Audit Committee: the solution to quality financial reporting, *The CPA Journal*, Dec., pp.6-9. .23
- Nikolaev, V., Identifying Accounting Quality, The University of Chicago Booth School of Business, August 8, 2014. .24
- Nulla, Y., Does IFRS Adoption Influence Financial Reporting Empirical Study on Financial Institutions, *Journal of Business and Management – Vol. 20, No. 1*, 2014. .25

- Nulla, Y., Does IFRS Adoption Influence Quality of Reporting? An .26
Empirical Evidence from Large Canadian Banks, *International Journal of
Accounting and Taxation*, Vol. 2(2), June 2014.
- Nulla, Y., FINANCIAL REPORTING QUALITY IN LARGE ENERGY .27
& MINING COMPANIES: A CANADIAN CASE, *Corporate Ownership
& Control* / Volume 12, Issue 3, Spring 2015.
- Othman, R., Impact of Financial Reporting Quality on the Implied Cost .28
of Equity Capital: Evidence from the Malaysian Listed Firms, *Asian
Journal of Business and Accounting*, 3(1), 2010, PP 1-25.
- Ovidiu, B., Alin, D., Delia, D., THE RELEVANCE OF ACCOUNTING .29
INFORMATION GENERATED BY THE APPLICATION OF IAS 29
RELATED TO SHAREHOLDERS CAPITAL, University of Oradea,
Faculty of Economics, *The Journal of the Faculty of Economics -
Economic.* , Vol. 1. No. 1, 2013, pp. 1165-1170.
- Palmer, A., 2012, FINANCIAL MANAGEMENT DEVELOPMENT, .30
Financial Accounting Common Problem Areas, NO 146,
REPLACEMENT COST ACCOUNTING, P. P1-6.
- Seay, S., Ford, W., FAIR PRESENTATION-AN ETHICAL .31
PERSPECTIVE ON FAIR VALUE ACCOUNTING PURSUANT TO
THE SEC STUDY ON MARK-TO-MARKET ACCOUNTING, *Journal
of Legal, Ethical and Regulatory Issues*, Volume 13, Number 1, 2010.
- Shaked, I., Kempainen, S., A Review of Fairness Opinions and Proxy .32
Statements: 2005-2006, *Journal of Applied Finance – Issues 1 & 2*, 2009.
- Shroff, N., Real Effects of Financial Reporting Quality and Credibility .33
Evidence from the PCAOB Regulatory Regi, Available at SSRN, August,
2015.
- Shu, S., Morelli, S., Drivers and Outcomes of Perceived Fairness in .34
Consumer Financial Decisions, University of California Los Angeles,
Anderson School of Management, 2012.
- Silalahi, P. D., FAIRNESS OF THE FINANCIAL REPORT IN PT .35
BENTOEL TBK (STUDY CONVERSION HISTORICAL COST

ACCOUNTING INTO GENERAL PRICE LEVEL ACCOUNTING),
Accounting Major, Economic Faculty, Gunadarma University. 2010

Suganda. W., Syarif. F., Analisis Pengaruh Kualitas Akrua (Accruals .36
Quality) Terhadap Sinkronitas Harga Saham (Stock Price Synchronicity):
Studi Empiris pada Bursa Efek Indonesia, Simposium Nasional
Akuntansi (SNA) XVIII, 2015.

Taher, M., Athathy, H., et al, The impact of inflation on financial .37
accounting and its relation with Arab Spring, College of Business
Administration, Jazan University, Kingdom of Saudi Arabia, 2012, p20.

Verdi, Rodrigo S., Financial Reporting Quality and Investment Efficiency .38
(September 9, 2006).

Available at
SSRN: <https://ssrn.com/abstract=930922> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.930922>

and productive Capacity), the Appreciation, (Depreciation, W. Paton,.39
journal Accountancy.

Wilkins, A., Two Papers on "How Perceptions of Fairness and Influences .40
of Social Capital and Source Credibility Matter to Compensation
Committees and Investors", Kennesaw State University, 2012.

Yang, Vasarhelvi, Liu, and Shima, An Empirical Study of Net Assets .41
Disclosure: Inflation Accounting Revisited, INTERNATIONAL
JOURNAL OF BUSINESS, 10(4), 2005.

Yurisandi, T., Puspitasari, E., Financial Reporting Quality - Before and .42
After IFRS Adoption Using NiCE Qualitative Characteristics
Measurement, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Volume 211,
November 2015.

ZEFF, S., The Primacy of "Present Fairly" in the Auditor's Report, .43
ACCOUNTING PERSPECTIVES / PERSPECTIVES COMPTABLES,
AP, Vol. 6, No. 1, (2007).

Zheng, X., A COMPARATIVE STUDY OF FINANCIAL REPORTING .44
.QUALITY, 6th International Scientific Conference, 2010, pp 286-293

الملحق رقم 1 الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم

التاريخ	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
كانون الثاني	826.00	787.8	782.00	564.46	382.97	309.73	262.70	172.37	149.02	139.10	136.13	123.40	116.35	110.04
شباط	836.00	790.5	782.90	565.68	392.46	307.27	270.48	178.53	147.13	141.17	133.93	126.45	116.69	110.06
آذار	866.40	795.8	801.90	606.62	416.04	312.71	299.55	190.49	145.67	141.78	135.42	128.60	116.13	110.94
نيسان	864.00	794.6	798.50	610.72	430.15	310.31	309.01	191.59	145.75	141.60	134.04	130.07	114.17	110.27
أيار	863.50	788.8	790.50	621.86	430.21	307.99	319.98	190.43	143.71	139.54	134.36	132.48	111.33	109.06
حزيران	865.10	783.7	777.50	666.92	440.87	315.25	376.50	195.96	143.98	138.44	134.18	132.39	110.54	108.67
تموز	871.50	777.1	774.90	676.92	444.02	319.85	423.80	198.06	145.49	137.95	135.00	131.79	111.87	107.85
آب	880.20	778.3	776.01	679.63	449.80	320.05	451.12	203.86	146.14	140.65	136.62	133.62	114.04	108.39
أيلول	916.70	787.9	775.90	721.69	472.29	336.03	487.30	220.28	148.74	143.88	137.38	136.90	115.35	110.14
تشرين الأول	924.20	789.7	777.20	731.87	486.74	340.32	491.56	226.12	150.88	146.13	137.39	138.37	116.41	109.99
تشرين الثاني	949.20	796.3	774.60	735.59	500.43	345.85	480.84	231.24	154.66	146.25	139.06	137.26	117.76	111.16
كانون الأول	1091.30	811.2	781.50	773.40	540.02	365.65	482.48	256.22	165.06	148.69	139.85	137.48	119.14	113.78
متوسط الرقم القياسي	896.18	790.142	782.78	662.95	448.83	324.25	387.94	204.60	148.85	142.10	136.11	132.40	114.98	110.03

يبين الجدول الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار خلال الأعوام من 2006 إلى 2019 باعتبار سنة الأساس 2005

البيان	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
معدل التضخم السنوي	13.42%	0.94%	18.08%	47.70%	38.42%	-16.42%	89.61%
معدل التضخم وفق سنة أساس 2012	338.02%	286.20%	282.60%	224.03%	119.38%	58.48%	89.61%
المجموع التراكمي للتضخم	191.76%	178.34%	177.40%	159.32%	111.62%	73.20%	89.61%
الفترة	7	6	5	4	3	2	1
متوسط نسبة التضخم المتراكمة عن الفترة	27.39%	29.72%	35.48%	39.83%	37.21%	36.60%	89.61%
تطبيق المعيار	لا ينطبق معيار 29	لا ينطبق معيار 29	يتم تطبيق معيار 29	يتم تطبيق معيار 29	يتم تطبيق معيار 29	يتم تطبيق معيار 29	يتم تطبيق معيار 29

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

- يمكن تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 على عينة الدراسة خلال الأعوام 2013+2014+2015+2016+2017 وذلك لان متوسط نسبة التضخم المتراكمة عن الفترة تزيد عن 33.34% وبالتالي معيار التضخم المطلوب بحسب المعيار 29 محقق في البيانات محل الدراسة

- لا يمكن تطبيق تطبيق معيار المحاسبة الدولي 29 على عينة الدراسة خلال الأعوام 2018+2019 وذلك لان متوسط نسبة التضخم المتراكمة عن الفترة تقل عن 33.34% وبالتالي معيار التضخم المطلوب بحسب المعيار 29 غير محقق في البيانات محل الدراسة

الملحق رقم ٢. قيم متغيرات النموذج الرياضي الأول قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٩ // بيانات اختبار الفرض الأول $CFO_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 CFO_{i,t} + \beta_2 \Delta ARI_{i,t} + \beta_3 \Delta INVI_{i,t} + \beta_4 \Delta API_{i,t} + \beta_5 DEPRI_{i,t} + \beta_6 OTHER_{i,t} + e_{i,t+1}$									
القطاع	اسم الشركة	السنة المالية	التغيرات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة t+1 (صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية مطروحاً منه المستحقات)	التغيرات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.	التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التغيرات النقدي للشركة i في السنة t.	التغير في المخزون في بيان التغيرات النقدي للشركة i في السنة t.	التغير في حسابات الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التغيرات النقدي للشركة i في السنة t.	مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t.	صافي الاستهلاكات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t، وتحسب كما يلي: $- OTHER_{i,t} = EARN_{i,t} - CFO_{i,t} + \Delta ARI_{i,t} + \Delta INVI_{i,t} - \Delta API_{i,t} - DEPRI_{i,t}$ حيث أن EARN هو الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والمعاملات المتوقعة.
			$CFO_{i,t+1}$	$CFO_{i,t}$	$\Delta ARI_{i,t}$	$\Delta INVI_{i,t}$	$\Delta API_{i,t}$	$DEPRI_{i,t}$	$OTHER_{i,t}$
المصارف	البنك العربي	2013	-0.05244	0.13025	-0.06986	0.00000	0.11409	0.00178	0.08132
		2014	0.00605	-0.05097	-0.09978	0.00000	-0.01463	0.00148	0.13568
		2015	0.16532	0.00489	-0.21843	0.00000	0.08971	0.00106	0.40009
		2016	0.05930	0.12570	-0.10095	0.00000	0.09772	0.00078	0.18529
		2017	0.05896	0.06416	-0.03001	0.00000	0.18417	0.00114	0.07709
	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2013	0.00939	0.11259	0.05844	0.00000	0.01303	0.00153	-0.15642
		2014	-0.11351	0.00884	0.02219	0.00000	-0.04959	0.00149	-0.07905
		2015	0.27664	-0.09137	-0.06876	0.00000	-0.11683	0.00123	0.04477
		2016	0.02674	0.19086	0.06682	0.00000	0.00146	0.00082	-0.19804
		2017	-0.01571	0.02392	-0.04087	0.00000	0.13645	0.00080	0.12290
	بنك الأردن - سورية	2013	0.00004	0.12446	-0.02692	0.00000	0.07780	0.00587	-0.02298
		2014	-0.03603	0.00004	0.04275	0.00000	-0.07597	0.00647	-0.12463
		2015	0.27335	-0.02569	-0.06839	0.00000	-0.10837	0.00466	0.10850
		2016	0.23217	0.21739	-0.11058	0.00000	0.05647	-0.00330	0.24599
		2017	0.17895	0.22784	-0.03255	0.00000	0.34891	-0.00288	0.22213
	بنك الشرق	2013	0.33636	0.16445	-0.02040	0.00000	0.09268	0.00438	-0.01437
		2014	0.08835	0.22251	-0.06099	0.00000	0.23077	0.00283	0.12128
		2015	0.04901	0.06561	-0.16640	0.00000	0.11001	0.00199	0.33589
		2016	0.09441	0.04738	0.00105	0.00000	-0.11156	0.00353	0.00223
		2017	0.11382	0.07445	-0.15860	0.00000	0.28595	0.00326	0.32376
	بنك بيبيلوس سوريا	2013	0.18244	-0.15150	0.04435	0.00000	-0.29375	0.00659	-0.19088
		2014	-0.19389	0.13008	-0.02894	0.00000	0.10164	0.00269	0.03157
		2015	0.05315	-0.14323	-0.03776	0.00000	-0.22810	0.00173	0.04545
		2016	0.18171	0.05294	0.08591	0.00000	-0.01505	-0.00197	0.07873
		2017	-0.00681	0.19891	-0.03441	0.00000	0.05000	-0.00190	-0.23929
	بنك بيمو السعودي الفرنسي	2013	0.14498	0.22999	-0.06734	0.00000	0.25494	0.00575	0.11491
		2014	0.10472	0.12236	-0.00481	0.00000	0.14156	0.00382	0.04514
		2015	-0.05677	0.08460	-0.09804	0.00000	0.13393	0.00397	0.19214
		2016	0.12468	-0.04157	-0.33505	0.00000	0.20196	-0.00478	0.66879
		2017	0.10337	0.11662	0.00417	0.00000	0.06601	-0.00718	-0.01840
	بنك سوريا والخليج ش.م.م	2013	0.10637	0.08104	0.13509	0.00000	-0.09926	0.00068	-0.34571
		2014	-0.03443	0.08437	0.05774	0.00000	0.01787	0.00050	-0.14583
		2015	0.14284	-0.02752	0.05898	0.00000	-0.12697	0.00037	-0.13480
		2016	-0.00535	0.11625	-0.01647	0.00000	0.08355	0.00030	-0.00062
		2017	-0.12949	-0.00623	0.11464	0.00000	-0.03774	0.00029	-0.18845
	بنك سوريا والمهجر	2013	-0.01774	0.01898	0.07077	0.00000	-0.09383	0.00623	-0.17566
		2014	-0.08289	-0.01546	0.00196	0.00000	-0.04220	0.00388	-0.00597
		2015	-0.09849	-0.06105	0.00002	0.00000	-0.10906	0.00235	-0.00038
		2016	0.11857	-0.07221	-0.07485	0.00000	-0.04042	0.00176	0.15118
		2017	0.01075	0.12897	0.09883	0.00000	0.03674	-0.00237	-0.19358
	بنك عودة - سوريا	2013	0.11805	-0.01633	0.01945	0.00000	-0.11644	0.00297	-0.11077
		2014	-0.02545	0.09967	0.02044	0.00000	0.02639	0.00227	-0.04550
		2015	0.13811	-0.02004	0.04656	0.00000	-0.15936	0.00173	-0.10989
		2016	-0.15414	0.10747	0.06666	0.00000	-0.05057	0.00145	-0.11173
		2017	0.07793	-0.14509	-0.17472	0.00000	0.07915	-0.00115	0.36853
	بنك قطر الوطني - سورية	2013	0.29528	0.23929	-0.07015	0.00000	0.02898	0.00330	0.10286
		2014	0.43895	0.21868	0.02851	0.00000	0.01690	0.00343	-0.05512
		2015	0.53490	0.29987	-0.00089	0.00000	-0.00356	0.00246	-0.01697
		2016	-0.11116	0.35066	0.06732	0.00000	0.01901	0.00167	-0.13378
		2017	0.01406	-0.12164	-0.05475	0.00000	0.06897	0.00181	0.12417
	مصرف فرنسبنك - سورية	2013	0.15276	0.16935	-0.03273	0.00000	0.10920	0.00123	-0.02442
		2014	0.14553	0.12167	-0.07151	0.00000	0.12807	0.00101	0.11377
		2015	0.22575	0.08719	-0.06773	0.00000	0.06451	0.00066	0.11911
		2016	0.10950	0.17225	-0.05641	0.00000	0.13992	0.00040	0.12388
		2017	-0.00537	0.12255	0.02452	0.00000	0.14628	0.00053	-0.04238

شركات اتصالات	سوريا MTM	2013	0.09146	0.19220	0.00111	-0.00152	0.07670	0.06499	-0.00742
		2014	0.27766	0.08115	-0.03560	-0.00109	0.00410	0.07177	0.07451
		2015	0.23904	0.20414	-0.08292	-0.00219	0.18534	0.06412	0.17082
		2016	0.15213	0.18596	-0.03426	0.00064	0.07743	0.07646	0.06740
		2017	0.10125	0.14424	-0.03416	-0.00270	0.02281	0.11114	0.07394
	سيريتل موبايل تيليكوم	2013	0.26040	0.25507	0.00476	-0.00729	0.03022	0.06662	-0.05840
		2014	0.38698	0.22498	-0.07094	-0.00215	0.02548	0.07156	0.14215
		2015	0.53517	0.33620	0.00279	-0.00996	0.05155	0.09500	0.10045
		2016	0.60861	0.39186	-0.12286	-0.01216	0.06363	0.11384	0.15128
		2017	0.44389	0.50484	0.06234	-0.00273	-0.00298	0.12757	-0.11766
شركات تأمين	الاتحاد التعاوني للتأمين	2013	0.01499	0.05658	-0.00095	0.00000	0.03417	0.01201	-0.00528
		2014	0.04785	0.01586	0.01193	0.00000	-0.00839	0.01253	-0.01464
		2015	0.11503	0.04155	-0.02996	0.00000	0.00331	0.00830	0.06898
		2016	0.00742	0.07845	-0.05510	0.00000	0.06214	0.00537	0.07734
		2017	0.01306	0.00749	0.00067	0.00000	0.01399	0.00557	-0.00825
	السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)	2013	0.06227	0.05241	0.00906	0.00000	0.04140	0.00478	0.01526
		2014	0.04002	0.06132	0.01757	0.00000	-0.01222	0.00498	-0.03399
		2015	0.08103	0.03479	-0.08173	0.00000	0.03701	0.00577	0.16282
		2016	0.02544	0.07278	-0.01412	0.00000	0.04700	0.00660	0.05081
		2017	0.02232	0.02390	-0.03896	0.00000	0.01675	0.00624	0.04806
	السورية الكويتية للتأمين	2013	0.11325	-0.01769	-0.04963	0.00000	-0.02227	0.00379	0.10438
		2014	0.05356	0.10000	0.05225	0.00000	0.00140	0.00780	-0.05248
		2015	0.05343	0.04378	0.02255	0.00000	-0.00971	0.00840	0.13018
		2016	0.00886	0.03925	-0.02338	0.00000	-0.00403	0.00697	0.21201
		2017	0.02008	0.00884	0.00087	0.00000	-0.01496	0.00766	-0.06701
	السورية الوطنية للتأمين	2013	0.16073	0.17738	-0.00700	0.00000	-0.00870	0.00729	-0.05100
		2014	0.07924	0.14347	0.00271	0.00000	-0.00477	0.00680	-0.02258
		2015	-0.04755	0.06557	-0.03305	0.00000	0.02482	0.00669	0.14790
		2016	0.08959	-0.04044	-0.08239	0.00000	-0.01098	0.00604	0.23110
		2017	0.01302	0.09161	0.03296	0.00000	-0.04211	0.00536	-0.12035
	المتحدة للتأمين - سوريا	2013	0.10962	0.06240	0.01650	0.00000	0.00519	0.00283	-0.04073
		2014	-0.07409	0.08460	0.00191	0.00000	0.04853	0.00186	-0.01444
		2015	0.08241	-0.06911	-0.01199	0.00000	-0.05726	0.00195	0.12306
		2016	0.08962	0.05454	-0.01302	0.00000	0.05361	0.00444	0.10376
		2017	0.00024	0.09111	-0.00388	0.00000	0.04813	0.00482	-0.02060
شركات خدمية	الاهلية للنقل	2013	0.22813	0.05206	-0.02819	-0.03253	-0.12357	0.13393	0.12144
		2014	0.08902	0.20320	-0.00924	-0.08846	0.01860	0.12182	0.19540
		2015	0.08234	0.09340	-0.03054	-0.04223	0.05730	0.10482	0.17155
		2016	0.17382	0.09029	0.01653	-0.01459	-0.01310	0.10398	0.00244
		2017	0.51723	0.14031	-0.03790	-0.12939	0.04280	0.08891	0.33637
	المجموعة المتحدة للنشر والاعلان والتسويق	2013	-0.00249	-0.00520	-0.00296	0.00918	-0.02196	0.05825	-0.01556
		2014	0.01458	-0.00258	-0.07276	0.00022	0.00229	0.05556	0.13970
		2015	0.01269	0.01402	-0.02882	0.00676	-0.01972	0.03523	0.04030
		2016	-0.00110	0.01227	-0.01575	0.00089	-0.01963	0.02906	0.02578
		2017	0.00575	-0.00124	0.06340	-0.00111	-0.10306	0.03228	-0.12832
شركات زراعية	الهندسية الزراعية للاستثمارات - نماء	2013	-0.04155	-0.10261	0.07717	0.04919	-0.02789	0.01610	-0.25165
		2014	-0.00092	-0.04406	0.01760	0.00313	0.01493	0.00613	-0.03055
		2015	0.01146	-0.00095	0.01333	0.00471	0.03208	0.00398	-0.03619
		2016	0.06989	0.01154	0.00803	-0.00091	-0.02543	0.01108	-0.03141
		2017	0.04746	0.06675	0.01657	0.00171	0.00465	0.00423	-0.03589
شركات صناعية	الاهلية للزيوت	2013	0.16838	0.06529	-0.16964	0.00794	-0.00603	0.02399	0.31766
		2014	0.14060	0.14949	0.05976	-0.10514	-0.02888	0.02138	0.08974
		2015	0.18550	0.10659	0.05616	-0.04448	-0.00555	0.01662	0.17144
		2016	-0.52422	0.13649	-0.01057	0.01833	-0.01167	0.01273	0.19337
		2017	0.05371	-0.54454	-0.07938	-0.18693	0.00483	0.01328	0.81538
	اسمنت البادية	2013	-0.19930	-0.19153	-0.00018	-0.01703	0.00424	0.04858	0.01812
		2014	0.00990	-0.19841	-0.00118	-0.03412	0.03616	0.04912	0.01342
		2015	0.05988	0.00957	-0.00056	-0.06475	-0.00813	0.04751	-0.44305
		2016	0.31175	0.05695	-0.00840	-0.08715	0.00670	0.04615	-0.57520
		2017	0.54993	0.26972	0.00736	-0.06302	0.03109	0.04070	0.81600

الملحق رقم ٣ قيم متغيرات النموذج الرياضي الأول بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٩ // بيانات اختبار الفرض الأول									
$CF0i,t+1 = \beta_0 + \beta_1 CF0i,t + \beta_2 \Delta ARI_i,t + \beta_3 \Delta INVi,t + \beta_4 \Delta API_i,t + \beta_5 DEPRi,t + \beta_6 OTHERi,t + \varepsilon_i,t+1$									
القطاع	اسم الشركة	السنة المالية	التغيرات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة القادمة t+1 (صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية مطروحاً منه المستحقات).	التغيرات النقدية التشغيلية للشركة i في السنة الحالية t.	التغير في حسابات الذمم المدينة في بيان التغيرات النقدي للشركة i في السنة t.	التغير في المخزون في بيان التغيرات النقدي للشركة i في السنة t.	التغير في حسابات الذمم الدائنة والاكترازمات المستحقة والحسابات الدائنة في بيان التغيرات النقدي للشركة i في السنة t.	مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات للشركة i في السنة t.	صافي الاستهلاكات الإجمالية الأخرى للشركة i في السنة t، وتحسب كما يلي: - OTHERi,t = EARNi,t - CF0i,t + ΔARIi,t + ΔINVi,t (ΔAPIi,t - DEPRi,t) حيث أن EARN هو الدخل التشغيلي قبل البنود الاستثنائية والعمليات المتوقعة.
			CF0i,t+1	CF0i,t	ΔARI,t	ΔINVi,t	ΔAPI,t	DEPRi,t	OTHERi,t
المصارف	البنك العربي	2013	-0.07358	0.01426	-0.09227	0.00000	0.10842	0.00196	0.13609
		2014	-0.30941	-0.07017	-0.10127	0.00000	-0.01440	0.00150	0.14070
		2015	-0.14927	-0.24071	-0.23577	0.00000	0.08912	0.00111	0.44570
		2016	-0.26684	-0.11294	-0.10555	0.00000	0.09147	0.00452	0.19809
		2017	0.05689	-0.25875	-0.02378	0.00000	0.13643	0.00614	0.06518
	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2013	0.00933	0.12631	0.07851	0.00000	0.01189	0.00169	-0.19287
		2014	-0.14240	0.00896	0.02334	0.00000	-0.04758	0.00159	-0.08056
		2015	0.23327	-0.11138	-0.07890	0.00000	-0.11112	0.00136	0.07495
		2016	0.00615	0.16254	0.07619	0.00000	0.00160	0.00512	-0.19376
		2017	-0.01859	0.00555	-0.03715	0.00000	0.12127	0.00508	0.12497
	بنك الاردن - سورية	2013	-0.02795	0.10159	-0.03724	0.00000	0.10619	0.00608	0.01771
		2014	-0.13932	-0.02922	0.04094	0.00000	-0.07534	0.00613	-0.11459
		2015	-0.14414	-0.09607	-0.07921	0.00000	-0.11342	0.00456	0.12620
		2016	-0.09775	-0.11361	-0.11673	0.00000	0.05846	-0.01792	0.25872
		2017	0.18620	-0.09596	-0.02594	0.00000	0.29328	-0.01578	0.19548
	بنك الشرق	2013	0.44744	0.09445	-0.04169	0.00000	0.14238	0.00482	0.03384
		2014	0.14017	0.30231	-0.06537	0.00000	0.24778	0.00301	0.13238
		2015	-0.07766	0.10185	-0.19365	0.00000	0.12037	0.00221	0.39026
		2016	-0.22876	-0.06380	-0.00289	0.00000	-0.10669	0.01916	0.00678
		2017	0.13818	-0.21224	-0.14191	0.00000	0.25558	0.02078	0.28937
	بنك بيلوس سوريا	2013	0.09308	-0.18321	0.04553	0.00000	-0.26981	0.00726	-0.18615
		2014	-0.25297	0.06745	-0.03037	0.00000	0.11018	0.00286	0.04093
		2015	-0.07992	-0.18377	-0.04200	0.00000	-0.24769	0.00192	0.03939
		2016	0.07114	-0.07294	0.09005	0.00000	-0.01395	-0.01007	0.07765
		2017	-0.00706	0.06979	-0.02609	0.00000	0.03689	-0.02304	-0.18745
	بنك بيمو السعودي الفرنسي	2013	0.07085	0.17264	-0.06451	0.00000	0.23727	0.00647	0.11076
		2014	-0.01338	0.05956	-0.00614	0.00000	0.14185	0.00413	0.05337
		2015	-0.23705	-0.01054	-0.11434	0.00000	0.13935	0.00451	0.22587
		2016	0.01705	-0.15758	-0.35408	0.00000	0.17913	-0.02760	0.69337
		2017	0.12517	0.01643	0.00381	0.00000	0.05582	-0.03758	-0.03804
	بنك سوريا والخليج ش.م.م	2013	0.12843	0.17328	0.21507	0.00000	-0.08539	0.00080	-0.49422
		2014	0.00173	0.10267	0.06203	0.00000	0.01816	0.00055	-0.15255
		2015	-0.14093	0.00134	0.07124	0.00000	-0.13604	0.00042	-0.15721
		2016	-0.31230	-0.11499	-0.01979	0.00000	0.08498	0.00006	0.01146
		2017	-0.16214	-0.35788	0.09940	0.00000	-0.03250	0.00007	-0.16289
	بنك سوريا والمهجر	2013	-0.01439	0.06088	0.11138	0.00000	-0.09450	0.00694	-0.25732
		2014	-0.08260	-0.01260	0.00201	0.00000	-0.04347	0.00412	-0.00597
		2015	-0.20374	-0.05956	0.00017	0.00000	-0.11564	0.00258	-0.00054
		2016	0.08362	-0.14579	-0.08740	0.00000	-0.03916	0.01077	0.18207
		2017	0.01379	0.08753	0.08807	0.00000	0.03178	-0.01441	-0.18139
	بنك عودة - سوريا	2013	0.05548	-0.02724	0.02895	0.00000	-0.12397	0.00339	-0.12334
		2014	-0.24527	0.04687	0.02189	0.00000	0.02813	0.00269	-0.04784
		2015	-0.05614	-0.18942	0.05054	0.00000	-0.16549	0.00196	-0.12528
		2016	-0.20599	-0.03992	0.06635	0.00000	-0.04455	0.00853	-0.11157
		2017	0.09545	-0.19246	-0.14507	0.00000	0.06432	-0.00801	0.27987
	بنك قطر الوطني - سورية	2013	-0.26057	-0.29297	-0.07831	0.00000	0.02566	0.00415	0.12252
		2014	-0.14109	-0.19607	0.02951	0.00000	0.01559	0.00361	-0.05717
		2015	-0.34492	-0.09511	-0.00104	0.00000	-0.00339	0.00273	-0.01861
		2016	-0.66399	-0.23014	0.07010	0.00000	0.01796	0.01045	-0.16717
		2017	0.01900	-0.71919	-0.04841	0.00000	0.06077	0.01135	0.13770
	مصرف فرنسبنك - سورية	2013	0.02054	0.14476	-0.05205	0.00000	0.12838	0.00146	0.01780
		2014	-0.07321	0.01641	-0.07950	0.00000	0.14483	0.00113	0.13088
		2015	0.05521	-0.04375	-0.08457	0.00000	0.07322	0.00079	0.15220
		2016	-0.01223	0.03935	-0.06716	0.00000	0.14656	0.00255	0.14644
		2017	-0.00747	-0.01383	0.02181	0.00000	0.13196	-0.00347	-0.03837

شركات الاتصالات	سوريا MTM	2013	0.10787	0.21393	0.00118	-0.00134	0.04358	0.15965	-0.02664
		2014	0.37059	0.11715	-0.02822	-0.00085	0.00151	0.16275	0.05981
		2015	0.12008	0.13231	-0.03491	-0.00093	0.07223	0.10262	0.07273
		2016	0.11321	0.09540	-0.01439	0.00027	0.02859	0.10275	0.02853
		2017	0.05075	0.10273	-0.01110	-0.00089	0.00723	0.14554	0.02426
	سيريلل موبايل تيليكوم	2013	0.21494	0.12537	0.00813	-0.00627	0.02364	0.20510	-0.04583
		2014	0.31748	0.18933	-0.05905	-0.00170	0.02091	0.21758	0.12179
		2015	0.55910	0.20552	0.00476	-0.00626	0.03078	0.17114	0.05106
		2016	0.58126	0.38534	-0.06531	-0.00697	0.03793	0.38915	0.07752
		2017	0.23747	0.32890	0.02141	-0.00091	-0.00094	0.30059	-0.03790
شركات التأمين	الاتحاد التعاوني للتأمين	2013	-0.00821	0.05513	-0.00116	0.00000	0.02038	0.03068	-0.01044
		2014	0.00342	-0.01146	0.00882	0.00000	-0.00612	0.02586	-0.00516
		2015	0.04295	0.00287	-0.02278	0.00000	0.00231	0.02047	0.04037
		2016	-0.06073	0.02586	-0.04026	0.00000	0.04079	0.01947	0.05676
		2017	0.01119	-0.06072	0.00041	0.00000	0.00733	0.02024	0.02482
	السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)	2013	-0.10227	-0.04844	0.00659	0.00000	0.02770	0.00273	0.00716
		2014	-0.03008	-0.09226	0.01095	0.00000	-0.00707	0.00260	-0.02213
		2015	-0.07125	-0.02521	-0.05449	0.00000	0.02240	0.00290	0.10499
		2016	-0.10576	-0.05953	-0.00809	0.00000	0.02446	0.02200	0.02533
		2017	0.01790	-0.10339	-0.01916	0.00000	0.00812	0.02203	0.02385
	السورية الكويتية للتأمين	2013	-0.08122	-0.35096	-0.05016	0.00000	-0.02178	0.01257	0.08206
		2014	-0.21584	-0.07301	0.04651	0.00000	0.00112	0.01982	-0.05281
		2015	-0.07572	-0.16512	0.02190	0.00000	-0.00836	0.02398	0.08291
		2016	-0.11564	-0.04914	-0.02041	0.00000	-0.00325	0.03028	0.14352
		2017	0.02124	-0.11702	0.00051	0.00000	-0.00933	0.03407	-0.04240
	السورية الوطنية للتأمين	2013	-0.10665	0.00718	-0.01310	0.00000	-0.00667	0.02437	-0.09031
		2014	-0.34458	-0.10433	0.00290	0.00000	-0.00411	0.01886	-0.03935
		2015	-0.28332	-0.19544	-0.02638	0.00000	0.01817	0.01880	0.09972
		2016	-0.12419	-0.23719	-0.06478	0.00000	-0.00734	0.02481	0.16728
		2017	0.01496	-0.14739	0.02233	0.00000	-0.02896	0.02580	-0.08156
	المتحدة للتأمين - سوريا	2013	0.07652	0.04381	0.01749	0.00000	0.00496	0.00865	-0.04302
		2014	-0.12221	0.06863	0.00191	0.00000	0.04845	0.00529	-0.01256
		2015	0.01699	-0.10382	-0.01077	0.00000	-0.05508	0.00747	0.10294
		2016	0.01926	0.01101	-0.01422	0.00000	0.04716	0.02384	0.08679
		2017	0.00030	0.01947	-0.00307	0.00000	0.03555	0.02602	-0.00660
شركات خدمة	الاهلية للنقل	2013	0.07723	0.04571	-0.01005	-0.00783	-0.02949	0.15472	0.03576
		2014	0.12557	0.10962	-0.00336	-0.02757	0.00656	0.16998	0.06186
		2015	-0.01210	0.09755	-0.00940	-0.01481	0.01592	0.13599	0.05435
		2016	-0.00392	-0.01063	0.00387	-0.00311	-0.00278	0.13568	-0.00018
		2017	0.19572	-0.00375	-0.00842	-0.02800	0.00922	0.13895	0.07323
	المجموعة المتحدة للنشر والاعلان والتسويق	2013	-0.00515	0.03391	-0.00156	0.00840	-0.01148	0.06781	-0.01480
		2014	0.00597	-0.00627	-0.02890	0.00072	0.00076	0.06730	0.05431
		2015	0.00436	0.00449	-0.01069	0.00191	-0.00673	0.04441	0.01633
		2016	-0.01028	0.00337	-0.00454	0.00034	-0.00584	0.04293	0.00743
		2017	0.00203	-0.01101	0.01263	0.00035	-0.02064	0.04565	-0.02671
شركات زراعية	الهندسية الزراعية للاستثمارات - نماء	2013	-0.14488	-0.05296	0.02701	0.01606	-0.00747	0.01914	-0.08581
		2014	-0.13912	-0.19253	0.00708	0.00221	0.00573	0.00703	-0.00643
		2015	-0.11964	-0.11460	0.00460	0.00157	0.01041	0.00447	-0.01238
		2016	-0.13111	-0.09246	0.00218	-0.00023	-0.00570	0.01650	-0.00806
		2017	0.01848	-0.12833	0.00366	0.00045	0.00100	0.00653	-0.00808
شركات صناعية	الأهلية للزيوت	2013	-0.03140	-0.28145	-0.13077	0.00518	-0.00521	0.04111	0.24642
		2014	-0.26733	-0.03520	0.08828	-0.04753	-0.02747	0.03505	-0.08249
		2015	0.04113	-0.17277	0.03062	-0.10451	-0.00203	0.03431	0.31807
		2016	-0.46887	0.02514	-0.00299	0.03405	-0.01121	0.05484	0.08497
		2017	0.06156	-0.50810	-0.04986	-0.10080	0.00336	0.06028	0.53266
	اسمنت البادية	2013	-0.07905	-0.05562	-0.00008	-0.00777	0.00176	0.07976	0.00970
		2014	-0.12250	-0.08394	-0.00054	-0.01600	0.01619	0.06487	0.00936
		2015	-2.27718	-0.12610	-0.00027	-0.03327	-0.00378	0.09704	-0.17196
		2016	1.51921	-0.78775	-0.00174	-0.01805	0.00154	0.06551	-0.11911
		2017	0.15313	1.30891	0.00148	-0.01900	0.00718	0.06755	0.24648

الملحق رقم ٤ قيم متغيرات النموذج الرياضي الثاني قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٩ / بيانات اختبار الفرض الثاني					
$ONI_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 TACC_{i,t} + \beta_2 CFO_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$					
القطاع	اسم الشركة	السنة المالية	صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية	المستحققات الكلية (تم احتسابها وفق مدخل الميزانية) $TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEP_{i,t}$	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة في السنة المالية t
			$ONI_{i,t}$	$TACC_{i,t}$	$CFO_{i,t}$
المصارف	البنك العربي	2013	0.0076	-0.2742	0.1303
		2014	-0.0019	-0.0152	-0.0510
		2015	0.0958	-0.1891	0.0049
		2016	0.1115	-0.2524	0.1257
		2017	-0.0741	-0.3320	0.0642
	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2013	0.0000	-0.1823	0.1126
		2014	0.0001	-0.0048	0.0088
		2015	0.0000	-0.0093	-0.0914
		2016	0.0572	-0.2540	0.1909
		2017	-0.0314	-0.1240	0.0239
	بنك الاردن - سورية	2013	-0.0442	-0.1961	0.1245
		2014	-0.0123	0.1471	0.0000
		2015	0.1194	0.0592	-0.0257
		2016	0.2840	-0.3077	0.2174
		2017	0.0561	-0.4443	0.2278
	بنك الشرق	2013	0.0328	-0.1837	0.1644
		2014	0.0512	-0.4744	0.2225
		2015	0.1268	-0.2124	0.0656
		2016	0.1690	0.1569	0.0474
		2017	-0.0474	-0.5513	0.0744
	بنك بيبيلوس سوريا	2013	-0.0109	0.2653	-0.1515
		2014	0.0284	-0.2269	0.1301
		2015	0.0908	0.2782	-0.1432
		2016	0.2346	-0.2808	0.0529
		2017	-0.1229	-0.0769	0.1989
	بنك بيمو السعودي الفرنسي	2013	0.0169	-0.3587	0.2300
		2014	0.0173	-0.2607	0.1224
		2015	0.0408	-0.2167	0.0846
		2016	0.0950	-0.5992	-0.0416
		2017	0.0436	-0.1496	0.1166
	بنك سوريا والخليج ش.م.م	2013	-0.0310	0.0806	0.0810
		2014	-0.0221	-0.1024	0.0844
		2015	0.0233	0.1074	-0.0275
		2016	0.0153	-0.2479	0.1162
		2017	-0.0426	0.1763	-0.0062
	بنك سوريا والمهجر	2013	0.0017	-0.0802	0.0190
		2014	0.0188	-0.0420	-0.0155
		2015	0.0453	0.0239	-0.0611
		2016	0.0428	-0.0502	-0.0722
		2017	-0.0002	-0.0029	0.1290
	بنك عودة - سوريا	2013	0.0058	0.0658	-0.0163
		2014	0.0460	-0.2202	0.0997
		2015	0.0743	0.1519	-0.0200
		2016	0.1115	-0.0948	0.1075
		2017	-0.0293	0.1411	-0.1451
	بنك قطر الوطني - سورية	2013	0.2397	0.0004	0.2393
		2014	0.1717	-0.0406	0.2187
		2015	0.2831	0.0099	0.2999
		2016	0.2635	-0.0740	0.3507
		2017	-0.1230	-0.0641	-0.1216
	مصرف فرنسبنك - سورية	2013	0.0018	-0.2047	0.1693
		2014	0.0349	-0.2802	0.1217
		2015	0.0734	-0.1457	0.0872
		2016	0.0994	-0.2619	0.1722
		2017	-0.0421	-0.2871	0.1225

شركات تصالات	سوريا MTM	2013	0.0427	-0.2102	0.1922
		2014	0.0431	-0.3912	0.0811
		2015	0.0404	-0.1154	0.2041
		2016	0.0659	-0.1986	0.1860
		2017	0.0474	-0.0488	0.1442
	سيراتل موبايل فليكوم	2013	0.0973	-0.2527	0.2551
		2014	0.1970	-0.4457	0.2250
		2015	0.2829	-0.0326	0.3362
		2016	0.2307	-0.3189	0.3919
		2017	0.3222	-0.2690	0.5048
شركات التأمين	الاتحاد التعاوني للتأمين	2013	0.0042	-0.1371	0.0566
		2014	0.0090	0.2193	0.0159
		2015	0.0690	-0.0953	0.0416
		2016	0.0332	-0.2172	0.0785
		2017	-0.0196	0.0239	0.0075
	السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)	2013	0.0305	-0.0125	0.0524
		2014	0.0521	-0.0706	0.0613
		2015	0.0731	-0.1956	0.0348
		2016	0.0559	-0.1628	0.0728
		2017	0.0100	0.0152	0.0239
	السورية الكويتية للتأمين	2013	0.0555	-0.0714	-0.0177
		2014	0.0906	0.0165	0.1000
		2015	0.1978	0.0329	0.0438
		2016	0.2249	-0.0372	0.0392
		2017	-0.0500	0.0261	0.0088
	السورية الوطنية للتأمين	2013	0.1208	-0.2478	0.1774
		2014	0.1216	-0.1284	0.1435
		2015	0.1489	-0.1618	0.0656
		2016	0.1132	-0.0867	-0.0404
		2017	0.0410	-0.0614	0.0916
	المتحدة للتأمين - سوريا	2013	0.0301	-0.0294	0.0624
		2014	0.0217	-0.1885	0.0846
		2015	0.0973	0.1315	-0.0691
		2016	0.0872	-0.0579	0.0545
		2017	0.0137	-0.0930	0.0911
شركات خدمية	الاهلية للنقل	2013	0.1024	-0.1230	0.0521
		2014	0.1605	-0.4316	0.2032
		2015	0.0301	-0.2725	0.0934
		2016	0.0038	-0.1729	0.0903
		2017	0.1777	-0.4212	0.1403
	المجموعة المتحدة للنشر والاعلان والتسويق	2013	-0.0508	-0.0249	-0.0052
		2014	0.0067	-0.1363	-0.0026
		2015	0.0167	-0.0470	0.0140
		2016	0.0138	-0.0319	0.0123
		2017	0.0035	0.1242	-0.0012
شركات زراعية	الهندسية الزراعية للاستثمارات - نماء	2013	-0.2161	0.2114	-0.1026
		2014	-0.0749	0.0341	-0.0441
		2015	-0.0551	-0.0127	-0.0009
		2016	0.0016	-0.0037	0.0115
		2017	0.0403	-0.0561	0.0668
شركات صناعية	الاهلية للزيوت	2013	0.2033	-0.2441	0.0653
		2014	0.2013	-0.1849	0.1495
		2015	0.2786	-0.2944	0.1066
		2016	0.3366	-0.3376	0.1365
		2017	-0.0136	-0.0290	-0.5445
	اسمنت البادية	2018	-0.2435	-0.1023	-0.1915
		2019	-0.3056	-0.0658	-0.1984
		2020	-0.5382	-0.1178	0.0096
		2021	-0.6667	-0.1671	0.0569
		2022	0.9583	-0.2614	0.2697

الملحق رقم ٥ قيم متغيرات النموذج الرياضي الثاني بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٩ / بيانات اختبار الفرض الثاني					
$ONI_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 TACC_{i,t} + \beta_2 CFO_{i,t} + \epsilon_{i,t}$					
القطاع	اسم الشركة	السنة المالية	صافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب والبنود غير الاعتيادية	المستحقات الكلية (تم احتسابها وفق مدخل (الميزانية) $TACCI_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEP_{i,t}$	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة في السنة المالية i.t.
			$ONI_{i,t}$	$TACCI_{i,t}$	$CFO_{i,t}$
البنوك	البنك العربي	2013	-0.0724	-0.1717	0.0143
		2014	-0.0178	0.0016	-0.0702
		2015	-0.1210	0.0575	-0.2407
		2016	-0.1164	-0.0105	-0.1129
		2017	-0.3599	0.0538	-0.2588
	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2013	-0.0017	-0.1995	0.1263
		2014	-0.0022	-0.0121	0.0090
		2015	-0.0058	-0.0195	-0.1114
		2016	0.0381	-0.2183	0.1625
		2017	-0.0331	-0.0899	0.0055
	بنك الاردن - سورية	2013	-0.0666	-0.2137	0.1016
		2014	-0.0337	0.1652	-0.0292
		2015	0.0610	0.1093	-0.0961
		2016	-0.0242	0.0429	-0.1136
		2017	-0.2158	-0.0442	-0.0960
	بنك الشرق	2013	-0.0604	-0.1516	0.0945
		2014	0.1187	-0.5712	0.3023
		2015	0.1800	-0.2991	0.1018
		2016	0.0367	0.2280	-0.0638
		2017	-0.3392	-0.2324	-0.2122
	بنك بيلوس سوريا	2013	-0.0613	0.2174	-0.1832
		2014	-0.0350	-0.1757	0.0675
		2015	0.0594	0.3222	-0.1838
		2016	0.1188	-0.1665	-0.0729
		2017	-0.1576	0.0361	0.0698
	بنك بيمو السعودي الفرنسي	2013	-0.0249	-0.2722	0.1726
		2014	-0.0392	-0.2011	0.0596
		2015	-0.0429	-0.1494	-0.0105
		2016	0.0302	-0.5050	-0.1576
		2017	-0.0360	-0.0337	0.0164
	بنك سوريا والخليج ش.م.م	2013	-0.0213	0.0009	0.1733
		2014	-0.0066	-0.1545	0.1027
		2015	0.0510	0.0526	0.0013
		2016	-0.2084	-0.0243	-0.1150
		2017	-0.3889	0.4938	-0.3579
	بنك سوريا والمهجر	2013	0.0025	-0.1021	0.0609
		2014	0.0228	-0.0592	-0.0126
		2015	0.0531	0.0452	-0.0596
		2016	-0.0227	0.0143	-0.1458
		2017	-0.0232	0.0256	0.0875
	بنك عودة - سوريا	2013	-0.0011	-0.0240	-0.0272
		2014	-0.0099	-0.5502	0.0469
		2015	-0.1006	0.2034	-0.1894
		2016	-0.0491	0.0535	-0.0399
		2017	-0.1140	0.2035	-0.1925
	بنك قطر الوطني - سورية	2013	-0.2786	0.5340	-0.2930
		2014	-0.2429	0.4478	-0.1961
		2015	-0.1141	0.2085	-0.0951
		2016	-0.3556	0.7683	-0.2301
		2017	-0.7020	0.5636	-0.7192
	مصرف فرنسبنك - سورية	2013	-0.0193	-0.2567	0.1448
		2014	-0.0782	-0.1070	0.0164
		2015	-0.0501	0.2010	-0.0438
		2016	-0.0305	-0.1129	0.0393
		2017	-0.1589	-0.1324	-0.0138

شركات اتصالات	سوريا MTM	2013	-0.0161	-0.0273	0.2139
		2014	-0.0164	-0.3678	0.1171
		2015	-0.0056	0.3433	0.1323
		2016	-0.0215	0.1573	0.0954
		2017	-0.0378	0.1152	0.1027
	سيراتل موبيل تليكوم	2013	-0.1473	-0.6001	0.1254
		2014	0.0119	-0.1508	0.1893
		2015	0.0532	0.5246	0.2055
		2016	-0.0365	0.4424	0.3853
		2017	0.0118	0.0785	0.3289
شركات التأمين	الاتحاد التعاوني للتأمين	2013	-0.0075	-0.1285	0.0551
		2014	-0.0275	0.1734	-0.0115
		2015	-0.0023	-0.0590	0.0029
		2016	-0.0179	-0.1244	0.0259
		2017	-0.0631	0.0649	-0.0607
	السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)	2013	-0.0651	0.0728	-0.0484
		2014	-0.0990	0.0797	-0.0923
		2015	0.0000	-0.0755	-0.0252
		2016	-0.0887	-0.0068	-0.0595
		2017	-0.1289	0.1312	-0.1034
	السورية الكويتية للتأمين	2013	-0.3099	0.2330	-0.3510
		2014	-0.1003	0.1676	-0.0730
		2015	-0.0759	0.2090	-0.1651
		2016	0.0469	0.0278	-0.0491
		2017	-0.1837	0.1113	-0.1170
	السورية الوطنية للتأمين	2013	-0.1139	-0.0898	0.0072
		2014	-0.1555	0.1106	-0.1043
		2015	-0.1591	0.1681	-0.1954
		2016	-0.1522	0.1252	-0.2372
		2017	-0.2035	0.1399	-0.1474
	المتحدة للتأمين - سوريا	2013	0.0047	-0.0219	0.0438
		2014	0.0042	-0.1732	0.0686
		2015	0.0360	0.1549	-0.1038
		2016	0.0126	-0.0363	0.0110
		2017	-0.0518	-0.0435	0.0195
شركات خدمية	الاهلية للنقل	2013	-0.0616	-0.1886	0.0457
		2014	-0.0360	-0.3036	0.1096
		2015	-0.0242	-0.2290	0.0975
		2016	-0.1429	-0.1202	-0.0106
		2017	-0.1151	-0.1550	-0.0037
	المجموعة المتحدة للنشر والاعلان والتسويق	2013	-0.0304	-0.0834	0.0339
		2014	-0.0482	-0.1002	-0.0063
		2015	-0.0256	-0.0451	0.0045
		2016	-0.0305	-0.0400	0.0034
		2017	-0.0497	-0.0106	-0.0110
شركات زراعية	الهندسية الزراعية للاستثمارات - نماء	2013	-0.1074	0.0485	-0.0530
		2014	-0.2024	0.1778	-0.1925
		2015	-0.1357	0.1108	-0.1146
		2016	-0.1094	0.0825	-0.0925
		2017	-0.1398	0.1265	-0.1283
شركات صناعية	الاهلية للزيوت	2013	-0.1965	0.1215	-0.2815
		2014	-0.0845	0.0725	-0.0352
		2015	0.0391	-0.0599	-0.1728
		2016	0.0975	-0.2096	0.0251
		2017	-0.1897	0.1206	-0.5081
	اسمنت البادية	2013	-0.1353	-0.1040	-0.0556
		2014	-0.1722	-0.0709	-0.0839
		2015	-0.4249	0.0081	-0.1261
		2016	-0.9937	0.7088	-0.7877
		2017	1.4631	-1.3736	1.3089

**The impact of non-application of IAS 29 in the Quality of financial reporting
of the companies listed in Damascus Securities Exchange
(An Empirical Study)**

Prepared by: Mahmoud Semesmyah

Supervised by: Dr. Samar Habib

Abstract:

The study aimed to know the impact of not applying IAS 29 on the quality of financial reports for companies listed on the Damascus Securities Exchange.

To achieve this goal, the quality of financial reports was tested through the quality of operational cash flows and the quality of accounting accruals for financial reports of companies listed on the Damascus Securities Exchange, before applying IAS 29/ using approved mathematical models to measure the quality of financial reports.

And then the financial statements of the study sample were modified according to the requirements of International Accounting Standard No. 29/. After that, the quality of the financial reports was re-measured through the same mathematical models used in the measurement before the modification in order to count the differences before and after applying IAS 29/ on the study sample, where the study included data for the period 2013-2017.

The study concluded that there is a significant impact of the non-application of International Accounting Standard /29/ on the quality of financial reports for the sectors of companies (industrial, agricultural, service and communications) listed in the Damascus Securities Exchange, While there is no significant impact of not applying International Accounting Standard /29/ on the quality of financial reports for the sectors of (insurance and banking) companies listed on the Damascus Securities Exchange, during the study period.

key words:

Inflation, IAS 29, quality of financial reporting, quality of receivables, quality of operating cash flows.

**Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economics
Master in General Accounting**



**The impact of non-application of IAS 29 in the Quality
of financial reporting of the companies listed in
Damascus Securities Exchange**

(An Empirical Study)

A Thesis Submitted to Obtain a Master Degree in Accounting

By
Mahmoud Semesmyah

Supervisor
Dr. Samar Habib

Damascus: 2021